وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL Tarf

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales Et Sciences De Gestion

الرقم التسلسلي: ..... السنة الجامعية: 2024/2023

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

ترقية القطـاع السياحي كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر – مع الإشارة لبعض الاقتصاديات الرائدة –

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

إعداد الطالبتان:

- سـارة بـالي
- روميسـاء راحم

إشراف الدكتور:

ميرة محمد لمين

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	صفة
دنيا شبلي	رئيسا
محمد لمين ميرة	مشرفا ومقررا
وسام مويسي	مناقشا

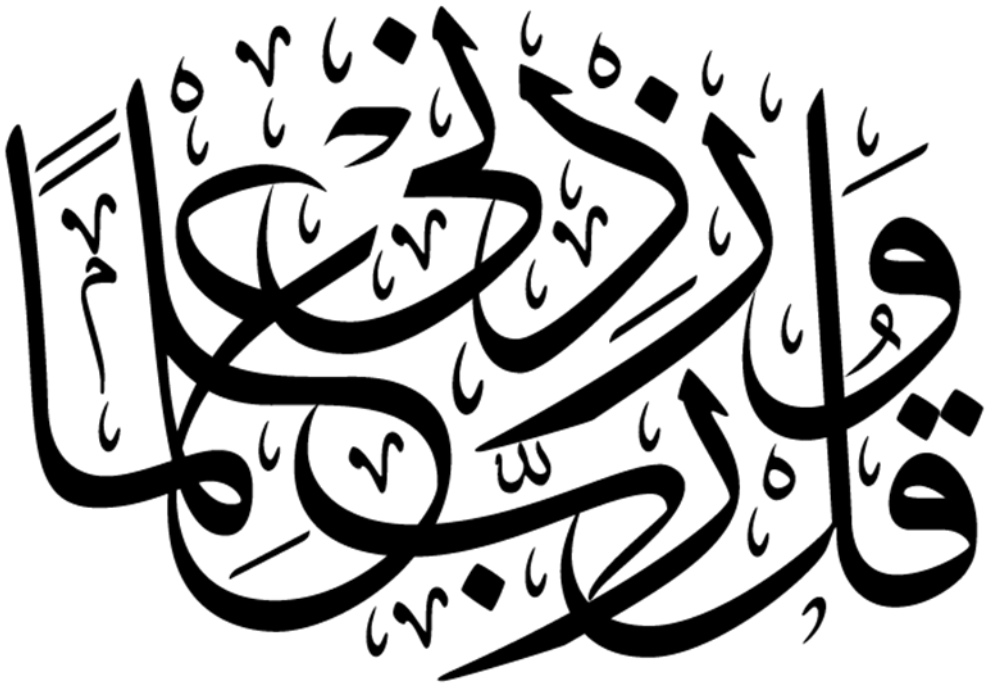
وقل رب زدني علما

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الآثار الاقتصادية المترتبة عن تنمية قطاع السياحة في الجزائر كبديل اقتصادي يمكن الاعتماد عليه، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة، تم الاعتماد على منهجين المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الجزائر تبنت عدة حلول مستقبلية تهدف إلى جعل القطاع السياحي يلعب دورا فعالا في تحقيق التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنويع الاقتصادي، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

Résumé :

Cette étude visait à déterminer les conséquences économiques du développement du secteur du tourisme en Algérie en tant qu'alternative économique fiable. Afin d'atteindre l'objectif de l'étude, deux méthodes ont été adoptées, la méthode descriptive analytique et la méthode d'étude de cas, l'étude a abouti à plusieurs résultats, dont le plus important est que l'Algérie a adopté plusieurs solutions futures destinées à faire un rôle efficace au secteur du tourisme dans la réalisation de la diversification de l'économie.

Mots-clés : Tourisme, Diversification économique, SDAT 2030

Summary:

This study aimed to determine the economic consequences of the development of the tourism sector in Algeria as a reliable economic alternative. In order to achieve the objective of the study, two methods were adopted, the descriptive analytical method and the case study method, the study led to several results, the most important of which is that Algeria has adopted several future solutions designed to make an effective role for the tourism sector in achieving economic diversification.

Keywords: Tourism, Economic diversification, SDAT 2030.

إهـداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أهدي ثمرة مجهودي إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار "**والدي العزيز**"

إلى من وضع الله الجنة تحت أقدامها إلى نبع الحب التي حفر اسمها على جدار قلبي

"**أمي رحمها الله واسكنها فسيح جناته**"

إلى من ربتني وكانت بجانبي بعد رحيل أمي

"**زوجة أبي حفظها الله**"

إلى من جمعني به القدر إلى نعمتي ونعيمي أمان قلبي ونور عيني وطمأنينة روحي

"**زوجي حفظه الله**"

إلى أميرتي الصغيرة ونيستي وحبيبتي وروح قلبي ابنتي

"**ميـــــــرال**"

إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء

"**إخوتي وأخواتي وزوجة أخي**"

إلى من تقاسمت معهم أفراحي وأحزاني وكانوا خير عون لي صديقتاي "**روميساء وشروق**"

ســـــارة

بسم الله الرحمان الرحيم

أحمد الله ربي العالمين وأشكر فضله وما وصلت إليه وأدعوه أن يوفقني لما هو خير لي والأمة الإسلامية

إلى من دفعني إلى طريق النجاح والذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر أطال الله عمره

"أبي الغالي"

إلى الشمعة المضيئة في حياتي رمز الحنان والعطاء للسيدة الفاضلة التي تحملت وساعدتني بكل حب وحنان أطال الله عمرها

"أمي حبيبتي"

إلى سندي وملاذي بعد الله ومن علموني علم الحياة وأظهروا لي ما هو أجمل من الحياة

"إخوتي وأخواتي"

إلى من كانوا ملاذي وتذوقت معهم أجمل اللحظات وإلى من سأفتقدهم ومن أحببتهم في الله صديقاتي بل أخواتي دمتهم سندا لي

"سارة وأشواق وشروق"

روميساء

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى الرحمان الرحيم الذي وفقنا وهدانا لهذا العمل وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا ووفقنا إليه.

يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان وبالغ التقدير إلى كل من ساهم بمجهود في سبيل إخراج هذه المذكرة إلى الوجود، وأخص بالذكر الدكتور "**محمد لمين ميرة**" المشرف على المذكرة، الذي لم يبخل علينا بوقته في مساعدتنا بالتوجيه والإرشاد.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والامتنان إلى إدارة هذا الصرح العلمي الكبير: جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف ممثلة بمديرها وعمدائها وأساتذتها وعمالها على جهودهم الطيبة، كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قراءة وتفحص ومناقشة هذه المذكرة.

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
(1-3)	المساحات الزراعية في الجزائر 2010-2020 حسب النوع (بألاف الهكتارات)	63
(2-3)	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري (%)	63
(3-3)	توزيع أعداد السياح الوافدين إلى الجزائر من سنة 2020 إلى 2021 حسب بلد الأصلي (%)	65
(4-3)	عدد السياح الوافدين للجزائر حسب البنك الدولي	65
(5-3)	توزيع الإنفاق السياحي الدولي والمحلي في الجزائر عام 2021	66
(6-3)	مساهمة صناعة السياحة في التوظيف في الجزائر من 2019 إلى 2021	66
(7-3)	مساهمة القطاعات الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي PIB في الجزائر خلال سنة 2021 (%)	67
(8-3)	تطور معامل هيرشمان هيرفندال للتنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2017	70
(9-3)	تطور الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة 1989 إلى 2029* (بمليارات الدولارات وبالأسعار الحالية)	71
(10-3)	توزيع الصادرات الجزائرية في عام 2019 حسب بلد المقصد (%)	72
(11-3)	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات (% من الناتج المحلي الإجمالي) - الجزائر	72
(12-3)	العمالة في قطاع السياحة كنسبة من إجمالي العمالة في الجزائر من 2019 إلى 2021	82
(13-3)	إيرادات السياحة في الجزائر خلال الفترة من 1998 إلى 2022 (مليون دولار)	82
(14-3)	إيرادات السياحة في الجزائر كنسبة من الصادرات خلال الفترة من 2005 إلى 2020	83
(15-3)	الأهداف الخمسة للمخطط التوجيهي لتهيئة السياحة 2030	85

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
(3-1)	توزيع الناتج المحلي الإجمالي عبر القطاعات الاقتصادية في الجزائر في سنة 2022 (%)	69
(3-2)	تطور نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي خلال 1990 إلى 2029* (بالدولار أ)	71
(3-3)	قدرة إيواء المرافق الفندقية حسب فئة التصنيف خلال فترة 2018-2022	76
(3-4)	قدرة إيواء المرافق الفندقية حسب فئة الطابع خلال فترة 2018-2022	77
(3-5)	قدرة إيواء المرافق الفندقية حسب فئة الطابع القانوني خلال فترة 2018-2022	78
(3-6)	جدول (3-6): القرى السياحية ذات الامتياز	86

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

ملخص: ..... **III**

إهـداء ..... **IV**

شكر وتقدير ..... **VI**

قائمة الأشكال ..... **VII**

قائمة الجداول ..... **IX**

قائمة المحتويات **11**

مقدمة **1**

الفصل الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي **1**

تمهيد: 8

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي 9

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته 9

المطلب الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي 11

المطلب الثالث: أنواع التنويع الاقتصادي 12

المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي: نظريات، مستويات، عوامل النجاح وعوائقه 14

المطلب الأول: نظريات التنويع الاقتصادي 14

المطلب الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي 15

المطلب الثالث: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي وعوائقه 17

المبحث الثالث: تجارب دولية رائدة في مجال التنويع الاقتصادي 20

المطلب الأول: تجارب رائدة عالمية في التنويع الاقتصادي 20

المطلب الثاني: تجارب الدول العربية في التنويع الاقتصادي 24

المطلب الثالث: أهم الاستنتاجات من خلال التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي 25

خلاصة الفصل: 28

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياحة **8**

تمهيد: 30

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياحة 31

المطلب الأول: التطور التاريخي السياحية 31

المطلب الثاني: مفهوم السياحة 33

المطلب الثالث: خصائص السياحة 39
المبحث الثاني: مقومات السياحة 42
المطلب الأول: أهمية السياحة 42
المطلب الثاني: أركان السياحة 44
المطلب الثالث: العوامل التي ساعدت على انتشار السياحة 45
المبحث الثالث: الآثار المحتملة للسياحة بمختلف أنواعها ومكوناتها 46
المطلب الأول: أنواع السياحة 46
المطلب الثاني: مكونات الجذب السياحي 52
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسياحة 56
خلاصة الفصل الثاني 59
الفصل الثالث: تعزيز السياحة كأداة لتحقيق التنويع في الاقتصاد الجزائري 30
تمهيد: 61
المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر 62
المطلب الأول: موراد الجزائر، بوابة نحو تحقيق اقتصاد متنوع 62
المطلب الثاني: حجم المشاريع المخصصة حسب كل قطاع 67
المطلب الثالث: تطور النمو والتنويع الاقتصادي في الجزائر 69
المبحث الثاني: معرفة مدى تطور السياحة في الجزائر 73
المطلب الأول: المقومات السياحية في الجزائر 73
المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياحة في الجزائر 78
المطلب الثـــالث: مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري 81
المبحث الثالث: سياسات الجزائر الداعمة لترقية القطاع السياحي كبديل اقتصادي 84
المطلب الأول: سياسات الجزائر الداعمة لرهان السياحة كبديل اقتصادي 84
المطلب الثـــاني: معوقات السياحة الجزائرية في ظل سياسات الجزائر الراهنة على السياحة كبديل اقتصادي 90
خلاصة الفصل: 92
خـــــاتمة 61
قـــائمة المصادر والمراجع 61

مقدمة

1. مدخل للدراسة:

في العصر الحديث باتت السياحة عنصرا هاما وفعالا في اقتصاديات العديد من الدول حول العالم فقد تجاوزت السياحة كونها مجرد نشاط ترفيهي، لتصبح ركيزة أساسية تساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد الوطني.

وتعد بعض الدول مثالا بارزا على ذلك، حيث تعتمد بشكل كبير على السياحة كمصدر رئيسي للدخل القومي. وشهدت صناعة السياحة نموا هائلا خلال السنوات الماضية، لتصبح من أسرع الصناعات نموا في العالم. وقد أدى ذلك إلى تخصيص وزارات وهيئات حكومية خاصة تعنى بشؤون السياحة وتتابع مسارها وتطورها وبفضل هذا الاهتمام، باتت السياحة صناعة مستقلة ذات هياكلها وميزانياتها الخاصة.

وتعتمد النهضة السياحية على العديد من العوامل، منها اقتصادية واجتماعية ونفسية. فقد أصبحت السياحة حاجة ضرورية للإنسان المعاصر، خاصة في ظل ضغوطات الحياة اليومية، حيث تتيح له فرصة التغيير والتجديد والترفيه، كما يمكن تحويل قطاع السياحة إلى محرك رئيسي للتنمية الاقتصادية والتنوع، مما يساهم في تحقيق الرخاء والازدهار للمجتمعات، وبالتالي تعد السياحة استثمارا ذا عائد مجز على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والنفسي.

يعد التنويع الاقتصادي حجر الزاوية في بناء اقتصاد قوي، فعلى عكس الاعتماد على قطاع واحد، يتيح التنويع الاقتصادي فرصة تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة إنتاجية العوامل وتنويع مصادر الدخل بالإضافة إلى خلق قيمة مضافة، لذلك تسعى معظم الدول جاهدة لتطبيق استراتيجيات فعالة للتنويع الاقتصادي. وتعد السياحة من أهم القطاعات التي تحظى باهتمام كبير في هذا الصدد، لما لها من فوائد جمة على الاقتصاد الوطني من خلق مناصب شغل، تعزيز التبادل الثقافي، زيادة الدخل القومي، حيث أولت الجزائر اهتمام خاصا بتنمية القطاع السياحي إدراكا منها لأهمية السياحة كرافعة للاقتصاد الوطني كونها تمتلك من المقومات ما يؤهلها لذلك وللاستفادة من هذه المقومات وضعت الجزائر استراتيجيات لتنمية القطاع السياحي للرفع من نسبة مساهمة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية

استنادا إلى ما تم طرحه، تجسدت لنا فكرة البحث في الموضوع، فحاولنا التطرق إلى مختلف النقاط، فتولدت لدينا الإشكالية التالية:

ما واقع الاعتماد على القطاع السياحي كآلية لتحقيق التنويع في الاقتصادي الجزائري؟

ينبثق من الإشكالية السابقة، الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ كيف تساهم السياحة في تحقيق التنويع الاقتصادي؟
- ❖ ما واقع الاستثمار السياحي في الجزائر؟

3. الفرضيات:

قبيل الشروع في الإجابة على التساؤلات أعلاه، نطرح فيما يلي بعض الفرضيات التي تسهم في الوصول إلى الإجابات:

- ❖ تساهم السياحة في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال خلق فرص عمل، زيادة الدخل، تعزيز الاستثمار.
- ❖ للجزائر مقومات سياحية هائلة لم يتم استغلالها بالشكل الأمثل.

4. أسباب اختيار الموضوع:

- ❖ أهمية القطاع السياحي في التنويع الاقتصادي؛
- ❖ ضعف الاقتصاد الجزائري جراء التبعية لقطاع المحروقات فقط، وفي هذا الصدد تعتبر السياحة من الفروع الصناعية التي بإمكانها تحقيق التنويع الاقتصادي.

5. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من القيمة العلمية المضافة التي يحملها موضوع القطاع السياحي حيث تعالج مدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى فهم أفضل لواقع القطاع السياحي في الجزائر ودوره في التنويع الاقتصادي.

6. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- ❖ توضيح مختلف مستويات التنويع الاقتصادي؛
- ❖ التطرق لمختلف المفاهيم السياحية؛
- ❖ البحث عن السبل التي من شأنها أن تساهم في نهوض القطاع السياحي ليكون قادر على المساهمة في تنويع الاقتصاد؛
- ❖ الاستفادة من تجارب دول رائدة في مجال التنويع الاقتصادي؛
- ❖ تسليط الضوء على واقع القطاع السياحي في الجزائر.

7. مناهج الدراسة:

للتمكن من تحقيق هدف الدراسة والوصول إلى النتائج المرجوة لابد من استخدام أسلوب معالجة يتلاءم مع طبيعة الموضوع، لذلك الاعتماد على المنهجين الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة كونهما يتماشيان مع إشكالية الدراسة.

- **المنهج الوصفي التحليلي**: لرصد ومتابعة أحدث وأهم التطورات المتعلقة بمتغيرات الدراسة وتحليلها ومعالجتها بشكل منسجم مع طبيعة الدراسة؛
- **منهج دراسة حالة**: هو أسلوب بحثي يركز على فهم ظاهرة معقدة من خلال تحليل عميق لحالة أو حالات فردية، باستخدام أدوات متنوعة لجمع البيانات وتحليلها.

8. صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات سواء ما تعلق بالجانب النظري أو ما تعلق بالجانب التطبيقي، ومن بين أكثر الصعوبات التي واجهتنا: اختلاف في البيانات الإحصائية المتعلقة بالسياحة والتنويع الاقتصادي على مستوى قواعد البيانات والمواقع الإحصائية.

9. الدراسات السابقة:

أ- دراسة بوزراع حياة وبورافة مروة (2019) بعنوان: "ترقية القطاع السياحي كمدخل لتحقيق التنويع الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر- تونس والمغرب"

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار مدى مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في كل من الجزائر، تونس والمغرب، ولإدراك ذلك يستوجب الوقوف على مختلف مقومات هذا القطاع لتوضيح ما أمكن من الحقائق حول واقع السياحة في هذه البلدان وذلك من خلال تقييم الاستراتيجيات التي اعتمدتها هذه الدول لترقية قطاعها السياحي.

قد خلصت الدراسة إلى أن عدم الاستغلال الكفء للمقومات السياحي لا ة يسمح بالنهوض بالقطاع، بالإضافة إلى أن الاستراتيجيات يشترط فيها الفعالية، وهذا ما يبدو واضحا من خلال المساهمة الايجابية في الناتج المحلي الإجمالي، خلق مناصب شغل جديدة وتحسين ميزان المدفوعات، في كل من تونس والمغرب، على عكس الجزائر التي لا تزال بعيدة عن النهوض بقطاعها السياحي.

ب- دراسة داوي خالدية وساسة خالد(2022) بعنوان: "التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية للخروج من التبعية النفطية في الجزائر- التركيز على القطاع السياحي"

لقد هدفت الدراسة إلى تقدير التنويع الاقتصادي كسياسة للخروج من التبعية النفطية في الجزائر والتركيز على القطاع السياحي، حيث تم التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالريع الاقتصادي وكذا السياحة وإبرازها في الجزائر وعلى هذا الأساس تم معالجة هذه الدراسة باستعمال إحصائية خاصة بمقومات السياحة في الجزائر وتأثيرها في إجمالي الناتج المحلي وميزان المدفوعات والتشغيل إضافة إلى تحليل واقع المؤشرات السياحة في الجزائر وتنافسية القطاع السياحي الجزائري.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- اعتماد كثير من الدول النفطية الريعية على استراتيجية التنويع الاقتصادي لمواجهة أثر نفقات أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- لا يزال تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر من الأهداف بعيدة المدى، وذلك لاستمرارها في الاعتماد على إيرادات النفط كمورد أساسي للدخل الوطني.
- لا يعد الريع مشكلة بحد ذاتها، وإنما تكمن المشكلة في فشل وإخفاق السياسات الاقتصادية المتبعة في تنمية الأنشطة الغير الريعية، وتوجيه الموارد الريعية نحو التبذير والإسراف الاستهلاكي.
- تعتبر السياحة ثروة دائمة تكاد لا تفنى لأنها ترتكز على أصول إنتاجية غير قابلة للاستهلاك عكس النفط.
- يساهم القطاع السياحي في رفع الدخل الوطني للبلاد من خلال عوائد نقدية وغير نقدية، تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، تشغيل العاملين، مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات.
- يتميز القطاع السياحي عن بقية القطاعات كونها نشاط اقتصادي يؤثر على الكثير من قضايا الترقية والتنمية الاقتصادية للدولة.
- للجزائر مقومات سياحية هامة ومتنوعة تؤهلها لتكون أحد الأقطاب السياحية سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي.
- ضعف مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني والاعتماد على جانب النفط، مما يجعلنا نستنتج عدم وجود سياسات تنويع تدعم الاقتصاد الوطني بقوة.
- عجز في الميزان السياحي الجزائري، نفقات السياحة أكبر من إيراداتها.

ت- دراسة قابوش فريال(2018) بعنوان: " اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2015)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) وذلك لإبراز أهمية إستراتيجية التنويع في تحقيق مستويات عالية للنمو الاقتصادي، والجزائر كإحدى الدول المعتمدة كليا في نشاطها على إيرادات النفط تواجه خطر عدم الاستقرار في ظل انهيار أسعار المحروقات التي تشهدها الأسواق العالمية في الفترة الحالية، وعليه تظهر حاجة الاقتصاد الجزائري إلى تنويع مصادر دخله، وبناء اقتصاد مستقر يرتكز على قاعدة متنوعة من الموارد الاقتصادية.

وباستخدام نموذجARDL خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها وجود علاقة طويلة الأجل لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، لكنها ضعيفة نتيجة استمرار الاقتصاد الوطني في الاعتماد على النفط كمورد رئيسي للدخل الاقتصادي، وعليه لابد من تفعيل مختلف القطاعات والتكامل في ما بينها لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

ث- دراسة علالي الزهرة ونبو مجيد بعنوان: "استراتيجية التنويع الاقتصادي وسبل نجاحها مع عرض تجارب دولية رائدة"

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بأهمية وأهم المرتكزات الأساسية للتنويع الاقتصادي الذي يعتبر من أفضل الاستراتيجيات التي تساعد على توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، كما حاولنا استعراض أهم التجارب الدولية الرائدة في التنويع الاقتصادي.

وخلصت الدراسة إلى أن التنويع الاقتصادي أصبح ضرورة في الدول التي تعتمد على عوائد النفط، حيث يعمل على إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد ويحقق النمو والاستقرار، ويجنبه الآثار السلبية للصدمات والمتغيرات الخارجية.

ج- دراسة منصوري حاج موسى وبوشرى عبد الغني بعنوان: "التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي: تجربة كوريا الجنوبية نموذجا"

تهدف هده الدراسة إلى عرض تجربة كوريا الجنوبية في مجال تنويع اقتصادها فاستطاعت أن تحقق معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة، بفضل إتباعها للعديد من الاستراتيجيات والخطط التنموية. وتعد كوريا الجنوبية من بين أنجح الدول التي استطاعت أن تحول صناعتها من الصناعات الخفيفة، إلى الصناعات الثقيلة. وأصبح هيكلها

الصناعي يتشكل من المنتجات الالكترونية، والمواد الكيماوية والسيارات...الخ. مما مكنها من دفع عجلة النمو الاقتصادي.

10. هيكل الدراسة:

قد اقتضت ضرورة مقاربة هذا البحث، تبني خطة قائمة على تقسيم العمل إلى ثلاثة فصول

بالنسبة للفصل الأول والموسوم بـ " **الإطار النظري للتنويع الاقتصادي**" تميز بطابع مفاهيمي، تم التطرق فيه إلى ثلاثة مباحث مفصلة كالتالي:

- **المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي**
- **المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي: نظريات، مستويات، عوامل النجاح وعوائقه**
- **المبحث الثالث: تجارب دولية رائدة في مجال التنويع الاقتصادي**

أما الفصل الثاني جاء تحت عنوان: " **الإطار النظري للسياحة**" حيث تم فيه عرض نظري حول القطاع السياحي، تم التطرق فيه إلى ثلاثة مباحث مفصلة كالتالي:

- **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياحة**
- **المبحث الثاني: مقومات السياحة**
- **المبحث الثالث: الآثار المحتملة للسياحة بمختلف أنواعها ومكوناتها**

فيما وجهنا تركيزنا في الفصل الثالث على " **تعزيز السياحة كأداة لتحقيق التنويع في الاقتصاد الجزائري**" وهو ما يعتبر أهم ما حاولنا الاشتغال عليه من خلال تسليط الضوء على واقع الجزائر، تم التطرق فيه إلى ثلاثة مباحث مفصلة كالتالي:

- **المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر**
- **المبحث الثاني: معرفة مدى تطور السياحة في الجزائر**
- **المبحث الثالث: سياسات الجزائر الداعمة لترقية القطاع السياحي كبديل اقتصادي**

الفصل الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

تمهيد:

يعد التنويع الاقتصادي عنصرًا هامًا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وذلك من خلال تقليل الاعتماد على قطاع أو سلعة محددة. فمن خلال تنويع قاعدة الإنتاج، تُصبح الاقتصادات أقل عرضة لتقلبات السوق العالمية، ممّا يُساهم في استقرار النمو على المدى الطويل. لذلك من أجل الإلمام أكثر بالموضوع فإن هذا الفصل يتطرق إلى الإطار النظري للتنويع الاقتصادي من خلال المباحث الثلاثة التالية: ماهية التنويع الاقتصادي، التنويع الاقتصادي: نظريات، مستويات، عوامل نجاحه وعوائقه، تجارب دولية رائدة في مجال التنويع الاقتصادي.

وللتعمق أكثر قمنا بالتطرق لهذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

- ✓ المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته
- ✓ المطلب الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي
- ✓ المطلب الثالث: أنواع التنويع الاقتصادي

المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي: نظريات، مستويات، عوامل النجاح وعوائقه

- ✓ المطلب الأول: نظريات التنويع الاقتصادي
- ✓ المطلب الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي
- ✓ المطلب الثالث: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي وعوائقه

المبحث الثالث: تجارب دولية رائدة في مجال التنويع الاقتصادي

- ✓ المطلب الأول: تجارب رائدة عالمية في التنويع الاقتصادي
- ✓ المطلب الثاني: تجارب دول عربية في التنويع الاقتصادي
- ✓ المطلب الثالث: أهم الاستنتاجات من خلال التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

يتضمن هذا المبحث المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، وأهدافها وأهميتها، كما تم التطرق إلى النظريات والمستويات وعوامل النجاح وعوائق التنويع الاقتصادي، كذلك التجارب الدولية الرائدة فيه والدروس المستفادة منها.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته

يهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء على مفهوم التنويع الاقتصادي، ومما لا شك فيه أن فكرة التنويع الاقتصادي لاقت رواجا كبيرا على مستوى العالم، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي، إضافة إلى الأهمية الكبيرة التي يحظى بها.

أولا: تعريف التنويع الاقتصادي

تنوعت التعاريف للتنويع الاقتصادي واختلفت باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة وفيما يلي بعض من هذه التعاريف:

يعرف التنويع الاقتصادي على أنه العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج، والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات، وبشكل آخر فالتنويع المرتبط بالمشاركة في الإنتاج ينصرف إلى توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا، أما من حيث التركيز على الهدف الأساسي من التنويع فهو تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية وكمصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية[1].

كما تم تعريفه أيضا على أنه العملية التي تتضمن خروج الاقتصاد من حالة الانحصار في مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات وذلك بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة المقومات والنشاطات متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات تستجب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع، توفر الحماية للاقتصاد من الخدمات الخارجية، وتتصف بوجود روابط داخلية قوية بين القطاعات (الفروع والنشاطات) الإنتاجية، بما يؤدي إلى توفير حد أدنى من التماسك والتكامل بينهما، لا يكون

[1] إكرام حجاب، كمال العقريب، التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام القطاع السياحي المغربي أنموذجا، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، 2020، ص ص 230-231.

الاقتصاد فيها مرتبطا بالخارج أكثر من الداخل وتعطي قوة دفع ذاتي للتنمية تكفل لها الاستمرار والتحديد مستقبلا[1].

كما تم تعريفه أيضا على أنه عملية توسيع القاعدة الاقتصادية، وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يساهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بديلة للنفط. حيث تشمل القاعدة الإنتاجية قطاعات الإنتاج العيني كالصناعة والزراعة، والقاعدة المالية قطاعات المصارف والأسواق المالية، بينما تضم القاعدة الخدمية السياحة والتجارة وغيرها[2].

وعُرف أيضا على أنه عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات حيث يعد التنويع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والاعتمادية المستمرة على الخارج. أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط كالجزائر، فالتنويع الاقتصادي يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع النفط، وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر نفطية للإيرادات، كما يشمل ضرورة تطوير القطاع الخاص فيها وإعطائه دورا رياديا[3].

كما تم تعريف التنويع الاقتصادي على أنه العملية التي لا تسمح للاقتصاد بأن يكون خاضع بشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة للبلد.[4]

ويعرف التنويع الاقتصادي أيضا على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية

[1] داوي خالدية، ساسة خالد، التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية للخروج من التبعية النفطية في الجزائر، التركيز على القطاع السياحي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم تجارية، جامعة إبن خلدون تيارت، 2022، ص23

[2] صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، مذكرة ماجستر في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2014، ص4

[3] ياسين بوخزنة وآخرون، واقع وتحديات التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018، ص ص 30-31

[4] توفيق بن الشيخ، تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد السابع، جوان 2017، ص589

إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيادي العاملة وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل[1].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنويع الاقتصادي هو عملية تهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد وتوسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية المنتجة لضمان الاستمرارية وخلق فرص عمل أكثر.

ثانيا: أهمية التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة، تتجسد فيما يلي[2]:

- وجود علاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي، فالاعتماد على قطاعات إنتاجية متنوعة يسمح للدولة بتنويع صادراتها من خلال الاستفادة من الميزة النسبية لعناصر الإنتاج من جهة، وتفادي وقوع الاقتصاد في الصدمات الناتجة عن تقلبات أسعار المواد الأولية والموارد الطبيعية في الأسواق الدولية الأمر الذي يعيق التمويل المستمر للخطط التنموية من جهة أخرى؛
- ضمان استمرارية وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل، النقد الأجنبي وعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، زيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية، وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي.

المطلب الثاني: أهداف التنويع الاقتصادي

يسعى التنويع الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تستفيد منها الدول يمكن ذكرها في النقاط التالية[3]:

---

[1] ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد19، 2018، ص22

[2] سامي فؤاد براك، التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020، ص19

[3] أسيا طويل وآخرون، تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية استراتيجية التنويع الاقتصادي ما بعد أزمة جائحة كوفيد-19، ; les cahiers du cread-vol37 n° 03 ; 2021، ص ص 225/224

- ❖ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، أو الجفاف بالنسبة للموارد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية أو في الدول الشريكة كالدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية؛
- ❖ تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والعملة الأجنبية ولإيرادات الميزانية العامة، ورفع قيمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛
- ❖ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من واردات السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- ❖ تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

ومن جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني:

- ❖ فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسيع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي (البترول مثلا) وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية.
- ❖ أما على المدى الطويل فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجيه نحو الاستثمار للقطاعات أخرى.

إذن فالهدف من التنويع الاقتصادي هو توسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة الركائز الاقتصادية الحقيقية مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدماتية، تساهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام.

المطلب الثالث: أنواع التنويع الاقتصادي

يمكن التمييز بين ستة أنواع للتنويع الاقتصادي يمكن لصانعي السياسات الاقتصادية الاختيار بينها وهي:

- ❖ **التنويع العمودي(الرأسي)**: يعتمد على تبني سياسة توسيع سلسلة المنتجات المصنعة في نفس القطاع بهدف تكوين قطاع متكامل، كما يطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات[1].

[1] ياسين بوخزنه وآخرون، واقع وتحديات التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط، مرجع سبق ذكره، ص34

- **التنويع الأفقي**: يطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة، على سبيل المثال قطاع البترول.[1]
- **التنويع المركز**: هو شكل من التنويع الذي تبحث فيه المؤسسة عن زيادة نطاق منتجاتها التي تقدمها لزبائنها العاديين وفي مرحلة ثانية تحاول الوصول إلى زبائن مغايرين لمنتجاتها التقليدية[2].
- **التنويع المالي**: هو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد، كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي الذي قد يصيب مناطق معينة[3].
- **التنويع الداخلي**: هو الاعتماد الكلي على مصادر تمويل داخلية.
- **التنويع الخارجي**: يكون من خلال إيجاد مصادر خارجية للتمويل سواء بالتكتلات وأساليب المشاركة أو عن طريق الاندماج والابتلاع كما يحدث للمؤسسات الاقتصادية[4].

[1] سامي فؤاد براك، التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص25

[2] Salim medjellekh,walid bechichi,measuring andanalyzing économic diversification in Alegria for the period 1996-2019, revue Algérienne d économie et gestion, vol16, n°01(2022), p50

[3] منصوري حاج موسى، بوشرى عبد الغني، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي: تجربة كوريا الجنوبية نموذجا، مجلة الاقتصاد وادارة الأعمال، مجلد 02، العدد 07(2018) ص246

[4] موساوي فاروق، بوسنة وردة، التنويع الاقتصادي كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2017، ص14

المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي: نظريات، مستويات، عوامل النجاح وعوائقه

يتضمن هذا المبحث مختلف النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي ومستويات المختلفة، كما تطرق الطالبتان إلى عوامل نجاحه وعوائقه المختلفة.

المطلب الأول: نظريات التنويع الاقتصادي

كانت هناك العديد من الدراسات الاقتصادية التي حاولت وضع نظريات اقتصادية مختلفة تسعى إلى تفسير مفاهيم التنويع الاقتصادي، ومن بين المنظرين الأوائل المهتمين بهذا الموضوع نجد[1]:

- **آدم سميث:**

أكد على أهمية تقسيم العمل سنة 1776 في كتاب ثروة الأمم، حيث أن تقسيم العمل سيؤدي إلى زيادة مهارة العامل وإلى توفير الوصول اللازم للإنتاج، كما أن التخصص الذي يترتب على تقسيم العمل سيؤدي إلى الوصول إلى أفضل الطرق لأداء العمل وإلى اختراع الأدوات التي تساعد العامل على زيادة الإنتاج أيضا، وأكد أيضا أن تقسيم العمل وما ينطوي عليه من تخصص يؤدي إلى إدخال تحسينات مستمرة على عملية الإنتاج وتؤدي التحسينات بدورها إلى الزيادة المستمرة للإنتاج.

- **جوزيف شومبيتر:**

لقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابة نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911م وطورها في كتابة عن الدورات عام 1939م.

تفترض هذه النظرية اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات ويضيف شومبيتر هذه الحالة بالتدفق النقدي، وما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي حسب رأيه تحسين إنتاج أو منتج أو طريقة جديدة للإنتاج، وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس بشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخص ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شيء جديد فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.

أما الأرباح، فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح.

- **باسنتي:**

[1] مجدوب رشا، ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر (خلال الفترة 2010-2015)، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2020، ص ص 45-46

أظهر باسنتي خلال (1981-1983) وفقا لأفكار كارل ماركس أن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية ثابتة، حيث يؤدي النمو بكفاءة مطلقة إلى بطالة وقيود من جانب الطلب، لذلك يحتاج النظام الرأسمالي إلى الابتكار والتنويع باستمرار.

⊕ **جان جاكوبس:**

حدد جان جاكوبس مجموعة متنوعة من الأنشطة والأفكار والموارد كمصدر للإيداع وإعادة التركيب والابتكار والنمو وذلك سنة 1969م بالإضافة إلى النظريات السابقة في تفسير التنويع الاقتصادي ركزت أيضا اقتصاديات التنمية تقليديا على كل من التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي خاصة مدرسة أمريكا اللاتينية والتي تم التأكيد من خلالها على دور كل من التغيير في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

المطلب الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي

أولا: تنويع الإنتاج: يكمن تنويع الإنتاج في اتجاهين[1]:

- ❖ جانب الطلب: المتمثل في إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي والذي يهدف إلى تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسة المستخدمة في إدارة الطلب الكلي، وهي السياسة المالية، السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف.
- ❖ جانب العرض: الذي يتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام، وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات والذي يستلزم التوازي مع إصلاحات الإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي مع تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل بعيدا عن القطاع الهيدروكربوني والصناعات المصاحبة له، عموما تمثل هياكل الإنتاج تحديا بعيد المدى، يتطلب ما يلي: تنمية تراكم رأس المال البشري، إصلاح القطاعين العام والخاص، وبناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنويع تلك.

يتعلق تنويع الإنتاج أساسا بزيادة المكاسب الإنتاجية، بالنسبة للمؤسسات يتمثل في إنتاج نشاط جديد مع استمرارية إنتاج منتجاتها الأخرى وذلك للتقليل من الخطر وتوزعه، أو لوجود فوائض في معدات المؤسسة وطاقتها الإنتاجية بشكل عام، أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا. ويمكن أن يتحقق التنويع بالاندماج مع مؤسسة أخرى بحيث تكون في نفس المجال. مع وجود صلات وثيقة بين منتجاتها الحالية والمنتجات التي ترغب في

[1] قابوش فريال، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (خلال الفترة 1990-2015)، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2018، ص14.

إنتاجها كالتشابه في الخصائص التكنولوجية المرتبطة بالإنتاج أو التشابه في الخبرة اللازمة لإجراء البحوث المرتبطة بالمنتجات[1].

ثانيا: تنويع مجالات التجارة الخارجية

إن الحديث عن تنويع التجارة الخارجية، يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها، وذلك في جانبيها الرئيسيين الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة من خلال قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات، ومن جهة أخرى طبيعة هذه السلعة (هل هي أولية أو مصنعة؟)؛ فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها، وهنا يقصد بعملية تنويع الصادرات توسيع أصنافها، وذلك ليس بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب بل أيضا بمنتوجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي؛ كما أن شدة التنوع في التركيب السلعي للواردات وعدم التركيز على مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها، ولذلك فإن تنويع الواردات، قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات وذلك بأن يشطب البلد المعني من قائمة البضائع التي يستوردا أبوابا كباب الأغذية، الأقمشة والسلع الفاخرة والخامات ... الخ ثم تدريجيا أصنافا كثيرة من المنتوجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه وعوضا عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة[2].

ما يمكن استنتاجه في هذا الإطار هو اعتماد الكثير من الدول على إنتاج وتصدير منتج أولي واحد ليشكل نسبة كبيرة من دخلها الوطني، ومصدرا لتمويل العمليات التنموية فيها، إلا أن تصدير المواد الخام والأولية متوقف على الأحوال السائدة بأسواق التصدير في الخارج والتي تسودها تقلبات كبيرة في الأسعار، والتي من شأنها أن تؤثر في هيكل الطلب من ناحية وفي معدلات الإنتاج والتصدير من ناحية أخرى، كما تتوقف على مستوى الأحوال الاقتصادية السائدة في الدول الصناعية، هذا ما يجعل موضوع التنمية في هذه الدول أكثر تعقيدا.[3]

ثالثا: تنويع القطاعات التنافسية:

[1] قابوش فريال، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (خلال الفترة 1990-2015)، مرجع سبق ذكره، ص

[2] صادق هادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-9.

[3] نفسه.

الاقتصاديات الأكثر تنوعا هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، وهذا ما يزيد ويحسن من فرص تحقيق مكاسب تنافسية والرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراتها الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد[1].

رابعا: تنويع الأصول:

أشار تقرير البنك الدولي عام 2011 إلى طريقة جديدة في قياس التنويع، إذ تقترح هذه الطريقة تقسيم أصول أي دولة إلى 03 أنواع الطبيعية، المنتجة، وغير الملموسة، وتتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية من غابات وأراضي ومراعي، وتشير الأصول المنتجة إلى رأس المال المنتج، وهو يتضمن الاستثمارات المادية ورأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، وتشير الأصول غير الملموسة إلى المؤسسات الوطنية وحكم القانون[2].

خامسا: تنويع الأسواق:

تحتل نفس القدر من الأهمية، فالاعتماد على سوق واحد يجعل الاقتصاد عرضة للمخاطر في حالة انخفاض الطلب على المنتجات ولتقليل المساوئ يجب تنويع الأسواق ففي حالة انخفاض الطلب في السوق يكون في الأسواق الأخرى أكثر استقرار، فالبلد الذي يصدر بكثرة يدل على قدرته على المنافسة الدولية[3].

سادسا: تنويع الصادرات:

هناك مجموعتين من الصادرات:

- صادرات المحروقات: والتي تعتمد بشكل شبه كلي على صادرات النفط.
- صادرات غير نفطية: والتي تتمثل في: المواد الغذائية، مواد التجهيز الزراعية، مواد التجهيز الصناعية، السلع الاستهلاكية الغير غذائية، ويتم تصديرها من خلال مجموعة من التحفيزات وتتمثل هذه التحفيزات في: التحفيزات المالية، التحفيزات الجبائية للتصدير، التحفيزات الجمركية.[4]

المطلب الثالث: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي وعوائقه

---

[1] بن شاكر صبرينة، التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2020، ص 06

[2] قابوش فريال، مرجع سبق ذكره، ص15

[3] بن شاكر صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص 7

[4] قابوش فريال، مرجع سبق ذكره، ص15

أولا: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي

- إن الاعتماد على مصادر إنتاجية قليلة تجعل الاقتصاد هشا وعرضه لمخاطر عدة، فاستمرارية اعتماد بعض الدول على النفط كمصدر رئيسي للدخل من الصادرات وإيرادات المالية العامة، يؤثر على بقية الاقتصاد من خلال الإنفاق الحكومي، وبالتالي تظهر أهمية التنويع الاقتصادي لتفادي هذه المخاطر ولتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية. لذا أقدمت العديد من الدول على تنويع اقتصادياتها وتنويع هياكلها الإنتاجية وصادراتها، البعض منها نجح في ذلك فيما فشل البعض الآخر، ومن العوامل التي تساهم في نجاح التنويع الاقتصادي ما يلي[1]:
  - اعتبار الزيادة في مستوى وتنويع الصادرات أحد أولويات التنمية الرئيسية مما يسمح بتعزيز إيرادات المالية العامة ومن ثم توسيع نطاق الإنفاق الحكومي لضمان توزيع أكبر وتدعيم كل القطاعات الإنتاجية التي تؤثر مرة أخرى في تنويع الصادرات؛
  - اعتماد الحكومات على إدارة مستقرة وقوية وذات مصداقية تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الكامنة في إستراتيجية التنمية القائمة على الموارد الطبيعية؛
  - إعطاء دور مهم للقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنويع؛
  - ضرورة تحقيق الفتاح على الخارج من خلال تشجيع المستثمرين الأجانب وتوفير الظروف المناسبة لهم وتحقيق الشروط الأمنية والبيئية والاقتصادية.

ثانيا: عوائق التنويع الاقتصادي

إن العوائق التي تحد من سرعة تحقيق ونجاح التنويع الاقتصادي في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، والتي يقع على عاتقها بذل المزيد من الجهود لتجاوزها وتتمثل هذه العوائق فيما يلي[2]:

- الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية من جهة وصعوبة نقل وتوظيف التكنولوجيا من جهة أخرى؛
- ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية في بعض الدول، وهو ما حد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنويع الاقتصادي؛
- عدم توفير الموارد البشرية المحلية المدربة والمؤهلة من جهة، والإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية؛

[1] موساوي فاروق، بوسنة وردة، مرجع سبق ذكره، ص21

[2] سامي فؤاد براك، مرجع سبق ذكره، ص36

- من جهة أخرى، خاصة في ظل الارتفاع الكبير لتكاليفها؛
- تراجع أسواق رأس المال في الكثير من الدول، مما حد من دورها وإمكانياتها في تمويل مشاريع التنويع ضمن القطاعين العام والخاص؛
- القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي والافتقار إلى المناخ الملائم والضمانات القانونية لهذا الاستثمار؛
- غياب الاستقرار السياسي في بعض الدول وهو ما جعل مسألة الحفاظ على الأمن في بعضها وتأمين الحدود في البعض الآخر يستنزف موارد مالية ضخمة في بعض الأحيان، والتي كان من الممكن استغلالها في تمويل مشاريع التنويع الاقتصادي والعملية التنموية؛
- تعاني العديد من الدول الأحادية الاقتصاد من عدم وجود توافق كبير بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين واحتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة.

المبحث الثالث: تجارب دولية رائدة في مجال التنويع الاقتصادي

يتضمن هذا المبحث التجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي، حيث عرض الطالبتان تجارب كل من كوريا الجنوبية وماليزيا وإندونيسيا وكذلك تجارب الدول العربية مثل تجربة المملكة العربية السعودية وتجربة قطر وكذلك الدروس المستفادة منها.

المطلب الأول: تجارب رائدة عالمية في التنويع الاقتصادي

أولا: تجربة كوريا الجنوبية

كانت كوريا الجنوبية بلد فقير في 1950 تتخبط بالمشاكل السياسية، ولكن على غرار البلدان النامية حققت نمو سريع، حيث بدأت كدولة متخلفة اقتصاديا تستند على المواد الخام، ثم قفزت للاستثمار في الصناعة ورفعت بشكل كبير الدخل القومي. وأصبحت تمتلك أكبر الشركات لبناء السفن وأهم المصانع في الحديد والصلب[1].

واعتمدت حكومة كوريا الجنوبية على مجموعة من العوامل الرئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي في البلاد، وتشمل هذه العوامل ما يلي[2]:

- **التعاون بين القطاعين العام والخاص:** عملت الحكومة الكورية الجنوبية على بناء شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص، حيث تم تسخير قدرات وإمكانيات القطاع الخاص لخدمة الخطة التنموية الشاملة للبلاد. لعب القطاع الخاص دورًا حاسماً في عملية التنويع الاقتصادي، حيث سعى جاهداً لتحقيق الربح وضمان استمرارية الأعمال. وبفضل ذلك، واصل القطاع الخاص البحث عن طرق جديدة لتوسيع الإنتاج بأقل التكاليف وأعلى جودة، مما سمح له بلبي احتياجات الأسواق الداخلية والخارجية على حدٍ سواء؛
- **الاستثمار في البحث العلمي والتطوير:** خصصت الحكومة الكورية الجنوبية جزءًا كبيرًا من ميزانيتها العامة لدعم البحث العلمي والتطوير، إيمانًا منها بأهمية الابتكار في تحقيق التقدم الاقتصادي. ساهم هذا الاستثمار في تطوير تقنيات ومنتجات جديدة، مما عزز القدرة التنافسية للاقتصاد الكوري في الأسواق العالمية؛

[1] بن حدو آمنة، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية، دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عين تيموشنت، 2021، ص 31.

[2] حاج موسى منصوري، عبد الغني بوشرى، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي: تجربة كوريا الجنوبية نموذجا، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، المجلد 2، العدد 2، ص 251 (بتصرف).

❖ **مرونة الدور التشريعي**: حرصت الحكومة الكورية الجنوبية على تكييف التشريعات والقوانين بما يتناسب مع متطلبات كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية. سمح ذلك بضمان بيئة مواتية للأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية؛

❖ **تأسيس مجلس اقتصادي تنموي**: تم إنشاء مجلس اقتصادي تنموي يتكون من نخبة من الخبراء والكفاءات الوطنية الكورية للإشراف على توجيه وتنفيذ الخطط التنموية الاقتصادية. ساهم هذا المجلس في وضع استراتيجيات فعالة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للبلاد.

ويمكن أن نلخص أهم أسباب نجاح التجربة الكورية الجنوبية فيما يلي[1]:

- ساهمت الحكومة بصورة رئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية، وهذا نتيجة الخطط التنموية المتبعة من قبلها والإصلاحات المنتهجة، وحرصها الشديد على النهوض بالاقتصاد الكوري الجنوبي؛
- أهم عام ساهم في نجاح التجربة الكورية هو الشعب، الذي كان يسعى لتحقيق المصلحة العاملة وليست المصلحة الخاصة، فوعي الشعب لأهم الاستراتيجيات والخطط التنموية المتبعة من قبل الحكومات الكورية المتتالية سمح وبشكل جلي في جعل كوريا الجنوبية دولة من دول العالم المتقدم؛
- قامت تجربة التنويع الاقتصادي الكورية على أساس التقليل من الواردات مقابل رفح حجم الصادرات، وهذه نقطة في غاية الأهمية، فأغلب الدول النامية وخاصة الريعية تعتمد اعتماد شبه كلي على الواردات وبالمقابل حجم صادراتها خارج النفط ضئيل جدا ومحدود؛
- التجربة التنموية في كوريا الجنوبية نجحت بسبب النهوض بقطاعي التعليم والصحة، بالإضافة باهتمامها الكبير بجانب التدريب وتحقيق تنمية بشرية، فالعامل البشري هو أساس أي نهضة سواء اقتصادية أو غيرها، فمجتمع به مستوى الأمية قليل جدا، ونسبة الالتحاق بالجامعة تفوق 95%، سيكون مؤهلا لسد مكانه في منصب عمله وبالتالي تحقيق المردودية المطلوبة منه؛
- الانفاق الكبير على البحث والتطوير، والاهتمام بالتكنولوجيا، حيث يتم تشجيع الشعب على التقنية، وهذا لما للتكنولوجيا خاصة الحديثة منها الأكثر البارز في كافة مجالات الحياة وما ينجم عنه من خلق ميزة تنافسية للمؤسسات الكورية؛
- الاهتمام بقطاع الصناعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة؛

[1] زعيش محمد، كوريا الجنوبية تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الأول، مارس 2019، ص ص 303، 304.

- ركزت الحكومة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشجعت على استمراراها ونموها؛
- وقدمت كوريا حوافز مغرية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين نجد أغلب الدول النامية تعتمد على قاعدة 49/51 وهذه القاعدة تشكل حاجز أمام المستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى تعقد الإجراءات وكثرة الوثائق المطلوبة وأخذ فترة طويلة الرد على المشروع.
- التجربة الكورية كانت تعتمد على الإنتاج والتنويع، وهذا ما ينقص العديد من الدول النامية والتي تستهلك ولا تنتج.

ثـــانيا: تجربة ماليزيا

تعتبر ماليزيا على مقربة من الانضمام إلى نادي الدول المتقدمة، حيث أنها تمتلك اقتصاد متنوع، أين تمثل الزراعة ما مقداره (09% من الناتج المحلي الإجمالي)، أما البناء فيمثل 4.5%، التعدين 9%، الصناعات التحويلة 23%، الخدمات 55%، في حين بلغ مجموع الصادرات والواردات 125% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، حيث يعتبر الاقتصاد الماليزي بشكل عام اقتصاد متنوع على الرغم من أنه لا يزال يستند إلى حد كبير على قطاع المحروقات، فماليزيا تعتبر ثاني أكبر منتج للنفط الخام في جنوب شرق آسيا بعد إندونيسيا، وثاني أكبر مصدر للغاز المسال بعد قطر، لكنها عرفت كيف تنوع من قاعدتها الاقتصادية: حيث يمثل قطاع النفط والغاز ما يقارب 12% من الناتج المحلي الإجمالي، و22% من الصادرات (في عام 2014) و 15.4%، و30% إيرادات الموازنة العامة للدولة لعام 2014 [1].

إن نجاح ماليزيا في تحقيق التنويع الاقتصادي جاء نتيجة توفر جملة من العوامل يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

- إعطاء أهمية كبيرة للصناعة اذ تعتبر أساس عملية التنمية والتنويع؛
- تشجيع الاستثمار بمنح امتيازات تجذب المستثمرين الخواص المحليين والأجانب، مع تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص؛
- الاهتمام بالجانب الاجتماعي للفرد: رفع دخل الفرد، توفير السكن التعليم الاهتمام بالصحة، بمعنى تحسين مستوى معيشة الفرد، تكلما الفرد مستقرا كان أكثر إنتاجية؛
- الاهتمام بالبنية التحتية لأنها تعتبر من العوامل الأساسية لنجاح خطط التصنيع؛

[1] جابي أمينة هناء وآخرون، ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية دراسة حالة ماليزيا، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الرابع، ديسمبر 2017، ص ص 308 – 309.

[2] سميرة لطرش، نموذج ماليزيا في التنمية الدروس المستفادة، مجلة المعيار، المجلد 26، العدد 4، 2022، ص 627.

- الاستفادة من الثروات المحلية بدل استيرادها من الخارج بتكاليف تنقل ميزانية الدولة؛
- تحقيق التكامل بين جميع القطاعات الاقتصادية؛
- عدم تجاهل دور الدولة والقطاع العام في إرساء قواعد التنمية من خلال بناء قاعدة للصناعات الثقيلة؛
- الاستفادة من الارتفاع في أسعار النفط في تمويل مشاريع صناعية تحل محل الواردات.

ثـــالثا: تجربة إندونيسيا

اتسمت التجربة الاقتصادية الاندونيسية بمرورها بعدة مراحل تحولت خلالها من اقتصاد حساس وهش نتيجة طابعه الريعي إلى أقل الاقتصاديات تأثرا بالأزمات الاقتصادية الدولية والإقليمية كما انضمت إلى نادي الدول الصاعدة كرابع أكبر اقتصاد في آسيا بعد الصين واليابان وكوريا الجنوبية وسادس عشر أكبر اقتصاد في العالم في سنة 2016، إن ثراء إندونيسيا من حيث الموارد المادية والبشرية لا يفسر ارتقاءها إلى مصاف الدول الصاعدة بقدر ما تفسره طريقة توظيف هذه الموارد لبلوغ التنمية الاقتصادية والخروج من التبعية الريعية، ولتعزيز هذا الإنجاز وضعت إندونيسيا مشروعها الإطار لتسريع وتنويع التنمية الاقتصادية الذي يندرج في إطار مخطط شامل للتنمية الوطنية. يهدف المشروع إلى رفع تحدي المحافظة على نسب نمو عالية تتراوح بين 7% و9% ما من شأنه أن يضمن بقاء إندونيسيا ضمن أكب عشر اقتصاديات عالميا[1].

وقد قدم النموذج الاندونيسي جملة من القواعد العامة التي من شأنها زيادة مردودية الأداة الدبلوماسية ووضعها في خدمة تنويع الاقتصاد. نعدد من بينها ما يلي[2]:

- ضرورة ضبط السياسات الاقتصادية وأهدافها للتمكن من ملاءمة الوسيلة الدبلوماسية؛
- فعالية الدبلوماسية الاقتصادية مرتبطة بالظروف الداخلية وتحسين الإطار المؤسساتي والقانوني للاقتصاد الوطني ولا سيما قطاع الاستثمار بقدر ارتباطها بجودة الأداء الوظيفي للسلك الدبلوماسي؛
- عدم فصل الدبلوماسية الاقتصادية عن الدبلوماسية العامة التي توظف لتحسين الصورة السياسية والثقافية للدولة من أجل توظيفها للترويج الاقتصادي لا سيما في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة في قطاع السياحة؛

[1] خالي آمال، دروس التجربة الاندونيسية في توظيف الدبلوماسية الاقتصادية من أجل تعزيز التويع الاقتصادي: دراسة في مقاربة المشروع الإطار لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية في اندونيسيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 1، ص 836

[2] نفسه.

- تركيز النشاط الدبلوماسي على الشركاء الاقتصاديين الأساسيين الذين يمثلون المصالح الكبرى وعدم إهمال خلق علاقات اقتصادية جديدة من باب تنويع المعاملات الاقتصادية؛
- التركيز على الإعلام الدبلوماسي وتطويره.

المطلب الثاني: تجارب الدول العربية في التنويع الاقتصادي

أولا: تجربة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة:

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول العربية في مجال التنويع الاقتصادي، فوفقاً لمؤشر التنويع الاقتصادي الذي يرتكز على 03 مجالات اقتصادية هي: التصدير، حصة القطاع غير النفطي وإنفاق القطاع العام؛ فإن هذه الدولة تحتل المرتبة الأولى على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي بنتيجة 57 %. وقد استطاعت هذه الدولة تعزيز حصة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يناهز 68.6 % سنة 2014، مما جعلها تبرز كقطب متنامي الأهمية للتجارة والسياحة والأعمال والخدمات، ويتوقع أن تصل هذه النسبة إلى حدود 80 % سنة 2021 من خلال الاعتماد على الاستثمار المكثف في القطاعات الصناعية والسياحية والنقل الجوي والبحري والاستيراد وإعادة التصدير، ناهيك عن دعم كافة الأنشطة المستندة على اقتصاديات المعرفة[1].

وتعتبر اليوم إمارة دبي، القاطرة الرئيسية لسياسة التنويع الاقتصادي في هذا البلد، فقد استطاعت هاته الإمارة الصغيرة أن تحقق وثبة اقتصادية نوعية خاصة في المجالات الاقتصادية التالية: العقارات، الخدمات اللوجيستية والمالية والمبادلات التجارية؛ وهو ما مكنها من الاستغناء بشكل كبير عن مورد النفط، بحيث أضحى اليوم لا يُساهم إلا بما نسبته 02% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الإمارة.

وترتكز بصفة عامة رؤية الإمارات نحو تحقيق التنويع الاقتصادي المستدام على النقاط التالية[2]:

- السعي نحو رفع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي للدولة، ليصل إلى 25 %؛
- تعزيز ودعم كل من قطاعات: اقتصاديات المعرفة السياحة والتنمية المستدامة؛
- تنمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي؛
- تعزيز وتطوير قطاعات الطاقات المتجددة.

[1] مسعودي محمد، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد رقم 02، العدد 07، 2018، ص ص 232 – 233.

[2] نفسه.

كما تتضمن رؤية الامارات عدة مؤشرات وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والاقتصادية، وفي قطاع الإسكان والبنية التحتية والخدمات الحكومية.

ثانيا: تجربة التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية:

السعودية تقدم مثال في مجال التنويع بمقارنة ناتج الحكومة النفطي وغير النفطي يتضح زيادة اهتمام السعودية بتطوير القطاعات غير النفطية على حساب القطاع النفطي حيث بلغت نسبة الزيادة في ناتج الحكومة غير النفطي 10.6% ونسبة الزيادة في الناتج الحقيقي النفطي هي 10.2، فرغم أن احتياطها النفطي يفوق جميع بلدان العالم إلا أنها تهتم بقواعد التنويع من حيث تخصيص الموارد وإدارة الفوائض والسعودية لديها ما يؤهلها من حيث الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية، كما أنها طورت خطط إعداد كوادرها البشرية بشكل ملفت للنظر، وتحاول تبني خطة المدن التكنولوجية من خلال ضخ أكثر من 200 مليار ريال كاستثمارات في هذه المناطق خلال العشر سنوات المقبلة، وقد وضعت ضمن خطتها العشرية مسألة التنويع في مقدمة أهدافها، فقد ركزت على تأسيس 10 صناعات في انتاج السلع المنافسة على مستوى العالم، وهي تتأمل أن يقل تدريجيا اعتماد الاقتصاد على إيرادات النفط، وتتمكن من زيادة فرص التشغيل في القطاع غير النفط[1].

ثالثا: تجربة التنويع الاقتصادي في قطر:

لقد أثبت الاقتصاد الوطني في دولة قطر خلال السنوات الثلاث الماضية مرونته وقدرته على تجاوز على تحديات تقلب أسعار النفط والغاز العالمية، وتباطؤ الطلب على المنتجات الهيدروكربونية من قبل البلدان التي تربطها علاقات تجارية مع دولة قطر وذلك بفضل اتباع سياسات اقتصادية فاعلة صدر جهاز التخطيط والإحصاء في قطر تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2020-2021، حيث استعرض التقرير تطورات الاقتصاد الوطني للعامين الماضيين 2018 و2020 ، وتحليل المعطيات الراهنة جراء انتشار جائحة كورونا كوفيد (19) خلال النصف الأول من عام 2021، واستشراف الآفاق المستقبلية، والتي تشير في مجملها إلى تعافي الاقتصاد الوطني بمتوسط نمو سنوي سيبلغ حوالي 3.3% وبحد أعلى 4%% وبحد أدنى 1,5 جهاز التخطيط والإحصاء في قطر وأشار التقرير إلى أن نمو الاقتصاد سيعوض الانكماش الذي حدث في عام 2021 جراء تأثر عدد كبير من الأنشطة[2].

المطلب الثالث: أهم الاستنتاجات من خلال التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي

[1] علالي الزهراء، نبو مجيد، استراتيجية التنويع الاقتصادي وسبل نجاحها مع عرض تجارب دولية رائدة، مجلة الأكاديمة للبحوث في العلوم الاجتماعية، المجلد 4، العدد 1، ص 190.

[2] نفسه، ص ص 191 – 192.

يُعد التنويع الاقتصادي من أهم استراتيجيات التنمية المستدامة التي تسعى إليها مختلف الدول، بهدف تقليل الاعتماد على قطاع واحد أو مصدر واحد للدخل، وتعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود في مواجهة الأزمات. وقد استعرضنا في الفص الأول بعض القواسم المشتركة بين سياسات وتجارب التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولا: السعي الحثيث لتنويع الصادرات وزيادة تنافسيتها من خلال الخفض في تكاليف الإنتاج:

يسعى تنويع الصادرات إلى تقليل الاعتماد على منتجات محددة، وزيادة قدرة الاقتصاد على التكيف مع تغيرات الأسواق العالمية. ويتم ذلك من خلال خفض تكاليف الإنتاج، وتحسين كفاءة عمليات الإنتاج، والاستثمار في البحث والتطوير.

ثانيا: الاهتمام الكبير بالقطاع الخاص وزيادة دوره فيما يرتبط بدفع عجلة التنمية الاقتصادية:

يُعد القطاع الخاص محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي، ولذلك تسعى الدول إلى دعمه وتشجيعه على الاستثمار في مجالات جديدة. ويتم ذلك من خلال توفير الحوافز الضريبية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز دور القطاع الخاص في المشاريع الحكومية.

ثالثا: الإنفتاح الكبير على الاستثمارات الأجنبية، لأجل الاستفادة من التجارب العالمية ونقل التكنولوجيا والخبرات:

تساعد الاستثمارات الأجنبية على جلب رأس المال والتقنيات الجديدة إلى الاقتصاد، مما يساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات والخدمات. ولذلك تسعى الدول إلى فتح أسواقها أمام الاستثمارات الأجنبية، وتوفير بيئة استثمارية مواتية.

رابعا: الاهتمام البالغ بتنمية وتطوير رأس المال البشري من خلال دعم مجالات التعليم والتكوين والتدريب:

يُعد رأس المال البشري من أهم عناصر التنمية الاقتصادية، ولذلك تسعى الدول إلى تنميته من خلال دعم مجالات التعليم والتكوين والتدريب. ويتم ذلك من خلال تحسين جودة التعليم، وتوسيع فرص التعليم والتدريب، وتطوير المهارات اللازمة للعمل في القطاعات الجديدة.

خامسا: إرساء مبادئ الحوكمة والشفافية في سيرورة مختلف المؤسسات والهيئات الاقتصادية والإدارية داخل الدولة:

تساهم الحوكمة والشفافية في تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز الثقة في الاقتصاد، وجذب الاستثمارات. ولذلك تسعى الدول إلى إرساء مبادئ الحوكمة والشفافية في سيرورة مختلف المؤسسات والهيئات الاقتصادية والإدارية.

سادسا: التحديث والتطوير المستمر لمختلف القوانين والتشريعات التي تؤطر المناخ المالي والاقتصادي العام للدولة:

تساهم القوانين والتشريعات في تنظيم الاقتصاد، وحماية حقوق المستثمرين، وجذب الاستثمارات. ولذلك تسعى الدول إلى تحديث وتطوير قوانينها وتشريعاتها بشكل مستمر، بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية العالمية.

سابعا: التطوير المستمر للبنى التحتية والمرافق العامة:

تُعد البنى التحتية والمرافق العامة من أهم مقومات التنمية الاقتصادية، ولذلك تسعى الدول إلى تطويرها بشكل مستمر. ويتم ذلك من خلال بناء الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، وتوفير خدمات المياه والكهرباء والاتصالات.

ثامنا: تعزيز ودعم ميادين البحث والإبداع والتطوير التكنولوجي:

يساهم البحث والإبداع والتطوير التكنولوجي في خلق منتجات وخدمات جديدة، وتحسين جودة المنتجات والخدمات الموجودة. ولذلك تسعى الدول إلى تعزيز ودعم ميادين البحث والإبداع والتطوير التكنولوجي.

تاسعا: وضع وإرساء مخططات واستراتيجيات بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي مبنية على أسس علمية محددة والاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في هذا المجال:

يُعد وضع مخططات واستراتيجيات بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي من أهم عوامل نجاحه. ويتم ذلك من خلال تحليل الوضع الاقتصادي الحالي، وتحديد أهداف محددة للتنويع الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال دراسة هذا الفصل أن التنويع الاقتصادي يعني تخليص الاقتصاد من الاعتماد المفرط على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام أو عموما الاعتماد على قطاع واحد، وتوسيع مجالاته ليشمل قطاعات واعدة وخلاقة للقيمة المضافة، بما يضمن تحقيق تنمية مستدامة على المدى الطويل.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياحة

تمهيد:

تعتبر السياحة حاجة من الحاجيات النفسية للإنسان، حيث ترتكز أساسا على الراحة والاستجمام والترويح عن النفس وهي أهم ما يحتاج اليه الانسان ويسعى اليه السائح الذي يعد شخص يقيم خارج مكان سكنه الأصلي لأي سبب من الأسباب، ولقد مر النشاط السياحي بمراحل كثيرة من التطور في هذا العالم منذ أن كان ظاهرة إنسانية فطرية بدائية حتى أصبحت الآن السياحة علما نظريا وفنيا وتطبيقيا ونشاطا اجتماعيا له خصائص وأركان، وينقسم لعدة أنواع تصنف وفق أسس معينة، وبما أن النشاط السياحي نشاط انتاجي إذا فهو يخضع لقانون العرض والطلب كباقي القطاعات الانتاجية الأخرى، ولذلك سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث، يحتوي المبحث الأول ماهية السياحة، المبحث الثاني يتضمن خصائص وأركان وأنواع السياحة، والمبحث الثالث يتناول العرض والطلب السياحي.

وللتعمق أكثر قمنا بالتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياحة

- ✓ المطلب الأول: التطور التاريخي السياحية
- ✓ المطلب الثاني: مفهوم السياحة
- ✓ المطلب الثالث: خصائص السياحة

المبحث الثاني: مقومات السياحة

- ✓ المطلب الأول: أهمية السياحة
- ✓ المطلب الثاني: أركان السياحة
- ✓ المطلب الثالث: العوامل التي ساعدت على انتشار السياحة

المبحث الثالث: الآثار المحتملة للسياحة بمختلف أنواعها ومكوناتها

- ✓ المطلب الأول: أنواع السياحة
- ✓ المطلب الاول: مكونات الجذب السياحي
- ✓ المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسياحة

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياحة

تعتبر السياحة ظاهرة من ظواهر هذا العصر تنبثق من حاجة الانسان المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء وإلى الاحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الاحساس وإلى الشعور بالبهجة والمتعة من الاقامة في منطقة ما لها طبيعتها الخاصة. وبالرجوع الى تاريخ السياحة هي نشاط عرف منذ القدم، وهذا يرجع بالأساس لحاجة الانسان للتنقل وإن اختلفت أسبابها وتطورت مع تطور الحاجات الانسانية، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى ثلاث مطالب يتناول المطلب الأول التطور التاريخي للنشاط السياحي، المطلب الثاني يتضمن تعريف السياحة، المطلب الثالث يتناول تعريف السائح.

المطلب الأول: التطور التاريخي السياحية

تعد السياحة نشاط عرف به الانسان منذ العصور القديمة، حيث كان الانسان دائما في حالة حركة وتنقل مستمرين باختلاف أسباب التنقل حسب الأزمنة والعصور، ولقد تطور مفهوم السياحة والنظرة اليها في العالم عبر الزمان، حيث مر تطور السياحة بمراحل أساسية وهي كالآتي[1]:

- **السياحة في العصور القديمة:** وهي السياحة التي كانت منذ ظهور الانسان غاية سنة 1840، حيث كانت العملية السياحية في هذه المرحلة عبارة عن ظاهرة طبيعية مرتبطة بوجود الانسان وتنقلاته المستمرة التي يسعى من خلالها الى تحقيق نزواته واستيفاء احتياجاته الطبيعية. كانت التنقلات التي يقوم بها الانسان في هذه المرحلة ترتكز أساسا على ما يلي:

- **تحقيق فائدة:** تعلق سفر الإنسان قديما بهدف أساسي وهو الحصول على المسكن والأكل وايجاد أرض ومناخ أفضل، ومع الوقت تطورت دوافع سفره فأصبح يسافر بغرض التجارة حيث كانت حافزا للقيام بعدة رحلات بحثا عن سلع جديدة ونادرة، وقد قام اليونانيين في العصور القديمة بإنشاء عدة مستعمرات على شواطئ البحر الأبيض المتوسط سميت بمرسيليا، وتطور سفر اليونانيين في مجالين رئيسيين، الأول يتمثل في إصدار العملات النقدية بغرض تقديمها كبديل في عملية المقايضة التي كانت تتم بواسطة البضائع، أما المجال الثاني ويتمثل في الانتشار الذي عرفه حوض المتوسط للغة اليونانية وهو الأمر الذي سهل كثيرا عملية الاتصال بالنسبة للمسافرين، كما عرف على اليونانيين حبهم للسفر إلى مناطق

[1] كافي مصطفى يوسف، مبادئ السياحة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 41-47.

أخرى من أجل المتعة وكذلك للاحتفالات الدينية والمناسبات كالألعاب الأولمبية، وعلى غرار لليونانيين فقد عرفت مناطق أخرى من العالم في هذه المرحلة عدة رحلات بهدف تحقيق فائدة، فمثلا في الصين كانت طبقة النبلاء يتوجهون إلى منتجعات الاصطياف، أما عند العرب فكان السفر طويل بغرض الهجرة أو التجارة وكان على شكل قوافل تتجه من شبه الجزيرة العربية إلى مصر أو بلاد الشام التي كانت تشهد حركة تجارية كبيرة آنذاك؛

- **حب الاستطلاع:** وكانت الرغبة في معرفة عادات وتقاليد الشعوب الأخرى دافعا أساسيا للقيام برحلات طويلة، ويعتبر المؤرخ الإغريقي هيرودوت أول من قام برحلة شملت آسيا الصغرى وجزر اليونان وتجول كل بلدن الشرق الأدنى وصولا إلى كل من بابل وفلسطين ومصر ثم إلى صقلية وجنوب ايطاليا، ومن انطلاقا من تجاربه وسفرياته الكثيرة فقد قام هيرودوت بتصنيفها في كتابه الكبير الذي أعتبر أقدم مصدر للحضارة القديمة. ومع نشوء الامبراطوريات الكبيرة فقد شهد العالم نشوء مسارات وطرق مائية وعربات سفر سهلت انتقال الموظفين بغرض جمع الضرائب والاستطلاع؛

- **الدافع الديني:** حيث كان الناس يقومون برحلات بعيدة بهدف زيارة الأماكن المقدسة حسب معتقداتهم، فمثلا كان الصينيين من أتباع بوذا يقطعون ألاف الكيلومترات عبر مناطق صحراوية وعرة لغرض زيارة الآلهة، أما عند العرب فقد كان سكان قريش قبل ظهور الإسلام يقومون برحلتي الشتاء والصيف إلى اليمن والشام، وبعد قدوم الإسلام جاءت هجرة المسلمين من مكة إلى الحبشة ثم إلى المدينة المنورة. كما ورد في القرآن الكريم وقصص الأنبياء والرسل عليهم السلام التي عرفت وجود السفر بدافع ديني.

- **السياحة في العصور الوسطى:** تميزت السياحة في العصور الوسطى بالسفر لأغراض تجارية ودينية كالفتوحات الاسلامية أو نشر الدين المسيحي آنذاك. ومن أبرز الأسفار في هذه المرحلة كان سفر ماركو بولو في أواخر القرن الثالث عشر حين اكتشف طريق بين أوروبا وآسيا، كذلك كان عدة رحالة من المنطقة العربية حيث يوجد وثائق سياحية بارزة تركها هؤلاء الرحالة، ومن أبرز الرحالة العرب آنذاك هو "ابن بطوطة"، حيث قام هذا الأخير بالعديد من الرحلات وزار الكثير من البلدان والمناطق، ودون ابن بطوطة عدة كتب لا تزال مرجعا هاما للإرشاد السياحي أبرزها (تحفة الأنصار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار)،و عرفت فترة نهاية العصور الوسطى ظهور فئة طالبي العلم حيث كانوا يقومون بعدة رحلات سعيا للدراسة والتعلم والتعرف على الأنظمة السياسية

في مناطق أخرى، تعتبر هذه الفترة بداية لرحلات كانت مقتصرة فقط على طبقة الأرستقراطيين لأن السفر يتطلب فائض في الأموال مع وجود أوقات فراغ.

- **السياحة في عصر النهضة:** حيث عرفت هذه الفترة اهتمام المسافرين بالمناطق التاريخية والآثار، فمثلا في بريطانيا تم تقديم منح تهدى لدراسة السفر وهذا بأمر من الملكة اليزابيت الأولى، حيث كان شكل السفر آنذاك بعربيات الخيل للسياسيين وطلاب الجامعات، فأصدرت بريطانيا جواز سفر للمسافر يأخذ منه في مركز المغادرة ويتم تزويده بجواز سفر جديد خاص بكل دولة يرغب في زيارتها، أما النقد الذي يملكه المسافر حينها بشكل يشبه شيكات المسافرين اليوم. وبرزت حينها الرحلات الإليزابيتية وأصبحت معروفة بالرحلة الكبرى في منتصف القرن السادس عشر، اذ تم اصدار دليل سفر للمسافرين في عام (1778) م من طرف توماس نوغنت.

- **السياحة في عصر الثورة الصناعية:** امتدت من 1750 الى 1850، حيث تميزت هذه المرحلة بعدة متغيرات هامة المجال الاقتصادي والاجتماعي، كهجرة العمال من المناطق الريفية الى المناطق الصناعية سعيا للعمل، برزت في هذه المرحلة طبقة اجتماعية وسطى تميزت ميولها لنمط النزهة اليومية والسياحة الشعبية وبهذا ازداد الطلب على السفر من أجل الاستجمام، ومع نهاية القرن التاسع عشر أصبح العمال يحصلون على الإجازة السنوية التي يستغلها العامل للسياحة والتنزه.

- **السياحة في العصور الحديثة:** عرفت هذه المرحلة طابع دولي ومأمون من لأخطار المحتملة، حيث تزايدت تنقلات السياح بين مختلف دول العالم، ومع دخول التكنولوجيا لمجال النقل في القرن العشرين تغيرت حياة الاشخاص وازدادت رغبتهم في السياحة والاستجمام. ومع بداية القرن العشرين تغيرت حياة الإنسان بسبب تطور التكنولوجيا التي شملت كافة مجالات الحياة وبالخصوص مجال النقل كالطيران ووسائل النقل البري والبحري والخطوط الحديدية مما سهل كثيرا تنقلات الأفراد للتمتع بالسفر والسياحة.

المطلب الثاني: مفهوم السياحة

تعد السياحة من بين أكتر الصناعات نموا في عصرنا، حيث تعتبر من الناحية الاقتصادية نشاط انتاجي يساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ومصدر من مصادر جلب العملة الصعبة، ومن الناحية الاجتماعية والحضارية فالسياحة نشاط يرتبط بالجانب الثقافي والحضاري للإنسان. أما من الناحية البيئية السياحة تعد عاملا جذبا للسياح بسبب رغبتهم في التمتع بزيارة الأماكن الطبيعية المختلفة.

أولا: تعريف السياحة

لقد تطور تعريف السياحة ومفهومها مع تطور الأنشطة السياحية وكيفية تطبيقها، وتختلف تعريفات السياحة تبعا لاختلاف التخصصات العلمية التي عرفت هذا النشاط من خلال الدراسة والتحليل، ومن أهم هذه التعريفات ما يلي:

- السياحة هي نشاط السفر بهدف الترفيه، وتوفير الخدمات المتعلقة بهذا النشاط. كما عرف الأستاذ علي أحمد هارون السياحة بأنها: "مجموعة الأنشطة الحضارية والاقتصادية والتنظيمية الخاصة بانتقال الأفراد الى بلاد غير بلادهم، واقامتهم لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض كان ما عدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار".

- أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.E.C.D) فقد عرفت السياحة بأنها صنعة تعتمد على حركة السكان أكثر من البضائع. وتعد السياحة وفق فوولر الألماني أنها ظاهرة من ظواهر العصر تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والاحساس بجمال الطبيعة والشعور بالبهجة والمتعة من الاقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة، وعرفت كذلك السياحة على أنها الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب واقامتهم المؤقتة، وانتشارهم داخل وخارج حدود منطقة دولة معينة[1].

- عرف الأستاذان السويسريان المشهوران hanzikar وkrapf السياحة هي مجموعة الظواهر والعلاقات الناشئة عن السفر والاقامة لغير المقيمين، طالما أن ذلك لا يؤدي الى اقامة دائمة لهم، ولا يرتبط بممارسة أنشطة كسبية[2].

- وفي سنة 1972 عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي السياحة على أنها: فن تلبية وإشباع الرغبات الشديدة والتنوع التي تدفع الإنسان إلى التنقل خارج مجاله اليومي، ويعتبر هذا إضافة إلى التعاريف السابقة، إذ قدم هذا التعريف السياحة على أنها فن من الفنون أي أنها نشاط يتميز عن باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى وهذا راجع لطبيعة النشاط السياحي وأدوات وأسلوب تطويره حيث تختلف عن باقي الخدمات الأخرى المقدمة للمواطنين من طرف الدولة. وحتى يمكن الوصول لتعريف شامل وعام للسياحة سنورد تعريف قاموس robert)

[1] كافي مصطفى يوسف، مبادئ السياحة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] رفيق بودربالة، دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية – دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والأردن–، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017، ص 04.

(petit إذ عرف السياحة على أنها: مجموعة الأنشطة المتعلقة بتنقل السياح واقامتهم خارج مقر سكناهم اليومية هي تتمثل في الأعمال والأدوات التي تتعلق بإقامات السياح وتنقلهم ونشاطاتهم الترفيهية فالسياحة تشمل عدة عناصر أهمها وسائل النقل المختلفة، هياكل الإقامة، المطاعم والملاهي، المقاهي، الحدائق وغيرها.... والوقت الحر، فهي بذلك تكون صناعة تختلف عن الصناعات الأخرى نظرا لتداخل عدة قطاعات ونشاطات في تكوينها[1].

من وجهة نظر منظمة السياحة العالمية حيث تعرفها بأنها " أنشطة الأشخاص المسافرين من أماكنهم للإقامة في أمكنة خارج إقامتهم المعتادة لمدة لا تزيد عن سنة مستمرة، لقضاء إجازة أو للأعمال أو لأغراض أخرى".

تساهم السياحة بمختلف أنواعها وأغراضها في توفير العملة الصعبة للبلد وزيادة الدخل الوطني من خلال زيادة الطلب، تحقيق التقارب والتفاهم بين الشعوب، تحقيق التكامل الثقافي والاجتماعي والحضاري، توفر مناصب شغل وتزيد من تمكين المرأة والفئات الشبابية المختلفة، كما أنها أداة لربط القيم الانسانية والاخلاقية والثقافية بين مختلف البلدان[2].

إن السياحة باعتمادها أساسا على الموارد والمناظر الطبيعية (بحار، جبال...) تدفعنا إلى ضرورة الاهتمام بها ونشر الوعي بأهميتها وبالتالي الحفاظ عليها وهنا يظهر الدور الإيكولوجي بالإضافة إلى أدوارها الأخرى[3].

من خلال ما سبق يمكن القول بأن السياحة ظاهرة عصرية تنبع من الحاجة المتنامية للراحة وتغيير الأجواء والاستمتاع بجمال الطبيعة، حيث تتيح السياحة فرصة الشعور بالبهجة والمتعة من خلال الإقامة في أماكن ذات طبيعة خاصة، فضلا عن تعزيز التواصل بين الشعوب والثقافات المختلفة.

ثانيا: تعريف السائح

يعد السائح شخص يقيم خارج مكان سكنه الأصلي، ولقد وردت تعاريف كثيرة ومختلفة لعل أهمها وأبرزها ما يلي[4]:

[1] موسى سعداوي، زروق صدوقي، السياحة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني، ص 97.

[2] بن موزية مسعود، دور السياحة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وفقا لتقارير منظمة السياحة العالمية –إشارة لحالة الجزائر –، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 4، العدد 3، 2018، ص 378.

[3] هواري معراج، محمد سليمان جردات، السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية –حالة الاقتصاد الجزائري–، مجلة الباحث، العدد 01، 2004، ص 22.

[4] كافي مصطفى يوسف، مرجع سابق، ص 19.

- حسب الباحث الانجليزي نورفال فالسائح هو: الشخص الذي يدخل بلدا أجنبيا لأي غرض من الأغراض، عدا اتخاد البلد محل اقامة دائمة، أو العمل في هذا البلد عملا منظما ومستمرا؛
- وتم تعريف السائح في مؤتمر روما للسياحة عام 1963 كما يلي: السائح هو من يزور بلدا غير بلده الذي يقيم فيه بصورة دائمة أو معتادة، لأي سبب من الأسباب، عدا قبول وظيفة بأجر في البلد الذي يزوره، أي تغيير مكان الاقامة المعتادة لفترة مؤقتة، وبعبارة أوضح تغيير البيئة الاجتماعية لأي غرض غير غرض العمل بأجر، الا أن المسافرين الذين لا يتصل سفرهم بالسياحة، هم رجال القوات المسلحة الأجنبية، ومسافرون الترانزيت والعاملون المؤقتون، وأطقم الطائرات والمهاجرون وأعضاء الهيئات الدبلوماسية، والتمثيل القنصلي.

كما عرفت منظمة السياحة العالمية (AITO) السائح على أنه: الشخص الذي يزور بلد أجنبيا ويمكث فيه أكثر من 24 ساعة وأقل من ثلاثة أشهر، ويتضمن هذا التعريف مفاهيم أساسية متضمنة ما يلي:

- **الزائر (visiteur)**: والذي اعتبرته الشخص الذي يزور دولة أخرى غير الدولة التي يقيم فيها ولا يهدف من الزيارة ممارسة أي عمل داخل الدولة المزارة يحصل منه على أجر، ويتضمن ذلك التعريف الزيارات داخل الدولة الواحدة، كذلك يتضمن 3 فئات من الزوار وهم كل من: السياح الذين هم عبارة عن زوار مؤقتين يبقون داخل البلد المقصود للسياحة مدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن السنة، حيث يكون الغرض من زيارتهم إما لقضاء وقت فراغ أو لممارسة أعمال تجارية. أما الفئة الثانية من الزوار التي تضمنها التعريف فهم المتنزهون (excursionnistes) وهم زوار مؤقتين يبقون في المنطقة المقصودة للسياحة مدة أقل من 24 ساعة بشرط أن يكون كل توقف لفترة زمنية بسيطة ولأسباب غير سياحية؛
- **المسافر (traveler)**: وهو الشخص الذي يتنقل من مكان إقامته المعتادة ويغادره سواء داخل حدود دولته أو خارجها لأسباب خاصة به.

يمكن تلخيص ما سبق في تعريفين هامين للسائح كما يلي[1]:

- **السياح**: الذين يزورون بلاد أو مدن الأكثر من 24 ساعة لأغراض مختلفة كأن تكون مثلا ترفيهية، أعمال ومؤتمرات، زيارة الاقارب؛

[1] زيان عبد الحليم وآخرون، القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، الكتاب الجماعي بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، المحور الأول: الاستثمار السياحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة، الجزء الأول، جامعة عاشور بوزيان، الجلفة، مارس 2022، ص 65

- **المتنزهون:** الذين يزورون مناطق لأقل من 24 ساعة وهؤلاء لا يدخلون ضمن تقسيم السياح وإنما يعتبرون منتهزين، وهم الأشخاص الذين لا ينطبق عليهم تعريف السائح.

كما نعرج على بعض المصطلحات المتعلقة بالسياحة ومنها:

أ. **الخدمة السياحية:** هي أي نشاط يؤدي أو يقود إلى إشباع حاجة أو طلب الخدمة سواء أديت مقابل مبلغ معين، كما تعرفها جمعية التسويق الأمريكية على أنها " الأنشطة أو المنافع التي تعرض للبيع أو تقدم مع السلع المباعة، كذلك هي مجموعة من الخدمات التي تؤمن للسائح الراحة والتسهيلات عند شراء واستهلاك الخدمات والبضائع السياحية خلال وقت سفره أو خلال إقامته في المرافق السياحية بعيدا عن مكان سكنه الأصلي[1]؛

ب. **المرشد السياحي:** ففي اللغة العربية كلمة "رشدا" تعني اهتدى، فهو راشد، ورشد فهو رشيد وأرشده بمعنى هداه , واسترشد بمعنى اهتدى وطلب الرشد، وأنه أحد أركان العملية السياحية والدي يتولى إدارة وتنظيم الرحلات السياحية من خلال مرافقة المجموعات السياحية، ويقوم بعمليات التوضيح والشرح عن مناطق الجذب السياحي لأفراد المجموعة السياحية التي يرافقها وعليه تقع مسؤولية الحافظة على هذه المجموعة، فهو السفير المعلم والرسول الناقل لحضارة وثقافة الأمة.

وعرف الدليل السياحي على أنه: "ذلك الشخص الذي يمارس أعمال إرشاد السياح لمختلف الأماكن السياحية والأثرية وتزويدهم بالمعلومات عنها"[2]؛

ج. **الدليل السياحي المتميز:** من بين الصفات التي يجب أن تتوفر في المرشد السياحي[3]:

- أن يتقن عدة لغات كالإنجليزية التي تعتبر لغة عالمية للسياحة والفرنسية والاسبانية والألمانية وكذألك إتقانه لغته التي يجب أن يتحدث بها بطلاقة بالإضافة إلى اللغة التي يتحدث بها النسبة الأكبر من السياح الذين يأتون لبلده؛
- مهارات الاتصال والفصاحة وإتقان فن الإلقاء الذي هو من بين أهم أدوات الإقناع الزائر، فهي تساعد الدليل السياحي في التحكم بالمجموعات السياحية وضمان سلامتهم وتواجدهم الدائم؛

---

[1] لواسيني محمد مهدي، دور الخدمات اللغوية والتواصلية في وكالات الاسفار –وكالة البستان كنموذج، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الترجمة، كلية الآداب واللغات الأجنبية، قسم الترجمة، تخصص سياحة وتراث ثقافي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص 21

[2] لواسيني محمد مهدي، دور الخدمات اللغوية والتواصلية في وكالات الاسفار –وكالة البستان كنموذج، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[3] نفسه.

- يجب على الدليل أن يمتلك ذاكرة جيدة تجعله يستحضر الأحداث والمحافل التاريخية وذكر الحقائق المتعلقة بالأماكن التي يرشد عليه؛
- امتلاك رصيد معرفي مهم فيجب على المرشدان يكون مؤهل بحيث يجب أن يعلم بكل تفاصيل الأحداث التاريخية والثقافية بالإضافة علمه بمواقع الأماكن الأثرية والسياحية والخدماتية كالفنادق والمطاعم.

المطلب الثالث: خصائص السياحة

بما أن السياحة نشاط يمثل رحلة إلى أماكن جديدة للتعرف على ثقافات وعادات مختلفة، فهي تسلط الضوء على المواقع الطبيعية والتراثية مما يعزز الحفاظ عليها وصيانتها، إذ لا تختلف السياحة عن باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى حيث تسعى إلى استغلال جميع الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في المنطقة أو الدولة، ويتميز النشاط السياحي بمجموعة من الخصائص التي يمكننا حصرها فيما يلي[1]:

- تعتبر السياحة منتوج غير مادي: حيث يعد النشاط السياحي من الصادرات الغير منظورة، إذ تعتبر السياحة منتج لا يمكن نقله من مكان لآخر بل المستهلك هو من يتنقل للحصول عليه من مكان إنتاجه (المنطقة المقصودة للزيارة)، ولا تتحمل الدولة التي تصدر المنتوج السياحي أية نفقات خارج حدودها؛

- المنتج السياحي منتوج مركب: فهو مزيج يتشكل من مجموعة عناصر متعددة تتكامل مع بعضها البعض وتتشابك مع قطاعات أخرى في المجتمع، فالسواح يستهلكون مجموعة من السلع الخدمات منها التي تبيعها المنشآت السياحية كالإطعام والإقامة، النقل وغيرها، ومنها ما يتعلق بما تبيعه منشآت أخرى (التجارية مثلا)، ومنها ما يتعلق بتسهيلات البنية الأساسية بالبلد المضيف، ولهذا فالمنتجات تتكامل بعضها البعض، فمثلا لو انخفض مستوى سلعة معينة أدى ذلك إلى انخفاض التدفق السياحي وتأثرت معه العناصر المساهمة في تقديم المنتج السياحي، وبالمثل لو ارتفع مستوى السلعة أو الخدمة أدى ذلك إلى زيادة التدفق السياحي ولهذا فالقطاع السياحي يعتبر صناعة متكاملة؛

- المنتج السياحي المتمثل في عوامل الجذب السياحي: لا تباع الموارد السياحية الطبيعية والأثرية والتاريخية إلى على شكل منتج سياحي، وعادة لا يباع هذا الأخير إلا مع توجد سلع وخدمات مساعدة المتمثلة في التسهيلات السياحية الواجب توفرها بجانب الموارد السياحة، أهم هذه التسهيلات: توفر الهياكل القاعدية من شبكات نقل وخدمات الكهرباء والمياه... وغيرها، بالإضافة إلى توفر الاستقرار والأمن؛

- التعرض أحيانا لعدم الاستقرار: تعد السياحة الدولية منتوج تصديري وبالتالي فهو يتأثر بالتغيرات التي تطرأ في الدخول والأسعار، كذلك فالطلب السياحي يتعرض للتأثيرات الخارجية كالاضطرابات الخارجية مثلا والتغيرات

[1] خالد كواش، مجلة جديد الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، أهمية مساهمة القطاع السياحي في التنمية في الجزائر، ديسمبر 2011، ص ص 10-12.

المناخية وغيرها. كذلك تتميز السياحة بموسمية النشاط وهذا يرجع لعدة عوامل كالعطل المدرسية والعطل في المنشآت الصناعية وغيرها التي تكون في موسم معين، كذلك فموسمية النشاط ترجع لعوامل مناخية وجغرافية مختلفة في كل الدول المصدرة للسياحة.

كذلك تتمثل خصائص السياحة من خلال تحديد مفهومها فيما يلي[1]:

- تتميز السياحة بتنوعها المطرد واتجاهها نحو الشمول لتصبح ظاهرة إنسانية متكاملة وتعتبر من أساسيات سلوكيات الحياة الحديثة، حتى أنها أصبحت تمثل المصدر الثالث من مصادر الدخل بعد قطاع النفط، وتجارة السيارات وقطع الغيار، ومن المتوقع وطبقا لمعدلات النمو الحالية في الإيراد السياحي أن تصبح السياحة مصدر الدخل الأول في العالم خلال القرن الحادي والعشرين حسب بعض الإحصائيات؛
- إن السياحة ظاهرة تتأثر إلى حد بعيد بمستوى التطور التكنولوجي والبحث العلمي ومدى تحكم الدولة في إدارة المعلومات، وبذلك تكون الدولة ذات المستوى العلمي العالي أكثر تحكما في إدارة المعلومات وأكثر قدرة على المنافسة في المجال السياحي؛
- إن الظاهرة السياحية ظاهرة متشعبة تؤثر وتتأثر بجوانب وقطاعات حساسة سواء كانت اقتصادية بيئية اجتماعية ثقافية سياسية أو حضارية، فبالقدر الذي تتأثر بهذه التغييرات بقدر ما تؤثر هذه الأخيرة على اتجاهاتها وأنماطها كظاهرة، وعلى هياكلها كصناعة قائمة بذاتها؛
- تعتبر صناعة السياحة حافزا للإبداع الثقافي والاجتماعي ومجالا لاستخدام التكنولوجيا المتطورة، لذا فهي تتطلب مستوى أكبر من الكفاءة والتأهيل في ظل وجود منافسة دولية؛
- إن السياحة كظاهرة تحتوي على مجموعة من العناصر من مقومات وموارد وتجهيزات وخدمات سياحية باختلاف أنواعها المحلية منها والدولية، وكذا وسائل الدعاية والإعلام والترويج والطلب السياحي، فهي صناعة مركبة ومتشابكة؛
- تعتبر السياحة من الصادرات غير الملموسة أو غير المادية فهي صناعات ذات طبيعة خاصة لأنها ترتكز على تنقل المستهلك (السائح) إلى مكان الخدمة أو السلعة المناطق السياحية على خلاف المنتوجات المادية التي تنتقل ذاتها إلى المستهلك، أضف إلى ذلك فإن المقومات أو الموارد السياحية لا يمكن تخزينها كالطاقات

[1] دواودي منصورية، خضراوي عقبة، واقع قطاع السياحة في الجزائر وآفاق تنميتها (دراسة تحليلية)، الكتاب الجماعي بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، المحور الأول: الاستثمار السياحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة، الجزء الأول، جامعة عاشور بوزيان، الجلفة، مارس 2022، ص ص 121-122

الإيوائية أو مقاعد المطعم مثلا، فعندما لا يتم استخدام أي غرفة من غرف الفندق تعتبر خسارة له بالإضافة إلى أنه لا يمكن تخزين الغرفة ونقلها لمكان آخر، وهذه الخاصية تفرز خاصية أخرى هي استحالة أو صعوبة تحويل المنتجات أو الموارد المستخدمة في السياحة إلى استخدام آخر مثل تحويل فندق لمطار مثلا.

كما أن السياحة تتميز بالموسمية إذ تمر بثلاث مواسم، بحيث يتذبذب الطلب على الخدمات السياحية من موسم لآخر على النحو الآتي:

- موسم الذروة ويعتبر الأفضل من حيث الفرص التسويقية والتشغيلية كما أن أسعار الخدمات السياحية وأجور الإقامة تكون مرتفعة؛
- موسم الوسط وفيه يتذبذب الطلب على الخدمات السياحية ويكون عدد السياح متوسطا والأسعار فيه تكون أقل من أسعار موسم الذروة، باستثناء مناطق معينة من العالم التي لا تتأثر بالموسمية، مثل جزر (لاهاي) وبعض جزر (الكاريبي)؛
- موسم الكساد وفي هذا الموسم يقل الطلب على الخدمات السياحية وقد ينعدم نهائيا وفي هذه الحالة تلجأ معظم المنشئات السياحية إلى تخفيض الأسعار لاستقطاب السياح.

المبحث الثاني: مقومات السياحة

تعتبر السياحة قطاعًا حيويا يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، حيث تستند صناعة السياحة على عدة أركان أساسية، وساعدت عدة عوامل مثل تحسن مستويات المعيشة وتطور وسائل النقل والاتصالات على انتشار السياحة عالميا، مما يجعلها أحد أهم مصادر الدخل القومي للعديد من البلدان.

المطلب الأول: أهمية السياحة

تبرز أهمية السياحة من خلال ما يلي[1]:

- تساهم السياحة في توفير العديد من فرص العمل للشباب نظرا لأنها صناعة مبنية على تقديم الخدمات في مختلف المجالات للسياح وهذا يقتضي اعتمادها بشكل مكثف على العمالة في مختلف المواقع؛
- تساهم السياحة في تنويع مصادر الدخل الوطني، لكونها صناعة غير تقليدية تستقطب الإيرادات من السياح وتحافظ على الموارد المتوافرة لدى السياح المحليين من الهجرة للخارج؛
- تعمل السياحة على تطوير البنية التحتية الأساسية لمختلف المناطق إذ تساهم في زيادة وسائل الربط بين المناطق، باستحداث طرق جديدة برية وحديدية وبالإضافة إلى شركات الطيران الأخرى؛
- تقدم السياحة فرص واعدة للأعمال التجارية والخدمية لذوي رأس أعمال المنخفض وذلك لاعتماد أكثر نشاطاتها على الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم؛
- يقلص توفر السياحة للمواطنين من تسرب النقد الوطني للخارج، ومشكلات السفر للخارج وبخاصة للشباب، كما يساعد نمو السياح في زيادة وعي المواطنين وتعريفهم ببلدهم بشكل أفضل مما يحقق الانتماء الوطني ودعم الأمة؛
- تحافظ السياحة على التراث الثقافي والطبيعي للدولة كونها من المقومات السياحية التي ينبغي حمايتها ومراعاة استدامتها للأجيال المقبلة.

[1] الغرفة الشرقية، الاستثمار السياحي في المنطقة الشرقية الفرص والتحديات، قطاع الشؤون الاقتصادية، مركز الدراسات والبحوث، المملكة العربية السعودية، جانفي 2001 ص8.

كما أن للسياحة أهمية كبيرة ما جعلها تحتل مكانة متميزة في السياسات التنموية للدول المتقدمة والنامية على السواء، وفي ما يلي عرض لأهمية السياحة في النقاط التالية:[1]

1. **الأهمية الاقتصادية:**

تعتبر السياحة أحد الأنشطة الاقتصادية التي يتولد عنها دخول لمختلف عناصر الإنتاج العاملة في مجالات السياحة، وقد نمت إيرادات السياحة الدولية بمعدل سنوي بلغ 09% في المتوسط خلال السنوات العشر من 1988 إلى 1997، وقد أخصت المنظمة العالمية للسياحة عدد السياح في العالم لسنة 1997 ب 62.80 مليون سائح وينفقون ما مقداره 4430 مليار دولار، حيث أصبحت السياحة الصناعة الأولى في العالم.

2. **الأهمية الاجتماعية:** تكمن أهمية قطاع السياحة من الناحية الاجتماعية فيما يلي:

- زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي بمختلف عادات وشعوب الطرف الآخر (السياح)؛
- زيادة اهتمام الشعوب المضيفة بعادات وشعوب وقيم أجدادها وآبائها والحفاظ عليها من الزوال والاضمحلال؛
- توفر السياحة فرص عمل للكثير من الطبقات العاملة في المجتمع ؛
- رفع مستوى الشعور بالانتماء الوطني من خلال التبادل الثقافي والحضاري؛
- تحسين نمط حياة الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم مما يخلق التوازن الاجتماعي ؛
- التفاعل والاحتكاك بين سكان المنطقة السياحية المزارة من جهة ومن جهة السياح، سواء كانوا من حملة جنسية نفس البلد أو جنسيات أخرى، الأمر الذي يفضي إلى التبادل الاجتماعي.

3. **الأهمية السياسية:** للسياحة كذلك أهمية سياسية حيث تساهم في:

- السياحة تؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدول؛
- النتائج الايجابية للسياحة على المستوي الاقتصادي والاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية؛
- تعمل على تحقيق الحوار ومعرفة الآخر وتساعد على التفاهم بين شعوب الدول المختلفة ونشر مبادئ السلام العالمي؛

[1] يحياوي عبد الحفيظ وآخرون، الأثار الاقتصادية لتنمية السياحة في الجزائر، الكتاب الجماعي بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، المحور الأول: الاستثمار السياحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة، الجزء الأول، جامعة عاشور بوزيان، الجلفة، مارس 2022، ص ص 34-35

- تساعد على تدعيم أواصر الصداقة بين شعوب دول العالم من خلال العلاقات الودية التي تنشأ بينها.

4. **الأهمية الثقافية:** للسياحة أهمية ثقافية نذكر منها:

- تعد السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين الشعوب، وأداة لإيجاد مناخ مشبع يروج للتفاهم والتسامح بينهم، كما تعتبر كذلك أداة للتبادل المعرفي (تداول العلوم؛
- تساهم السياحة في انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة وتوطيد العلاقات بين الشعوب وزيادة معرفة شعوب الأرض ببعضهم أي انفتاحهم على مختلف ثقافات العالم؛
- توفر السياحة التمويل اللازم للحفاظ على التراث والمواقع الأثرية والتاريخية، والتي تعد جزءا من ذاكرة وثقافة البلدان المضيفة؛
- تساعد على إنشاء المنتزهات وتعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها وتزيد من الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع؛
- تحقيق إدارة جيدة للنفايات للتخلص منها بشكل علمي سليم.

المطلب الثاني: أركان السياحة

يمكن تقسيم أركان السياحة إلى:[1]

1. **النقل:** إن النشاط السياحي مرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع النقل إذ أنه لا يمكن أن تنشأ السياحة وتتطور دون تطور وسائل النقل وتوفر طرق المواصلات وخدماتها.
   - النقل البري وتشمل السيارات الخاصة والمؤجرة، القطارات الدراجات النارية. .. الخ؛
   - النقل البحري ويشمل المراكب الزوارق. .. الخ؛
   - النقل الجوي: ويشمل الطائرات بأنواعها.
2. **الإيواء:** لا توجد سياحة بدون أماكن الإيواء فأول ما يبحث عنه السائح حين وصوله إلى إي دولة أو مكان هو البحث عن مكان مناسب للإقامة إذ يبحث عن الإقامة قبل البحث عن الترفيه، ويتمثل الإيواء في الفنادق الشقق السياحية المخيمات؛

[1] حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 22

3. **البرامج**: لا تنجح أي سياحة بدون برنامج معين يتمتع به السائح، وتتمثل هذه البرامج في زيارات المتاحف والأماكن الأثرية والتاريخية وأماكن الترفيه والمناطق العلاجية أو الدينية أو الطبيعية أو الرياضية...الخ، بالإضافة إلى الخدمات السياحية الأخرى مثل المحلات الأسواق المنتزهات. .. الخ.

المطلب الثالث: العوامل التي ساعدت على انتشار السياحة

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى انتشار السياحة منها:[1]

- الانتقال من الريف إلى المدينة أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات بالإضافة إلى تعرضهم للروتين أدى إلى ضرورة التمتع بإجازة سنوية والهروب من زخم المدينة؛
- تقليل ساعات العمل نتيجة دخول الآلات الحديثة أدى إلى زيادة أوقات الفراغ وأصبحت هناك الحاجة إلى السفر؛
- التمتع بالإجازات المدفوعة الثمن بعد إحداث العديد من قوانين العمل والتنظيم والتشريعات التي تحدد الإجازات الإجبارية المدفوعة الثمن زيادة وحدات الإنتاج أدى إلى حصول فائض في الإنتاج وبدء التجار والصناعيين في البحث عن أسواق جديدة لتصريف بضائعهم وهذا يحتاج إلى السفر؛
- تطور وسائل وطرق النقل وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث تطورت الطائرات الحربية إلى مدنية أدى بدوره إلى إلغاء المسافات؛
- تلوث البيئة وخاصة جو المدن الصناعية الكبيرة أدى إلى هروب الناس فترة من الزمن إلى المناطق الأخرى؛
- تطور وتقدم وسائل الاتصالات الحديثة كالحاسوب، التليفون، الفاكس... التي ساهمت بشكل فعال في تطوير السياحة والسفر؛
- التقدم العلمي في مجالات الطب والأدوية ومعالجة الأمراض والقضاء على الأوبئة ساعد على زيادة السياحة وعدم خوف السواح من تعرضهم إلى الإصابة بالأمراض؛
- زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي وانتشار المعلومات أدت إلى زيادة الرغبة لدى كثير من الناس إلى زيارة البلدان لغرض الإطلاع على ثقافتهم وأمور معيشتهم.

[1] حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24

المبحث الثالث: الآثار المحتملة للسياحة بمختلف أنواعها ومكوناتها

تعد السياحة بمختلف أنواعها ومكوناتها ذات آثار متعددة الجوانب على المناطق المستضيفة، فهي قد تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير فرص العمل وجذب الاستثمارات، كما قد تعزز التفاهم الثقافي بين الشعوب، لكن في المقابل قد تشكل ضغوطا على البيئة الطبيعية والمواقع التراثية إذا لم تتم إدارتها بشكل مستدام.

المطلب الأول: أنواع السياحة

تتعدد أنواع السياحة تبعا للدوافع والرغبات والاحتياجات المختلفة، فهناك السياحة الثقافية والترفيهية والعلاجية والدينية والرياضية بالإضافة إلى أنواع أخرى جديدة ساعات على ظهورها وانتشارها، التقدم والتطور العلمي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وما صاحبهم من تطلعات ومتطلبات ذات نوعيات خاصة لم تكن معروفة من قبل كسياحة المؤتمرات وسياحة الحوافز.... وهو ما نتج عنه الاتجاه إلى توفير خدمات وتسهيلات وتجهيزات وعناصر جذب مختلفة، وقد صنف خبراء السياحة الأنواع المختلفة لها وفقا لعدة عناصر هي:

1. **طبقا لعدد الأشخاص المسافرين:** حسب هذا المعيار نجد الأنواع التالية [1]:

أ. **سياحة فردية:** هي عبارة عن سياحة غير منظمة ولا تعتمد على برنامج منظم أو محدد يقوم بها شخص أو مجموعة أشخاص لزيارة بلد أو مكان ما تتراوح مدة إقامتهم حسب تمتعهم بالمكان أو حسب تمتعهم بالمكان أو حسب وقت الفراغ المتوفر لديهم، كل سائح من هذه المجموعة له دوافعه ورغباته الخاصة التي جاء من اجل تحقيقها والتي تتوقف على مقدره المادية؛

ب. **سياحة جماعية:** وهي عبارة عن سياحة منظمة ويطلق عليها سياحة الأفواج او المجموعات، حيث تقوم الشركات السياحية بتنظيم وترتيب مثل هذا النوع من السياحة، وكل سفر أو رحلة لها برنامج خاص ومحدد وسعر محدد وتعتمد على تحقيق رغبات المجموعة، إذا تكون هذه الرحلات متعددة ومتنوعة.

2. **طبقا لنوع وسيلة النقل المستعملة:** حسب هذا المعيار نجد[2]:

أ. **سياحة برية:** السيارات الخاصة، السكك الحديدية، الحافلات العامة والخاصة؛

ب. **سياحة بحرية أو نهرية:** السفن والبواخر؛

[1] كواشي عائشة، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 9، بتصرف.

[2] نفسه، ص 12

ج. **سياحة فردية:** الطائرات المختلفة.

3. طبقا للسن: حسب هذا المعيار تتقسم السياحية إلى:[1]

أ. **سياحة الطلائع:** ويتعلق هذا النوع من السياحة بالمراحل العمرية من 7- 14 سنة وهي مرحلة تعليمية يتم من خلالها الأطفال باكتساب معارف ومهارات وسلوكيات معينة، تقوم كثير من الشركات السياحية أو النقابات أو الجمعيات الخيرية بتنظيم هذا النوع من الرحلات الكشافة أو رحلات تعلم السياحة أو تعلم الحاسوب أو التعرف على الطبيعة ودائما تكون في فترة العطل المدرسية وتكون أسعارها رخيصة وخدماتها قليلة ومناسبة؛

ب. **سياحة الشباب:** تعلق هذا النوع من السياحة بالمرحلة العمرية الممتدة من 15- 21سنة ويمتاز هذا النوع من السياحة بالبحث عن الحياة الاجتماعية والإثارة والاعتماد على النفس، تقوم الشركات السياحية أو الجمعيات الخيرية بتنظيم مثل هذا النوع من السياحة؛

ج. **سياحة الناضجين:** يتعلق هذا النوع من السياحة بالمرحلة العمرية من35-55 سنة وهو عبارة عن سياحة استرخاء ومتعة وهروب من جو العمل الروتيني والإرهاق ويغلب طابع الراحة والاستجمام على هذا النوع من السياحة، وتكون الرحلات في الغالب إلى الشواطئ والأماكن الهادئة والدافئة والجبال والريف، وتعتمد هذه السياحة على الخدمات السياحية والإقامة الجيدة وأسعارها من المتوسطة فما فوق وكثير من الشكات السياحية تقوم بتنظيم مثل هذه الرحلات وخاصة في الدول التجارية والصناعية الكبيرة في العالم؛

د. **سياحة المتقاعدين:** يعتبر هذا النوع من السياحية من أنواع بالسياحية التقليدية وغالبا ما يشارك فيها المتقاعدين وكبار السن، وتقوم الشركات السياحية بتنظيم هذا النوع من السياحة خصيصا لهؤلاء المجموعة وتمتاز بارتفاع أسعارها وتقديم أفضل الخدمات السياحية وأنواع الإقامة والنقل وتكون لفترات طويلة تتراوح من أسبوعين إلى شهرين.

4. طبقا لمدة الإقامة: حسب هذا المعيار نجد: [2]

[1] كواشي عائشة، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 13

[2] صالح بزة، تحليل إطار إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: مقاربة السياسات والآليات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص 21

أ. **سياحة أيام:** هذا النوع من السياحة عادة ما يستغرق أيام محدودة من يومين الى أسبوع يقضيها السائح ضمن برنامج معد مسبقا أو تكون سياحة فردية وتكون هذه السياحة متنوعة وخدماتها مختلفة وقد تكون في عطلة نهاية الأسبوع أو في المناسبات، ويكون هذا النوع من السياحة مستمرا على مدار السنة؛

ب. **سياحة موسمية:** هذا النوع من السياحة يرتبط بموسم معين أي قضاء السائح في مكان ما لموسم معينة، فترة الإقامة تتراوح من شهر إلى ثلاث أشهر، وغالبا ما يحمل هذا النوع من السياحة صفة الدورية أو التكرار أي نفس السواح يزورون نفس المكان سن بعد سنة؛

ج. **سياحة عابرة:** هذا النوع من السياحة يكون أثناء انتقال السواح بالطرق البرية عن طريق الحافلات السياحية، حيث أثناء التوجه إلى بلد ما يمر عبر بلد معين ويبقى فيه لمدة يوم أو يومين في مثل هذه الحالات ممكن أن تقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات سياحية قصيرة لهؤلاء السياح، يمكن كذلك أن تحصل سياحة عابرة أثناء الانتقال بالطائرات ويحدث تعطل طائرة في مطار ما أو وجود اضطرابات معينة في إحدى المطارات يؤدي إلى عدم تزويد الطائرة بالخدمات فتقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات سياحية لزيارة الأماكن الأثرية والحضارية والأماكن المهمة في البلد المضيف أثناء توقف الطائرة في البلد المضيف.

5. طبقا للنوع: حسب هذا المعيار نجد:[1]

أ. سياحة الرجال؛

ب. سياحة النساء.

6. حسب مستوى الاتفاق والطبقة الاجتماعية: حسب هذا المعيار نجد:[2]

أ. سياحة أصحاب المداخل المرتفعة الذين يسافرون بوسائلهم الخاصة، الطائرات...؛

ب. سياحة الطبقة المتميزة التي تستخدم النوعيات الممتازة من الخدمات، فنادق الخمس نجوم ومقاعد الدرجة الأولى في الطائرات وغيرها من وسائل النقل؛

ج. السياحة الاجتماعية أو العامة لذوي المداخيل المحدودة.

[1] صالح بزة، تحليل إطار استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: مقاربة السياسات والآليات، مرجع سبق ذكره، ص 22

[2] كواشي عائشة، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 14

7. **تبعا للمناطق الجغرافية:** حسب هذا المعيار تقسم السياحة إلى:[1]

أ. **سياحة داخلية:** ومعناها انتقال الأفراد داخل البلد نفسه أي انتقال مواطني الدولة نفسها في داخل بلدهم وهذا النوع من السياحة يحتاج الى خدمات متنوعة وأسعار متنوعة وتشجيعه لمواطني البلد ويعتبر من أهم أنواع السياحة؛

ب. **سياحة إقليمية:** هي السفر والتنقل بين دول متجاورة تكون منطقة سياحية واحدة مثل الدول العربية، الدول الإفريقية، دول المغرب العربي، دول جنوب شرق أسيا، وتتميز السياحة الإقليمية بانخفاض التكلفة الإجمالية نظرا لقصر المسافة التي يقطعها السائح بالإضافة إلى تنوع وتعدد وسائل النقل المتاحة مما يغري الكثيرين بالاتجاه نحو الدول القريبة؛

ج. **سياحة خارجية:** ومعناها استقبال السياح الأجانب في بلد ما وهذا النوع من السياحة تبحث عنه أغلب دول العالم وتعمل على تشجيعه للحصول على العملات الصعبة ويتطلب هذا النوع من السياحة خدمات مختلفة.

وبنية تحتية كبيرة وكلما تنوع الخدمات السياحية من ناحية الجودة والأسعار وتطورت البنية التحتية والفوقية كلما زاد عدد السياح الأجانب الذين يزورون البلد ويعتمد هذا النوع من السياحة على:

- توافر الخدمات السياحية؛
- تطور البنية التحتية؛
- احترام السياح وتوفير الحرية؛
- ثبات القوانين؛
- سهولة الحصول على تأشيرة الدخول؛
- انخفاض الأسعار.

8. **تبعا للجنسية (السياحة العالمية):** يتضمن هذا النوع من السياحة:[2]

أ. **جميع الأجانب ماعدا مواطني البلد:** وتنظم الشركات السياحية برامج خاصة لجذب السياح الأجانب بما يتلاءم مع أذواقهم ورغباتهم والتي تختلف باختلاف العادات والتقاليد والجنسيات ودائما السياح ينجذبون إلى الأماكن التاريخية والى السياحة الصحراوية والى الشواطئ؛

[1] صالح بزة، تحليل إطار استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: مقاربة السياسات والآليات، مرجع سبق ذكره، ص 23

[2] صالح بزة، مرجع سبق ذكره، ص 22

ب. **سياحة المقيمين خارج البلد (سياحة المغتربين):** وهذا النوع من السياحة يتشابه كثيرا مع السياحة الاجتماعية لأن ظاهرة الهجرة المؤقتة للعمل في الخارج أصبحت ظاهرة مستخلفة خاصة في دول العالم الثالث، بحيث يتم تنظيم رحلات سياحية لغرض زيارة البلد الأول.

9. تبعا لأغراضها: وتنقسم بدورها إلى ما يلي:[1]

أ. **سياحة المتعة: (الترفيه، الاستجمام)**

تكون الزيارة فيها من أجل قضاء العطل (الإجازات) في الأماكن التي تشتهر باعتدال الطقس أو بمناظرها الطبيعية وهدوء ربوعها وجمال شواطئها، صحاريها...، ويعرفها المختصين على أنها تغيير مكان الإقامة لغرض الاستماع والترفيه عن النفس وليس لغرض أخر، ويمكن أن يتخللها ممارسة الهوايات المختلفة كالصيد والغوص والتزحلق، ويعتبر هذا النوع من أقدم أنواع السياحة التي عرفها العالم، وتمثل جزء ثابت من الغرض السياحي، وتمثل جزء ثابت من العرض السياحي، وتعتبر دول البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق جذبا لحركة السياحة الترفيهية؛

ب. **السياحة الثقافية:** تكون الزيارة فيها للمناطق الأثرية المشهورة بأثرها القديمة من مختلف الحضارات، ويهدف السائح من خلالها إلى تنمية معارفه الثقافية، وعموما تكون الزيارة فيها بهدف التعرف على الحضارات القديمة وزيارة المناطق الأثرية ذات الماضي والتاريخ الهام لذلك فهي تجذب نوعيات معينة من السائحين الذين يرغبون في إشباع رغبة المعرفة وزيادة معلوماتهم الحضارية والتمتع بما هو متاح من التراث القديم للبشرية من خلال المتاحف والمعابد؛

ج. **سياحة العلاج (الاستشفاء):** الزيارة تكون فيها بهدف العلاج أو قضاء فترات النقاهة، وتكون في الأماكن التي تحتوي على المستشفيات ذات الطابع الخاص أو المصحات أو الأماكن الخاصة لعلاج حالات متميزة، وعرف هذا النوع من السياحة منذ زمن قديم، حيث اعتم الرومان بهذا النوع من السياحة لأسباب صحية وعلاجية وقاموا ببناء الحمامات المخصصة للاستشفاء، وتعتمد هذه السياحة على المقومات الطبيعية الموجودة بالبيئة اعتمادا رئيسيا مثل المناخ الدافئ والرمال الدافئة ومصادر المياه الكبريتية والمعدنية، وأحدث نوع من السياحة هو الفنادق البيولوجية التي تعتمد عل إعادة بناء الجسم روحا وعقلا؛

[1] مجدوب علاء الدين، واقع التنمية السياحية في الجزائر، الكتاب الجماعي بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، المحور الأول: الاستثمار السياحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة، الجزء الأول، جامعة عاشور بوزيان، الجلفة، مارس 2022، ص ص 139-140

د. **سياحة الرياضة:** يقصد بالسياحة الرياضية هو الانتقال من مكان الإقامة إلى مكان أخر في دولة أخرى لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة أو الاستمتاع بمشاهدتها كالمشاركة في دورات الألعاب الأولمبية وبطولات العالم المختلفة، وقد انتعشت هذه السياحة في دول معينة تتمتع بمميزات وتسهيلات وإمكانيات متعددة ومستوى معيشي مرتفع يسمح بإقامة المنشئات الرياضية الملائمة والقرى المتكاملة التي تستوعب وفود السائحين وتيسر لهم الظروف المشجعة من حيث الإيواء والإطعام والترفيه والملاعب؛

هـ. **سياحة الأعمال (التجارية):** تكون الزيارة فيها بقصد تجاري يضعه السائح في اعتباره الأول، ويقوم بهذا النوع من السياحة رجال الأعمال والتجارة ويزورون فيها المعارض والأسواق الدولية، القيام بعقد الصفقات التجارية والوقوف على أسعار المنتجات الحديثة في دول أخرى؛

و. **السياحة الدينية:** يمكن تعريف السياحة الدينية على أنها ذلك النشاط السياحي الذي يقوم على انتقال السائحين من أماكن إقامتهم إلى مناطق أخرى بقصد القيام بزيارات ورحلات دينية داخل وخارج الدولة لفترة من الوقت، وتجري في بعضها شعائر دينية معينة وزيارة أماكن خاصة ذات طابع تاريخي وديني كالحج والعمرة، والأساس في هذا النوع من السياحة هو تلبية نداء الدين وإشباع العاطفة الدينية كما تشمل زيارة الآثار والمعالم الدينية للتبرك بها والاستشفاء الروحي والنفسي، وهناك مناطق معينة لها قدسيتها ومكانتها كمكة المكرمة، المدينة المنورة بالنسبة للمسلمين والقدس بالنسبة للمسيحيين واليهود والمسلمين والفاتيكان بالنسبة للمسيحيين؛

ز. **سياحة المؤتمرات والاجتماعات:** تعتبر سياحة المؤتمرات من أنواع السياحة الحديثة التي ظهرت في أواخر القرن العشرين، حيث ارتبطت ارتباطا كبيرا بالنمو الحضاري والاقتصادي الذي شهده العالم، وما تبعه من تطور ونمو كبير في العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بين مختلف دول العالم، وهناك مجموعة من العوامل شجعت هذا النوع من السياحة على الظهور منها على وجه الخصوص:

- زيادة التخصص العلمي والمهني وما ترتب عليه من تغير في التركيب الاجتماعي والتطور التكنولوجي الأمر الذي يؤدي إلى كثرة عقد اللقاءات العلمية والمهنية والثقافية على المستويات المحلية والدولية بواسطة المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية؛
- تعتبر سياحة المؤتمرات من المصادر الهامة للإرادات السياحية لما تحققه من عائد اقتصادي كبير للدول التي تقام بها المؤتمرات، وذلك نظرا لما يتمتع به سائحي هذا النوع من السياحة (رجال الأعمال) من حيث متوسط الإنفاق اليومي لهم؛

- كثرة الصراعات التي سادت العالم في الفترة الأخيرة وما تبع ذلك من تكتلات دولية نتج عنها تنظيم العديد من المؤتمرات لحل المشكلات السياسية والاقتصادية ومناقشة دراسة البحوث والدراسات العلمية المختلفة لتطوير المجتمع النسائي؛

ح. **سياحة المعارض:** ظهرت بعض الأنشطة السياحية الجديدة كجزء من مكونات النشاط السياحي العالمي، فكان من بينها هذا النمط السياحي الذي يرتبط بالمعارض التي تقام في الدول المختلفة كالمعارض الصناعية والجارية والفنية التشكيلية ومعارض الكتاب، فأصبحت المعارض نوافذ حضارية يطل منها الزائرون على الانجازات العلمية والتكنولوجية والحضارية للدول المختلفة التي تعتبر عوامل مؤثرة في حركة الجذب السياحي وعاملا هاما من عوامل التنشيط السياحي؛

ط. **سياحة المهرجانات:** تعتبر من أنواع السياحة الحديثة، حيث تكون الزيارة فيها بغرض الحضور أو المشاركة في المهرجانات المخلفة الثقافية، فنية، رياضية والتي تهدف إلى تحقيق الرواج العام والجذب السياحي، وتحظى سياحة المهرجانات باهتمام كثير في الدول، في فرنسا مثلا تنظم 3500 مهرجان، اسبانيا تنظم حوالي 8104 مهرجان، ألمانيا تنظم حوالي 5000 مهرجان.

المطلب الثاني: مكونات الجذب السياحي

تتمثل مكونات الجذب السياحي في النقاط التالية:

1. الطلب السياحي:

يتأثر الطلب السياحي بعدة ظروف وعوامل سياسية منها واقتصادية وكذلك بيئية، كذلك يتأثر بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، كل هذه المتغيرات تتحكم في ديناميكي الطلب السياحي.

يعد الطلب السياحي من منظور اقتصادي بأنه: "رغبة المستهلك باقتناء السلع والخدمات ودفع الثمن في وقت ومكان معين"، ويعرف الطلب السياحي أيضا بأنه المجموع الاجمالي لأعداد السياح الوافدين إلى المنطقة السياحية سواء السياح أو الأجانب. [1]

الطلب السياحي حسب mahieson and wall هو: العدد الكلي للأشخاص الذين يسافرون أو يرغبون في السفر لأجل استعمال التسهيلات والخدمات السياحية في أماكن بعيدة عن مجال إقامتهم وأعمالهم

[1] رفيق بودربالة، مرجع سبق ذكره، ص 20

المعتادة، ومن خلال هذا التعريف يعد الطلب السياحي مجموع الأشخاص الذين يسافرون بغرض إشباع الرغبات عندما تتوفر لديهم الرغبة بالإضافة إلى المقدرة المادية والزمنية، حيث للطلب السياحي مجموعة من العناصر تتمثل في توفر الوقت بالإضافة إلى وجود رغبة في السفر ووفرة المال كذلك توفر وسائل النقل والإيواء المختلفة. [1]

ونلخص أهم خصائص الطلب السياحي كما يلي [2]:

- **المرونة:** أي مدى استجابة الطلب السياحي للمتغيرات الاقتصادية، ودرجة التغير في أسعار الخدمات السياحية في الدول السياحية، وينشأ الطلب السياحي ويتسع في المناطق السياحية التي تعرف جو اقتصادي مهيئ؛
- **الحساسية:** اذ يعتبر الطلب السياحي حساس جدا اتجاه المتغيرات المختلفة، إذ لا تستطيع البلدان الغير مستقرة سياسيا أو أمنيا أو اجتماعيا في جذب السياح كثيرا مهما كانت أسعارها منخفضة عن البلدان السياحية الأخرى؛
- **التوسع:** حيث أن اتساع الطلب السياحي لا يمشي على وتيرة واحدة وهذا راجع لعدة أسباب اقتصادية واجتماعية، حيث تعود أهم أسباب التوسع في الطلب إلى التقدم العلمي والتكنولوجي والذي ينعكس على مختلف وسائل النقل، بالإضافة إلى ثورة المعلومات الضخمة والتقدم الاقتصادي وارتفاع الدخل في الدول المصدرة للسياحة وتوفر أوقات فراغ، ومن أسباب اتساع الطلب السياحي أيضا عامل الظروف المناخية والبيئية في الدول السياحية وأسلوب الحياة فيها.؛
- **الموسمية:** حيث أن للطلب السياحي مواسم، وهي: موسم ذروة وكساد وموسم وسط؛
- **المنافسة:** حيث في أغلب الأحيان تعد الأماكن التي تزخر بالآثار القديمة أكثر المناطق طلبا ويصعب منافستها؛
- عدم التكرارية: ففي كثير من الأحيان لا يكرر السياح نفس الزيارة إلى المنطقة ذاتها بالرغم من الإشباع والرضا لديهم.

2. العرض السياحي

[1] مربعي وهيبة، واقع العرض والطلب السياحي لولاية باتنة –دراسة تحليلية، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، 19 و20 نوفمبر 2012، جامعة باتنة، الجزائر، ص 03

[2] رفيق بودربالة، مرجع سبق ذكره، ص ص 21

يعد العرض السياحي بأنه رغبة المنتج بعرض السلع والخدمات للبيع في الأسواق مقابل ثمن معين وفي وقت معين، كذلك يعرف العرض السياحي على أنه مقدار الخدمات السياحية التي تعرضها المشاريع السياحية للبيع مقابل ثمن معين وفي وقت معين.أما التعريف المعمول به كثيرا في هذا المجال هو أن "العرض السياحي يتمثل في كل المستلزمات التي يجب أن توفرها أماكن المقصد السياحي لسياحها المقيمين أو المحتملين والخدمات والبضائع وكل شيء يحتمل أن يغري الناس لزيارة بلد معين".[1]

فالعرض السياحي عبارة عن مجموعة الخدمات المقترحة للسواح أثناء تنقلهم وإقامتهم وتجوالهم، أي مجموعة المنتجات المادية (إيواء، نقل. ..الخ) والمنتجات المعنوية الطبيعية، الثقافية، التاريخية، المادية، مع مختلف الوسائل والإجراءات التي لها القدرة على جذب السائحين إلى مكان معين. وتم تصنيف العرض السياحي من طرف منظمة السياحة العالمية إلى التراث الطبيعي (المناظر الطبيعية، الجغرافية، الشواطئ، الصحراء...الخ) والتراث البشري (المعطيات الديمغرافية، الرأي العام، ظروف الحياة، العادات والتقاليد والمعطيات الثقافية وظروف الحياة) والجوانب التنظيمية والسياسية والقانونية والإدارية للبلد، إضافة إلى الجوانب الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية والتسهيلات الخدمية كوسائل النقل والإيواء والمطاعم وغيرها.[2]

وتتمثل الخصائص الرئيسية للعرض السياحي فيما يلي: [3]

- يعد العرض السياحي عرض للخدمات أساسا، حيث عادة ما يشتري السياح عدة خدمات التي تشكل المنتج السياحي، وتتمثل هذه الخدمات أساسا في خدمات النقل والإيواء وخدمات الإطعام والشرب وخدمات التسلية وعيرها من الخدمات؛
- يتميز العرض السياحي بأنه لا يمكن تخزينه حيث أن الخدمات غير قابلة للتخزين؛
- يعد العرض السياحي ثابت أما المستهلك أي السائح متحرك، ومنه نجد أن العرض السياحي غير قابل للنقل؛
- يتميز العرض السياحي بالمنافسة، حيث يتنافس كباقي السلع والخدمات في السوق.

3. الايرادات السياحية

[1] رفيق بودربالة، دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية – دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والأردن–، مرجع سابق، ص31.

[2] مربعي وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 3

[3] رفيق بودربالة، دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية – دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والأردن–، مرجع سابق، ص31

هي كل ما تحققه الدولة من إيرادات السائحين وما تحققه السياحة كنشاط اقتصادي وكوعاء ضريبي إلى جانب ما يحققه الأفراد، شركات وطنية، المؤسسات العمومية والخاصة في مجال السياحة الفنادق، الطيران، الملاحة. .. وتتأثر هذه الإيرادات بمجموعة من العوامل والمتغيرات منها: قوة المنتوج السياحي للدولة، مستوى الخدمات السياحية المختلفة، أسعار السلع والخدمات السياحية في الدولة، طبيعة النظام السياسي والاقتصاد في الدولة المصدرة للسياحة وفي الدول المصدرة للسائحين إلى جانب العلاقة بين الدولتين، حجم الإمكانيات الطبيعية والمادية المتوفرة في الدول السياحية.[1]

كما تمثل الإيرادات السياحية مصدرا مهما للعملات الأجنبية لكثير من الدول المتقدمة والنامية التي أولت أهمية للقطاع السياحي، فهي كل ما تحققه الدولة من إنفاق السياح على مختلف السلع والخدمات ومختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع، وما يحققه الأفراد والشركات والمؤسسات والدواوين والفنادق وشركات الطيران... نضير ما يؤدونه من خدمات سياحية مختلفة، وتتأثر هذه الايرادات بمجموعة من العوامل والمتغيرات منها:[2]

- قوة المنتوج السياحي مناطق السياحية على جذب السياح؛
- أسعار السلع ومستوى الخدمات السياحية المقدمة للسياح؛
- مدى الوعي السياحي لدى المواطنين والعاملين في قطاع السياحة؛
- قدرة السائح على الإنفاق مرتبط بحجم الامكانيات الطبيعية والمادية المتوفرة في الدول السياحية؛
- طبيعة العلاقات السياسية بين الدول وكذا الإجراءات الإدارية والجمركية والنقدية المتبعة من طرف مؤسساتها والأجهزة المعنية لإستقطاب السياح.

4. الانفاق السياحي

يقصد به إجمالي إنفاق السائحون على الخدمات والمشتريات السياحية المختلفة خلال اقامتهم داخل حدود الدولة المضيفة، فالإنفاق يعد بمثابة عائدات سياحية للدول المضيفة ويدون في جهة المتحصلات في ميزان المدفوعات

[1] يوفليح نبيل، تقرورت محمد دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا الجزائر، تونس، المغرب، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع والأفاق، 11-12 ماي 2010 البويرة، ص 4

[2] زيان عبد الحليم وآخرون، القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، الكتاب الجماعي بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 66

ويتوقف حجم الايرادات على حجم ما ينفق داخل الدول المضيفة، وذلك حسب مجموعة متغيرات منها الليالي التي يقضيها السائح ونوعية الإقامة...[1]

كما يشير إلى المبالغ المدفوعة مقابل حيازة السلع والخدمات الاستهلاكية وكذلك الأشياء الثمينة لاستعمال الزائر أو للتصرف فيها أثناء زيارته وهو يشمل إنفاق الزائر نفسه بالإضافة إلى الإنفاق النقدي على السلع والخدمات الاستهلاكية التي يدفعها الزوار مباشرة يشمل الإنفاق الاستهلاكي، والإنفاق يعد بمثابة عائدات سياحية للدول المضيفة ويدون في جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات، وتتوقف حجم الإيرادات على حجم ما ينفق داخل الدول المضيفة وذلك حسب مجموعة متغيرات منها عدد الليالي التي يقضيها السائح ونوعية الإقامة.... وغيرها.[2]

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسياحة

لظاهرة السياحة العديد بين الآثار سواء الإيجابية أو السلبية على كل من النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، وفيما يلي عرض لأهم تلك الآثار:

1. **الأثار الاقتصادية:** ولها جانبين الأول ايجابي والثاني سلبي كما يلي[3]:

أ. **التأثيرات الاقتصادية الايجابية للسياحة** فيما يلي:

- توفير فرص عمل جديدة وبالتالي دخول جديد للمنطقة؛
- توفير العملة الصعبة وما ينجم عنه من تحسينات في نوعية الحياة ومستوى المعيشة للمجتمع المحلي، ودعم للتنمية الشاملة على المستويين الوطني والإقليمي؛
- زيادة الإيرادات الحكومية من الضرائب والرسوم وما بينهم عنه من تطوير للمجتمعات المحلية من خلال تطوير خدمات بنية التحتية ودعم الاقتصاد بشكل عام؛

[1] ن زيان عبد الحليم وآخرون، القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، الكتاب الجماعي بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[2] حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره، ص 35

[1] ريم لونيسي، المعوقات التنظيمية للمقاولاتية في الجزائر –دراسة ميدانية للوكالات السياحية في مدينة باتنة–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة 1، باتنة، 2020، ص ص 102 – 104، بتصرف

- تحريك الصناعات الأخرى من الفنادق، التغذية، التشييد، المعادن، المفروشات، الترفيه، الصناعات التقليدية وغيرها لجذب الاستثمارات الأجنبية.

ب. **التأثيرات الاقتصادية السلبية للسياحة:** فتتمثل أساسا في:

- يفقد المجتمع المحلي الفوائد الاقتصادية للسياحة إذا كانت المرافق السياحية مملوكة من قبل غرباء أو إذا كان معظم الم ا رفق السياحية مملوكا ومدار من قبل شرائح سكانية معينة تتمتع بمعظم العوائد الاقتصادية، أما في المجتمع المحلي فلا يحصل إلا على نسبة قليلة من الفوائد؛
- يقل دور السياحة في توفير عملات صعبة إذا كان جزء كبير من المواد والخدمات المستخدمة لأغراض السياحة مستوردة من الخارج؛
- تركيز النشاطات السياحية في مكان واحد أو عدة أمكنة في الدولة أو الإقليم على خلق تشتت اقتصادي، أي فوارق اقتصادية واجتماعية إذا لم توجد تنمية متخصصة في المناطق الأخرى؛
- استياء السكان المحليين من توفير الوقت الكافي للسياح للمتعة والترفيه ويزداد هذا الاستياء بوجود فروق في المستويات الاقتصادية بين السياح والسكان المحليين.

2. **الآثار الاجتماعية:** وهي الأخرى بوجهين ايجابي وسلبي كالأتي:[1]

أ. **التأثيرات الاجتماعية الايجابية للسياحة** تكمن فيما يلي:

- التغيير في التركيب أو البناء الاجتماعي للسكان؛
- تعد السياحة مظهر من مظاهر الإعلام عن نهضة البلد ومعالمه؛
- إيجاد مهن جديدة؛
- التغيير في تركيب الطبقات الاجتماعية؛
- دعم الثقافة السائدة وإحياء الفنون التقليدية والتراث الشعبي للبلد؛
- إحياء الفنون والتراث واللغة التقليدية.

ب. **الآثار الاجتماعية السلبية للسياحة** فيمكن تلخيصها فيما يلي:

[1] ريم لونيسي، المعوقات التنظيمية للمقاولاتية في الجزائر –دراسة ميدانية للوكالات السياحية في مدينة باتنة–، مرجع سبق ذكره، ص ص 104 – 107، بتصرف

- تزايد الضغط والطلب على الخدمات الأساسية من قبل السياح يدفع السكان المحليين إلى الشعور سلبيا اتجاه السياحة، وأيضا إذا أغلقت الشواطئ والمتنزهات في وجه السكان المحليين وخصصت للسياح الأجانب عندئذ يتملك السكان المحليين شعور بالكراهية اتجاه السياح؛
- تعديل الفنون التقليدية والصناعات اليدوية لتتناسب وأذواق السياح نتيجة الاستغلال التجاري الرائد يعكس عدم تفهم وإحساس بقيمة الثقافة المحلية؛
- يؤدي تدني الأنماط الثقافية المستوردة نتيجة الاحتكاك بالسياح إلى ضياع الهوية الثقافية للآثار نتيجة سوء استعمال السياح لها؛
- تساهم السياحة في انتشار مشكلات المخدرات، المسكرات والجرائم بأشكالها رغم أنها قد لا تكون السبب الرئيس في تفشي مثل هذه المشكلات.

3. الآثار البيئية: نتناول هذه الآثار كالتالي:[1]

أ. تتمثل **الآثار البيئية الإيجابية للسياحة** فيما يلي:

- تدفع السياحة البيئية إلى الاهتمام بترميم وصيانة الآثار والحفاظ عليها وهي من العناصر الهامة في البيئة السياحية؛
- الحفاظ على والتمسك بمخزون الثروة الحيوية في المنطقة كالمحافظة على الخدمات التي تدعم الحياة؛
- العمل على الحد من استنفاذ الموارد الغير متجددة؛
- العناية بمنتزهاتها وغاباتها والاهتمام بنظافة الشوارع والأسواق؛
- زيادة وتنشيط العديد من المشاريع كالمجاري وشبكات المياه؛
- الاهتمام بالنظافة والبيئة وحمايتها من التلوث.

ب. **الآثار السلبية للسياحة على البيئة** فتتمثل فيما يلي:

- سوء استغلال الأراضي الزراعية وإقامة المشاريع السياحية على الأراضي الصالحة للزراعة وعلى شواطئ البحار والأنهار؛
- دفن المخلفات في الأراضي أو رميها في البحار؛
- إتلاف لبعض الآثار.

[1] ريم لونيسي، المعوقات التنظيمية للمقاولاتية في الجزائر –دراسة ميدانية للوكالات السياحية في مدينة باتنة–، مرجع سبق ذكره، ص ص 107 – 110، بتصرف

خلاصة الفصل الثاني

ما يمكن استنتاجه من خلال ما تقدم من هذا الفصل هو أن السياحة هي مجموعة من العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية تغيير المكان مؤقتا وليس لأسباب تجارية أو حرفية، والسائح من يقوم بزيارة مؤقتة خارج مكان إقامته في مدة لا تقل عن أربع وعشرون ساعة، على ألا تكون هذه الزيارة لأغراض غير سياحية مثل العمل.

ولقد كان مفهوم السياحة في العصور القديمة يعتمد على وسائل النقل البدائية ثم تطورت هذه المرحلة مع تطور الحضارات من خلال وسائل النقل وتطور البنية التحتية في العصور الحديثة.

كما تتميز السياحة بعدة خصائص تميزها عن غيرها من القطاعات الأخرى، حيث تعتبر السياحة صادرات غير منظورة، والمنتج السياحي منتج مركب، يتميز بعرض جامد وغير مرن، ولا يسهل تغييره وفقا لتغيير أذواق السائحين، أما الطلب السياحي فيتميز بالمرونة السعرية الدخلية المرتفعة، كما يتميز بالحساسية تجاه العوامل السياسية والاقتصادية المحيطة بالنشاط السياحي، كذلك الإيرادات السياحية والإنفاق السياحي يعتبران من مكونات الجذب السياحي، كذلك تنقسم السياحة إلى عدة أنواع وفقا لمعايير مختلفة.

الفصل الثالث: تعزيز السياحة كأداة لتحقيق التنويع في الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

تدرك الجزائر إمكانات هائلة في قطاعها السياحي، مدفوعة بمواردها الطبيعية والثقافية المتنوعة التي تضاهي أرقى الوجهات العالمية. ووعيا منها بأهمية تنويع الاقتصاد بعيدا عن الاعتماد على المحروقات، تولي الدولة اهتمامًا كبيرا لتنمية هذا القطاع الواعد. ولذا، تسعى جاهدة لترقية قطاعها السياحي لجعله رافعة اقتصادية حقيقية. لذلك من أجل الإلمام أكثر بالموضوع فإن هذا الفصل يتطرق إلى تعزيز السياحة كأداة لتحقيق التنويع في الاقتصاد الجزائري من خلال المباحث الثلاثة التالية: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، معرفة مدى تطور السياحة في الجزائر، سياسات الجزائر الداعمة لترقية القطاع السياحي كبديل اقتصادي.

وللتعمق أكثر قمنا بالتطرق لهذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

- ✓ المطلب الأول: موارد الجزائر، بوابة نحو تحقيق اقتصاد متنوع
- ✓ المطلب الثاني: حجم المشاريع المخصصة حسب كل قطاع
- ✓ المطلب الثالث: تطور النمو والتنويع الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني: معرفة مدى تطور السياحة في الجزائر

- ✓ المطلب الأول: المقومات السياحية في الجزائر
- ✓ المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياحة في الجزائر
- ✓ المطلب الثالث: مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائر

المبحث الثالث: سياسات الجزائر الداعمة لترقية القطاع السياحي كبديل اقتصادي

- ✓ المطلب الأول: سياسات الجزائر الداعمة لرهان السياحة كبديل اقتصادي
- ✓ المطلب الثـاني: معوقات السياحة الجزائرية في ظل سياسات الجزائر الراهنة على السياحة كبديل اقتصادي

المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

تمتلك الجزائر إمكانيات هائلة لتنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات، وذلك بفضل مواردها الطبيعية المتنوعة وموقعها الجغرافي المتميز، حيث من بين القطاعات التي يمكن الاستثمار فيها القطاع الصناعي من خلال الاستفادة من الموارد الطاقوية والمعدنية لتصنيع المنتجات المختلفة، وكذلك القطاع الفلاحي لزيادة الإنتاجية الزراعية خاصة أن الجزائر تتربع على مساحة كبيرة يمكن تحويل جزء هام منها إلى أراضي صالحة للزراعة، كذلك القطاع السياحي للاستفادة من المعالم السياحية الطبيعية والتاريخية والثقافية وبحكم كذلك الوضع الأمني في الجزائر.

المطلب الأول: موراد الجزائر، بوابة نحو تحقيق اقتصاد متنوع

للجزائر عدة إمكانات تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني ونموه، ولعل أهم مورد في الجزائر هو الثروات الباطنية للمحروقات، إلا أنه توجد إمكانات أخرى خارج قطاع المحروقات، ونقتصر هنا على الإمكانات المرتبطة بقطاع الفلاحة والصناعة والسياحة باعتبارها قطاعات ذات إمكانيات كبيرة يمكنها أن تحل محل قطاع المحروقات، وخاصة في فترات انخفاض أسعار البترول[1]، حيث يمكن إيجازها فيما يلي:

- **القطاع الفلاحي**: تتوفر الجزائر على فرص كثيرة في القطاع الفلاحي، وذلك كونها تعتبر بوابة القارة الإفريقية ومحور الدول المغاربية وكذا قربها من السوق الأوربية، فضلا عن امتلاكها لأراضي خصبة شاسعة وموارد مائية هائلة وكذا إمكانات بشرية ومالية تمكنها من تطوير هذا القطاع وتنميته كي يكون قاطرة الاقتصاد الوطني.

فالقطاع الفلاحي في الجزائر هو ثالث أكبر قطاع اقتصادي بعد قطاعي الخدمات والصناعة في عام 2020، حيث ساهمت الزراعة وتربية الماشية وصيد الأسماك بحوالي 14% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، كذلك تغطي الأراضي الزراعية في البلاد حوالي 41 مليون هكتار، مما يجعلها تاسع أكبر مساحة في القارة. في عام 2019، خُصص ما يقرب من 80% من إجمالي الأراضي الزراعية للأراضي العشبية والمراعي الدائمة، بينما احتلت المحاصيل الدائمة 2.5% من المساحة[2]. وفيما يلي شكل يعض المساحات الزراعية في الجزائر حسب النوع:

[1] يحياوي عبد الحفيظ، القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، كتاب جماعي صادر عن مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، مارس 2022، ص ص 71، 72.

[2] من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على قاعدة البيانات الاحصائية Statista.

شكل (3-1): المساحات الزراعية في الجزائر 2010-2020 حسب النوع (بألاف الهكتارات)

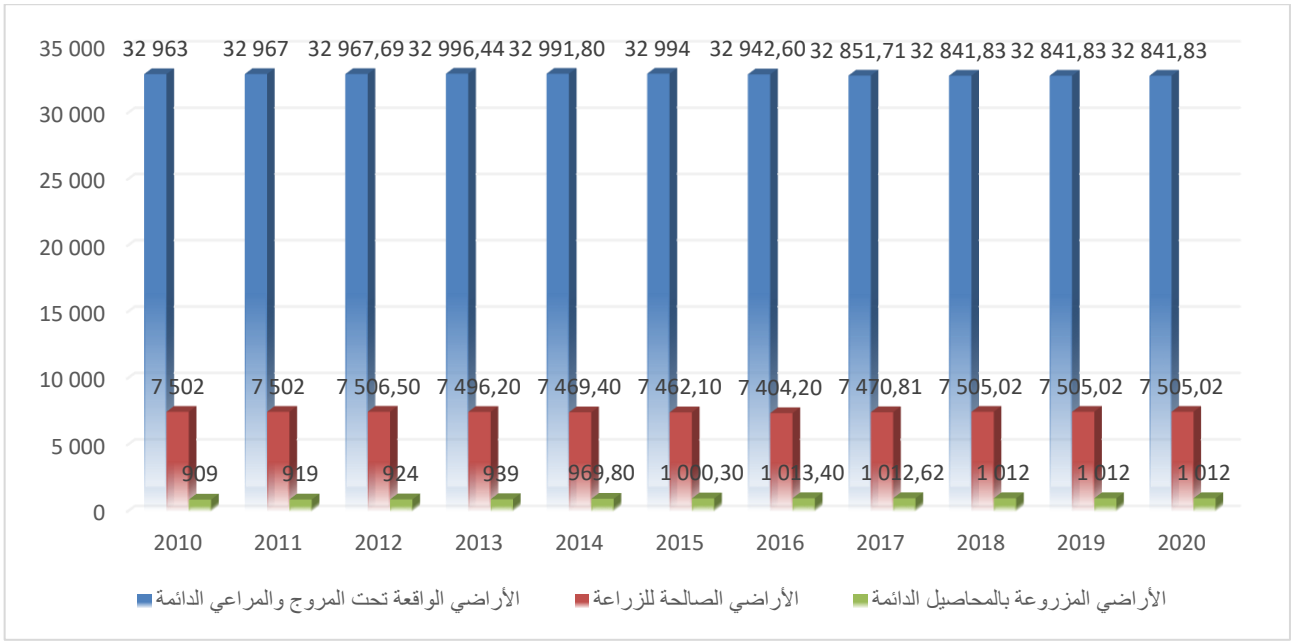

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO

ولفهم مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني بشكل أعمق، نحتاج إلى تحليل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) وتقييم أهميتها النسبية عبر الزمن وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل (3-2): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري (%)

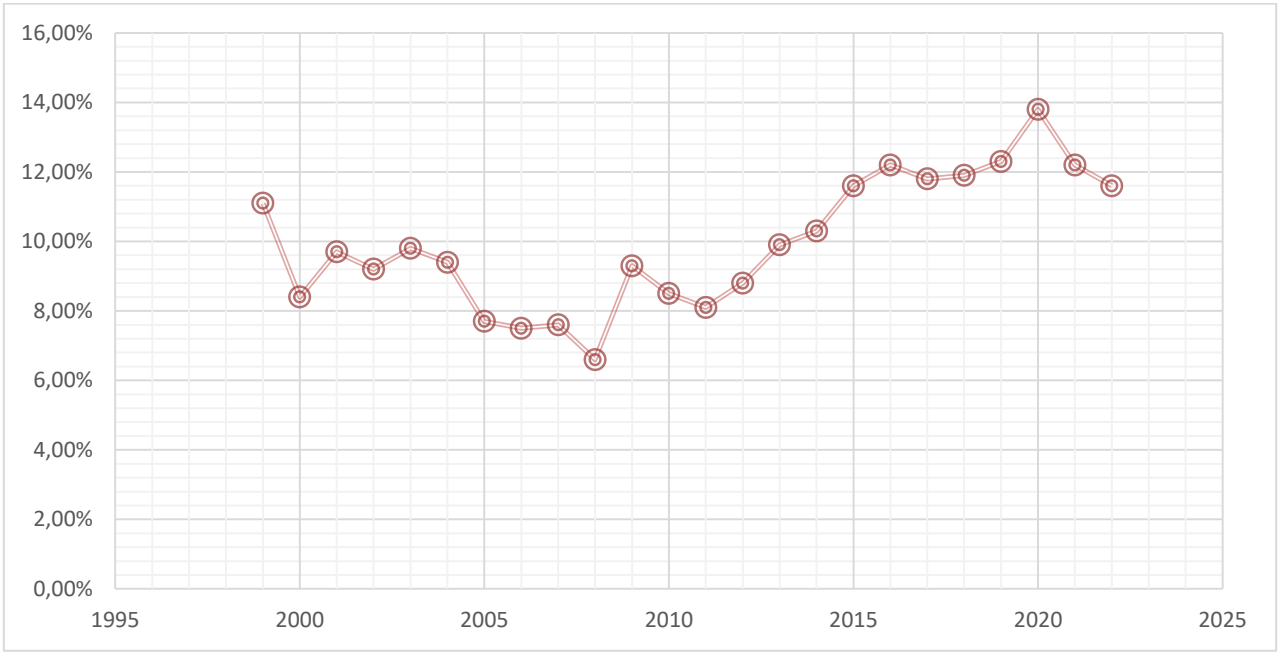

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على إحصائيات منظمة الدولي

يشير الرسم البياني إلى ازدياد مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري منذ عام 2005،

حيث وصلت إلى ذروتها في عام 2020 بنسبة 13.8%. ويعود هذا الارتفاع إلى الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها في هذا القطاع، ثم من عام 2020، شهدت مساهمة القطاع الفلاحي انخفاضًا تدريجيًا. ويمكن القول أن التنمية الفلاحية تعتبر حجر الأساس لتنويع الاقتصاد الوطني، وتحقيق الأمن الغذائي، وخلق فرص العمل. ولذلك، أصبح من الضروري وضع سياسة فلاحية دقيقة ذات خلفيات استراتيجية بعيدة المدى، تُراعي مختلف التحديات والفرص.

- **القطاع الصناعي**: لقد اعتمدت الجزائر ابتداء من سنة 2007 إطلاق سياسة النمو الصناعي، وذلك من خلال تحسيد الاستراتيجية الصناعية الجديدة والتي تعتمد على أربعة عوامل رئيسية:
  - إعادة تأهيل المؤسسات.
  - تطوير الإبداع لدعم التقدم الذي يغذي بدوره النمو الاقتصادي.
  - تطوير الموارد البشرية والتأهيل عن طريق التكوين.
  - ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبخصوص هذا الأخير، في عام 2020، تجاوزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1.1 مليار دولار أمريكي، بانخفاض مقارنة بالعام السابق. وخلال الفترة المشمولة بالدراسة، شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد بعض التقلبات وبلغ ذروته عند حوالي 2.75 مليار دولار أمريكي في عام 2009.أي بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 02% .

- **القطاع السياحي**: يتوفر القطاع السياحي على عدة مقومات حيث أنه ذو كفاءة ويحقق قيمة مضافة، ومعظم الدول التي تتمتع بقطاع سياحي رائد ومتطور تتوفر على هذه المقومات، والتي يمكن تقسيمها إلى مقومات جغرافية، مقومات طبيعية، مقومات تاريخية وثقافية، مقومات مادية (البنية التحتية).

وقد كانت الجزائر مقصداً لحوالي أكثر مليوني وثلاثة مئة ألف سائح دولي في عام 2019، وهو رقم ارتفع بشكل كبير منذ عام 2015. ومع ذلك، انخفض العدد بشكل حاد في عام 2020. وسافر حوالي 90 في المائة من الزوار الوافدين لأغراض شخصية، بما في ذلك الترفيه، في حين أن الـ 10 في المائة المتبقية دخلوا البلاد لأسباب تجارية أو مهنية. وقد كانت تونس هي البلد الأصلي للسياح المسافرين إلى الجزائر، حيث شكل التونسيون نصف السياح الذين زاروا الجزائر في عام 2021. يليهم كل الفرنسيون والمغاربة والصينيون من حيث عدد السياح الوافدين إلى الجزائر.

شكل (3-3): توزيع أعداد السياح الوافدين إلى الجزائر من سنة 2020 إلى 2021 حسب بلد الأصلي (%)

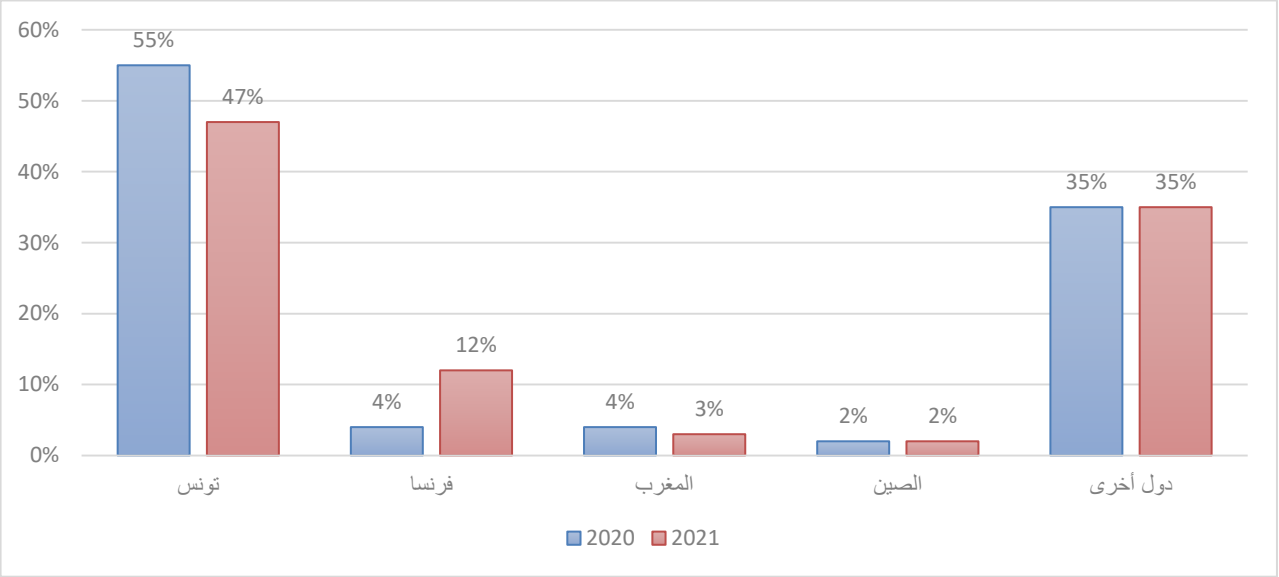

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على منظمة أكسفورد للاقتصاد

أما بخصوص عدد السياح الوافدين للجزائر، يُظهر الشكل (3-5) تذبذبًا ملحوظًا في عدد السياح الوافدين للجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2020، حيث شهد أقصى ارتفاع له في 2019 (2371000 سائح) و2013 (2733000 سائح)، بينما سجل أدنى مستوى له في 2020 (591000 سائح) بسبب جائحة كورونا وكذلك شهد انخفاض في سنة 2016 (2039000 سائح).

شكل (3-4): عدد السياح الوافدين للجزائر حسب البنك الدولي

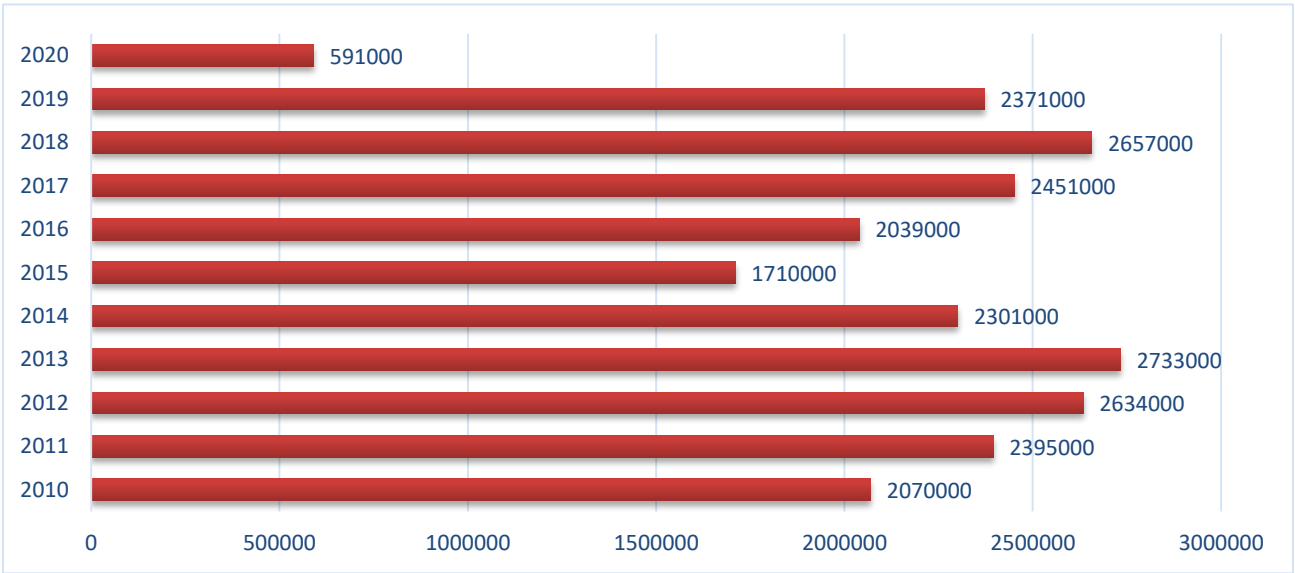

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على منظمة البنك الدولي

تساهم هذه الصناعة (صناعة الساحة) بشكل معتدل في الاقتصاد الوطني. في عام 2021، شكل القطاع حوالي أربعة بالمائة 04% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وتعد السياحة الداخلية مساهمًا أساسيًا في صناعة السفر الجزائرية، حيث أن غالبية السياح الذين يزورون البلاد هم من المسافرين المحليين. وقبل الانخفاض المسجل في عام 2020، كان ما يقرب من 3.7 مليون سائح محلي يقيمون في الفنادق ومؤسسات الإقامة المماثلة كل عام. كما تستفيد الدولة اقتصاديًا من العطلات المحلية. وفي عام 2021، بلغ الإنفاق السياحي المحلي نحو 5.8 مليار دولار أمريكي أي بحصة قدرها 99% من الإنفاق، مقابل 30 مليون دولار فقط متولدة من السياحة الدولية، أي بنسبة تقارب 01% كما يبنه الشكل الموالي (الشكل 3-6):

شكل (3-5): توزيع الإنفاق السياحي الدولي والمحلي في الجزائر عام 2021

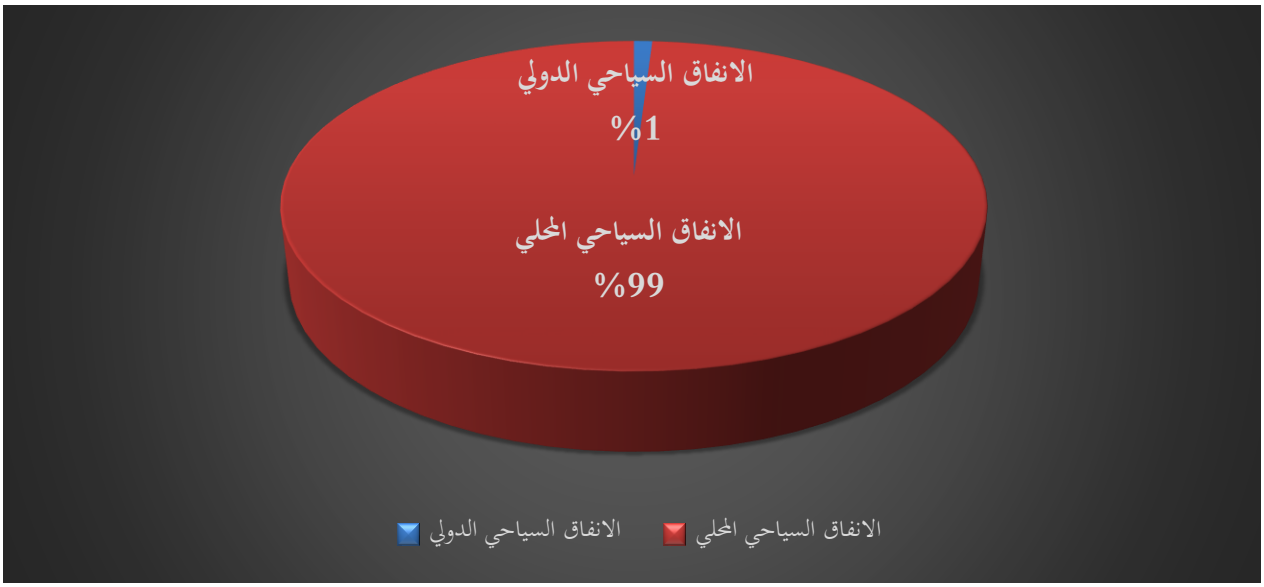

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على قاعدة البيانات الاحصائية Statista

برزت صناعة السياحة في الجزائر كعامل هام في دعم الاقتصاد الوطني خلال عام 2021، حيث ساهمت في توفير ما يقارب 540 ألف وظيفة. ويعتبر هذا الرقم ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ عدد الوظائف في هذا القطاع حوالي 485 ألف وظيفة في عام 2020 (أنظر الشكل الموالي)، وبذلك فقد شكلت صناعة السياحة خمسة بالمئة (05%) من إجمالي القوى العاملة في البلاد في عام 2021، مما يبين دورها الحيوي في خلق فرص العمل ودعم التنمية الاقتصادية في الجزائر.

شكل (3-6): مساهمة صناعة السياحة في التوظيف في الجزائر من 2019 إلى 2021

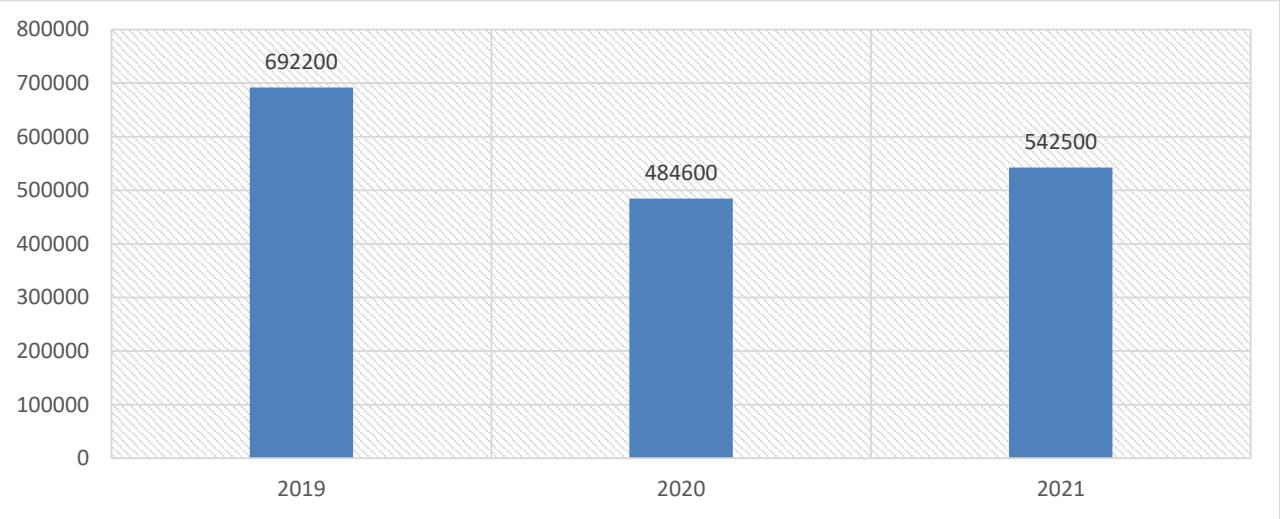

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على قاعدة البيانات الاحصائية Statista

المطلب الثاني: حجم المشاريع المخصصة حسب كل قطاع

لا يزال إنتاج الهيدروكربونات وعائدات التصدير هو الأساس في اقتصاد البلاد. فقد شكل قطاع الهيدروكربونات 19٪ من إجمالي الناتج المحلي، و93٪ من صادرات المنتجات، و38٪ من إيرادات الموازنة بين عامي 2016 و2021. وتطمح الجزائر إلى تنويع اقتصادها لتنويع مصادر إيراداتها وتحسين فرص العمل، لاسيما للشباب، نظرا للأوضاع الديموغرافية للبلاد، حيث بلغ معدل البطالة في عام 2021 حوالي 12.7٪ من إجمالي القوى العاملة و31.9٪ بين الشباب (من سن 15 إلى 24 عاما)[1].

وستحتاج الجزائر، شأنها شأن البلدان الأخرى المصدرة للنفط في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعاً لزيادة فرص العمل، وهو أمر غاية في الأهمية بالنظر لتزايد نسبة الشباب بين سكانها. ومنذ عام 2020، اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز الاستثمار الأجنبي والمحلي، من خلال إصدار قانون جديد للهيدروكربونات، ورفع القيود جزئيا على الملكية الأجنبية للشركات المحلية، واعتماد قانون جديد للاستثمار، والعمل على إصدار قانون جديد للمال والائتمان، وكذلك قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي الوقت نفسه، جعلت خطة العمل الحكومية في سبتمبر 2021 التحول إلى نموذج النمو وخلق فرص العمل بقيادة القطاع الخاص أولوية تنمويّة، لاسيما من خلال ترشيد الإنفاق العام، وخفض الواردات، وتعزيز الصادرات

[1] الموقع الرسمي للبنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ (تاريخ التصفح 2024/05/20)

غير الهيدروكربونية، وإدخال تحسينات كبيرة على بيئة الأعمال، بما في ذلك إصلاح البنوك العامة والمؤسسات المملوكة للدولة[1].

ويمثل الشكل الموالي مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2021:

شكل (3-7): مساهمة القطاعات الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي PIB في الجزائر خلال سنة 2021 (%)

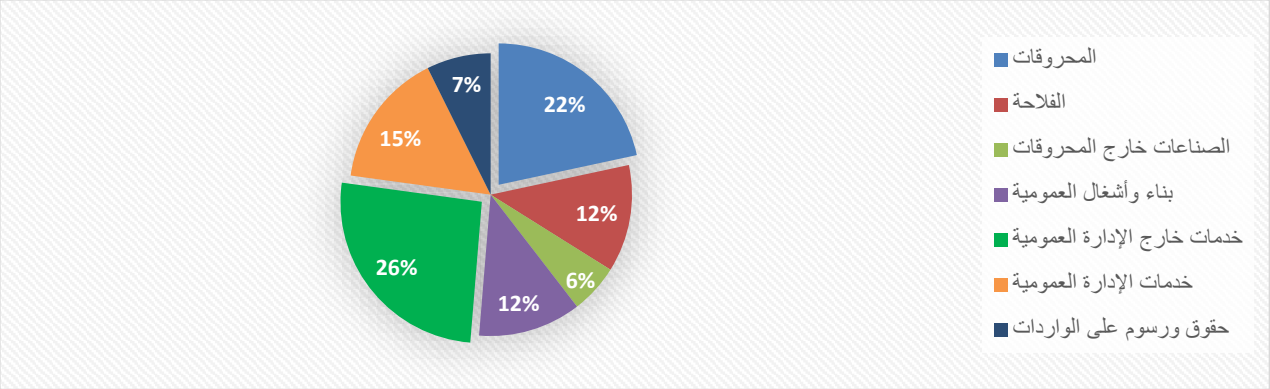

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك الجزائر

تُظهر الدائرة النسبية هيمنة قطاع الخدمات على الاقتصاد الجزائري في سنة 2021، حيث يشكل 41٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

- ينقسم قطاع الخدمات إلى قسمين رئيسيين:
  - ✓ خدمات الإدارة العمومية :تشكل 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
  - ✓ الخدمات خارج الإدارة العمومية :تشكل 26٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- يأتي قطاع المحروقات في المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 22٪ ويعود سبب تراجع إلى المرتبة الثانية في سنة 2021 إلى تذبذب أسعار عالميا.
- يشترك كل من الفلاحة والبناء والأشغال العمومية في المرتبة الثالثة بنسبة 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- أخيرًا، تُشكل الحقوق والرسوم على الواردات والصناعة خارج المحروقات 7٪ و6٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي.

ويعرض الجدول الموالي توزيعه (الناتج المحلي الإجمالي الجزائري) على القطاعات الفلاحة والصناعة (بما في ذلك المحروقات) والخدمات من سنة 2012 إلى سنة 2022:

[1] نفسه.

جدول (3-1): توزيع الناتج المحلي الإجمالي عبر القطاعات الاقتصادية في الجزائر في سنة 2022 (%)

السنوات	الخدمات	الصناعة	الفلاحة
2012	40,50	47,36	8,77
2013	42,20	43,90	9,85
2014	43,89	41,94	10,29
2015	48,52	35,38	11,58
2016	49,29	34,25	12,22
2017	47,64	36,33	11,76
2018	45,29	38,81	11,87
2019	46,40	36,84	12,34
2020	49,49	32,52	13,78
2021	44,60	38,94	12,18
2022	42,20	42,30	11,38

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على تقارير البنك الدولي

يوضح الجدول توزيع الناتج المحلي الإجمالي عبر القطاعات الاقتصادية في الجزائر في سنة 2022. ويظهر الجدول أن قطاع الخدمات هو الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وذلك منذ سنة 2013 حيث بلغت مساهمته في سنة 2022: 42.20%، يليها قطاع الصناعة بمساهمة 38.94%، ثم قطاع الفلاحة بمساهمة 11.38%.

المطلب الثالث: تطور النمو والتنويع الاقتصادي في الجزائر

لقياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر اعتمدنا على مؤشر هيرشمان هيرفندال، ويعد هذا المؤشر مقياسا لتركيز السوق، حيث تتراوح قيمته بين الصفر والواحد. يشير صفر إلى تنوع كامل في السوق، حيث تتساوى حصص جميع النشاطات الاقتصادية. بينما يشير واحد إلى تركيز تام، حيث يسيطر نشاط واحد على السوق دون أي مساهمة من بقية النشاطات. والشكل الموالي يوضح تغيرات قيمه خلال الفترة 2011-2017:

شكل (3–8): تطور معامل هيرشمان هيرفندال للتنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011–2017

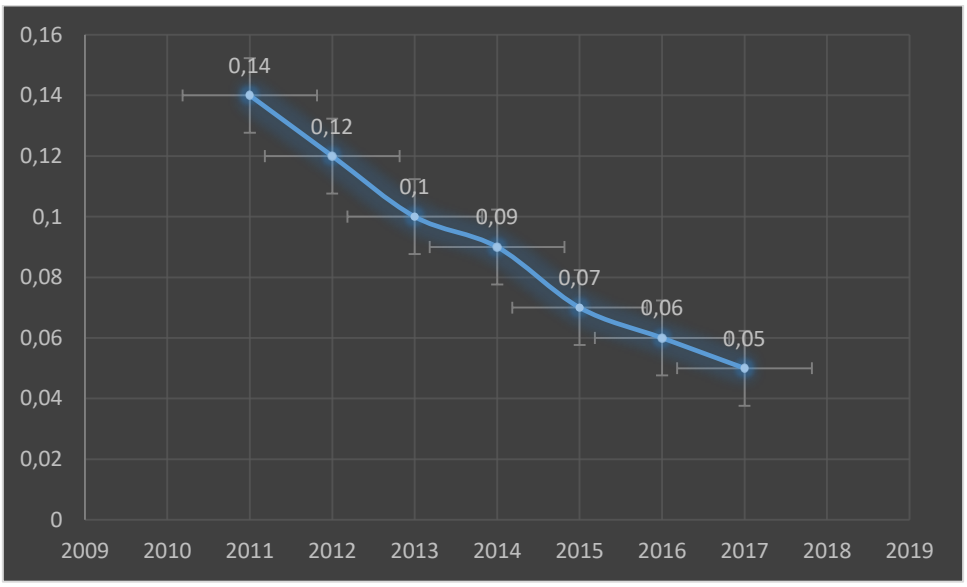

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على: نجاة كورتل، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي – دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هرشمان هرفندال خلال الفترة 2011– 2017

يُظهر هذا المنحنى تطور مؤشر تنوع الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من عام 2011 إلى عام 2017 .ويُشير الانخفاض المستمر في المؤشر من 0.14 في عام 2011 إلى 0.05 عام 2017 إلى حدوث تنويع ملحوظ في بنية الناتج المحلي الإجمالي .ويعكس هذا التطور الجهود المبذولة لتحقيق التنويع الاقتصادي وزيادة مساهمة مختلف القطاعات في إحداث الناتج وتحقيق القيمة المضافة.

كما شهد النمو الاقتصادي عدة مراحل مواكبة لتطور الاقتصاد الجزائري، ولتحليلها نستعين ببعض المؤشرات والتي تتمثل في تطور الناتج المحلي الإجمالي، تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تطور حجم الصادرات، تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاعٍ ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بالأسعار الجارية خلال الفترة من 2024 إلى 2029، ليصل إلى 39 3.مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل زيادة بنسبة 14.73%، حيث يُتوقع أن يُسجل الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ذروة جديدة في عام 2029، حيث سيصل إلى 306.03 مليار دولار أمريكي وهو ما يظهره الشكل الموالي:

شكل (3-9): تطور الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة 1989 إلى 2029*

(بمليارات الدولارات وبالأسعار الحالية)

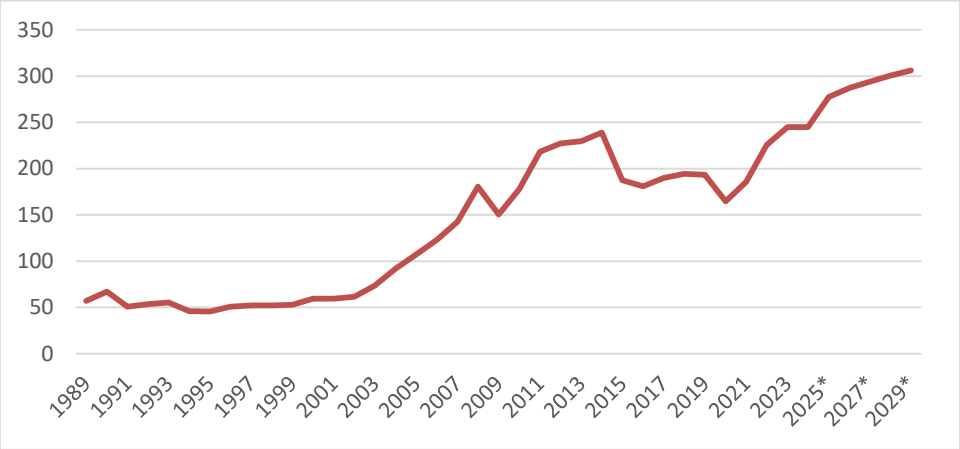

المصدر: من إعداد الطالبتان، بالاعتماد على صندوق النقد الدولي.

ونتيجة تطور الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، فمن المتوقع أيضا زيادة في نصيب الفرد منه بشكل مستمر بين عامي 2024 و2029 بإجمالي 449.1 دولار أمريكي (بالأسعار الحالية) وبالتالي ذروة جديدة في عام 2029، والجدول الموالي يوضح تطور نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990 و2029* بالدولار الأمريكي:

جدول (3-2): تطور نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي خلال 1990 إلى 2029* (بالدولار أ)

السنة	نصيب الفرد	السنة	نصيب الفرد	السنة	نصيب الفرد	السنة	نصيب الفرد
1990	2684.47	**2000**	1947.76	**2010**	4941.49	**2020**	3757.58
1991	1975.2	**2001**	1919.14	**2011**	5946.34	**2021**	4169.98
1992	2033.2	**2002**	1958.24	**2012**	6057.97	**2022**	4230
1993	2056.56	**2003**	2304.6	**2013**	5997.9	**2023**	5323.64
1994	1674.57	**2004**	2839.82	**2014**	6108.88	***2024**	5721.68
1995	1627	**2005**	3258.15	**2015**	4691.69	***2025**	5869.44
1996	1783.41	**2006**	3690.57	**2016**	4426.58	***2026**	5998.62
1997	1800.2	**2007**	4208.24	**2017**	4554.15	***2027**	6073.86
1998	1772.37	**2008**	5214.76	**2018**	4568.24	***2028**	6129.97
1999	1769.09	**2009**	4262.14	**2019**	4452.86	***2029**	6170.76

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على صندوق النقد الدولي

أما بخصوص الصادرات، فقد شهدت صادرات الجزائر السلعية انتعاشه ملحوظة في عام 2021، حيث ارتفعت بنسبة 88% مقارنة بعام 2020، بعد أن كانت قد انخفضت بشكل كبير بنسبة 40% في ذلك العام وتُعتبر دول الاتحاد الأوروبي الوجهة التصديرية الرئيسية للجزائر، حيث استحوذت على 57.3% من إجمالي الصادرات في عام 2019، تليها آسيا بنسبة 16.6%، أما على صعيد الدول، احتلت فرنسا المرتبة الأولى من حيث الصادرات الجزائرية في عام 2019 بنسبة 13.7%، بينما جاءت إيطاليا في المرتبة الثانية بنسبة 12.8%، تليها إسبانيا بنسبة 11.4% وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل (3-10): توزيع الصادرات الجزائرية في عام 2019 حسب بلد المقصد (%)

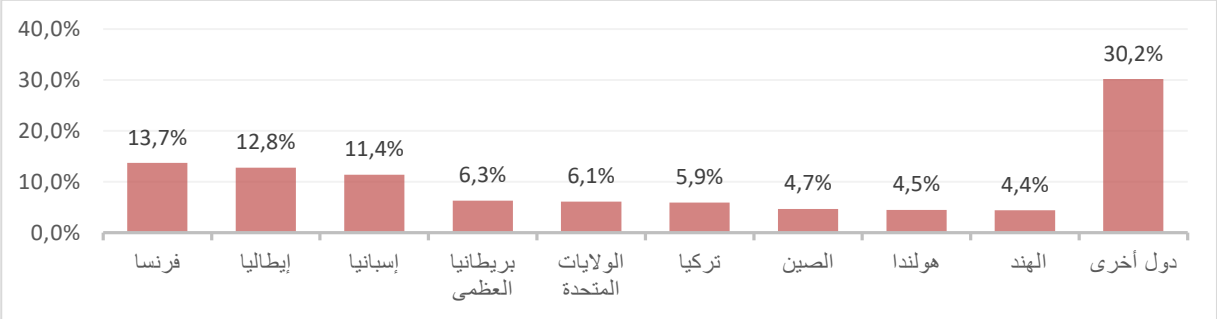

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على المكتب الوطني للإحصاء.

أما بخصوص الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد عانى الاقتصاد الجزائري من تدفقات استثمارية أجنبية مباشرة ضعيفة للغاية، حيث لم تتجاوز أعلى نسبة لها 2.71% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1974. وشهدت التسعينيات غيابًا شبه كاملًا للاستثمار الأجنبي، حيث بلغ متوسط معدل التدفقات خلال تلك الفترة 0.3% فقط، مع ارتفاع طفيف إلى 2% في عامي 2001 و2009. أما باقي السنوات، فقد شهدت تدفقات استثمارية شبه معدومة (موضحة في الشكل الموالي. تعكس هذه الأرقام ضعف المناخ الاستثماري في الجزائر، مما يعيق جذب الاستثمارات الأجنبية. ويُعزى ذلك إلى وجود العديد من المعوقات.

شكل (3-11): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات (% من الناتج المحلي الإجمالي) – الجزائر

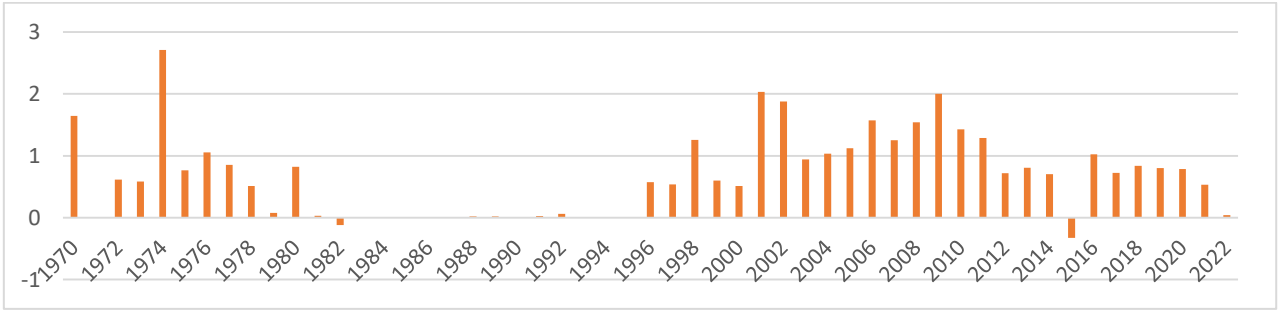

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على البنك الدولي.

المبحث الثاني: معرفة مدى تطور السياحة في الجزائر

المطلب الأول: المقومات السياحية في الجزائر

أولا: المقومات الطبيعية

تمتلك الجزائر مساحة شاسعة في القارة الإفريقية، وتتوفر على مقومات متنوعة تتمثل في الشريط الساحلي الذي يمتد على طول 1200 كم من السواحل، تتميز بمناخ متوسطي معتدل، ومن أهم شواطئها: شواطئ وهران، شواطئ الجزائر، شواطئ عنابة، شواطئ جيجل، شواطئ سكيكدة، القالة وبني صاف. و تتربع على أربعة أنواع من التضاريس المتباينة من ناحية الامتداد ، وهي تتتابع من الشمال إلى الجنوب، ففي الشمال تمتد سهول التل الجزائري، مثل سهول متيجة، وهران وعنابة، ويأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية منها جبال "شيليا" بالأوراس بالشرق (بارتفاع قدره (2328 مترا) وقمة لالا خّديجة بمنطقة لقبائل الكبرى (2308 مترا) وغيرها من الجبال التي تتميز بها تضاريس يمكن استغلالها في تطوير السياحة الجبلية، وما ينطوي عليه هذا النمط السياحي من متعة وترفيه وممارسة بعض الرياضات و التزحلق على الجليد وخاصة أن هذه الجبال تتوفر على مقومات الجذب السياحي من جمال الطبيعة، غابات وثلوج مثل "الشريعة" بولاية البليدة،"تيكجدة" بولاية البويرة و"تاغيلاف" بولاية تيزي وزو وهي محطات عامة للتزحلق ومجهزة لممارسة هذه الهواية. كما تتخلل هذه الجبال وغيرها شعابا ومنابع مائية وحيوانات وطيور بمختلف الأشكال والألوان مما يؤهل هذا المنتوج السياحي ليرقى إلى مستوى الطلب عليه وتلبية رغبات هواة السياحة الترفيهية الجبلية[1].

وتزخر الجزائر بقدرات ومؤهلات حموية معتبرة وموزعة عبر كل التراب الوطني، تتسم مياهها الحموية بالعديد من المميزات والخصائص العلاجية .ان دراسة تحيين الحصيلة الحموية المنجزة سنة 2015، عبر كل التراب الوطني، بينت وجود 282 منبع حموي على شكل منابع طبيعية أو أنقاب بالإضافة الى 90 حق امتياز استعمال المياه الحموية الذي تم منحه، ومع مراعات الخصائص الفيزيوكميائية وكذا القيمة العلاجية لهذه المياه الحموية، يوجد حاليا ما يقارب 100 منبع حموي يمكنها إيواء مشاريع حموية جديدة والتي من بينها 34 حمام معدني يستغل بطريقة تقليدية.[2]

[1] الهذبة أجلية، الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 8، العدد 26، 2017، ص 145.

[2] الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعة التقليدية https://www.mta.gov.dz/

أما بخصوص الصحراء الجزائرية فتبلغ مساحتها لجزائرية حوالي 2 مليون كلم مربع (80 % من المساحة الكلية للبلاد) موزعة على خمسة مناطق كبرى وهي: أدرار، إليزي، وادي ميزراب، تمنراست وتندوف. وتتوفر على عدد كبير من الواحات المتناثرة عبر أرجائها، وتتميز بغابات النخيل وكثبان رملية وهضاب صخرية وسهول حجرية. وأكثر ما يميزها منطقة الهقار بتمنراست، والتي تكتسي أهمية كبيرة في التراث الطبيعي للبلاد، نظرا لما يتوفر عليه من كنوز وشواهد تحمل الكثير من خصوصي ت هذه المنطقة المتميزة بتنوع تضاريسها ومناخها، وبسلسلة جبالها الشاهقة التي صقلتها الرياح المحملة بالرمال التي تميزها قمة "تاهات". كما تحتوي صخورها على بقايا حيوانية ونباتية تدل على وجود الحياة بهذه المنطقة من العصور الجيولوجية القديمة، تعود إلى أكثر من عشرة آلاف سنة، كالزرافة، وحيد القرن والفيلة. ويشهد على ذلك تلك الرسوم والنقوش الصخرية المنتشرة في معظم مناطق هذا المتحف الطبيعي والتاريخي[1].

ومن أهم المناطق السياحية التي تزخر بها الصحراء الجزائرية نجد توات، القوارة، تيدكلت، الحظائر الوطنية للطاسيلي المصنفة ضمن التراث العالمي من طرف اليونسكو منذ سنة 1982، والتي اعتبرت ابتداء من سنة 1986 من المحميات الطبيعية، والقصور العتيقة ذات الشكل المعماري المتميز ومنها منطقة ميزاب المصنفة كتراث عالمي. وبذلك تعتبر صحراء الجزائر منتوجا سياحيا ثريا ومتنوعا يجب حمايته واستغلاله للنهوض بالسياحة الصحراوية، لتصبح موردا لتحقيق إيرادات سياحية لخزينة الدولة إذا حظي باهتمام في التوجهات الاقتصادية المستقبلية للجزائر[2].

ثانيا: المقومات التاريخية والحضارية

شهدت الجزائر منذ القدم تعاقب الحضارات في مختلف الأزمنة التاريخية نظرا لموقعها الجغرافي المميز ولمناخها المتوسطي وامتلاكها لثرواتها الباطنية ومعالمها الطبيعية تؤهلا لتكون قطبا سياحيا بامتياز، إلى جانب تعدد وتنوع الحضارات التي مرت عليها وتركت العديد من الآثار والشواهد أهمها[3]:

- **موقع – الطاسيلي**: الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، ويعود تاريخه إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وتتجلى عظمته من جغرافيته التي كشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات التي كانت تعيش بهذه المنطقة؛

[1] فرطاسة سمير، دردیش أحمد، مقومات ومؤشرات التنمية السياحية في الجزائر وآثارها الاقتصادية، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية – بحوث ودراسات– ، المجلد 10، العدد 01، 2023 ص 606.

[2] فرطاسة سمير، دردیش أحمد، مقومات ومؤشرات التنمية السياحية في الجزائر وآثارها الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 607.

[3] عامر هوام، عيسى بنشوري، دراسة تحليلية للمؤشرات السياحية بالجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 4، العدد 1، 2021، ص 388.

- **حي القصبة في الجزائر العاصمة:** والذي شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر وتمثل إحدى وأجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية، وقد تم تسجيل هذا الموقع تراثا عالميا سنة 1992؛
- **وادي ميزراب بغرداية:** الذي يعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر الميلادي، ويحيط به خمسة قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي، وهي عبارة عن قرى محصنة ذات هندسة بسيطة متناسبة مع طبيعة البيئة في هذه المنطقة، وقد تم تسجيل وادي ميزراب تراثا عالميا سنة 1982؛
- **موقع تيمقاد:** ذي تصميم روماني عتيق، ويوجد هذا الموقع الأثري على بعد 37 كم من مدينة باتنة؛
- **موقع جميلة:** المتواجد بسطيف ويتشابه هذا الموقع مع نظيره بمدينة باتنة "تيمقاد الأثرية"؛
- **قلعة بني حماد:** وتوجد بمدينة بجاية من المواقع الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائر وقد سجلت تراثا عالميا سنة 1980؛ فهي تتوفر على آثار رومانية كالأسوار والقبور القديمة، وعلى الآثار الإسلامية، وأثار للدولة الحمادية، ودولة الموحدين خلال فترة تواجدهم بهذه المنطقة؛
- **آثار رومانية "كاركالا":** بمدينة تبسة والتي تثبت الوجود الروماني بها.

ثالثا: المقومات المادية:

لا تقتصر العوامل المادية المساهمة في القطاع السياحي على الفنادق فقط، بل تتضمن أيضاً مكونات أخرى داعمة ومكملة تتوفر عليها الجزائر، مثل شبكة الطرق والأنفاق، ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والمرافق الخدمية وغير ذلك. ونركز فيما يلي على أهم المقومات الأساسية للسياحة، وهي المرافق الفندقية، ويبين الجدول التالي قدرة الايواء حسب فئة التصنيف:

جدول (3-3): قدرة إيواء المرافق الفندقية حسب فئة التصنيف خلال فترة 2018-2022

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
فندق 5*	734	7234	7345	7613	8559
فندق 4*	4746	6161	6824	7935	10223
فندق 3*	5886	6427	6861	7707	9083
فندق 2*	5185	5381	5995	7935	10403
فندق 1*	11684	12612	12724	13027	14075
فندق غير مصنف	8590	9456	9456	9456	9456
إقامة سياحية 2*	384	384	384	384	384
إقامة سياحية1*	313	313	313	313	806
موتيلنزل طريق2*	93	93	93	93	152
موتيلنزل طريق1*	30	86	86	148	168
نزل ريفي 2 *	16	16	16	16	16
نزل ريفي 1*	20	20	20	20	20
قرية عطل3*	274	274	274	274	434
قرية عطل1*	0	0	0	0	616
نزل مفروش" وحيدة الصنف"	91	205	205	205	205
نزل عائلي" وحيدة الصنف"	426	426	426	426	426
هياكل أخرى موجهة للفندقة	9786	9984	9984	9984	9984
محطة الاستراحة" وحيدة الصنف"	170	170	170	170	170
مجموع المؤسسات المصنفة	**54428**	**59242**	**61176**	**65706**	**75180**

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعة التقليدية، https://www.mta.gov.dz

يشير الجدول السابق إلى ارتفاع ملحوظ في عدد المؤسسات المصنفة، حيث زادت بنسبة 38.13% في عام 2022 مقارنة بعام 2018. كما يظهر انتشار فنادق فئة 1 نجمة بشكل كبير خلال السنوات الماضية، مما يدل على تزايد الطلب على هذا النوع من أماكن الإقامة.

ويعرض الجدول الموالي قدرة إيواء المرافق الفندقية حسب فئة الطابع خلال فترة 2018 -2022:

جدول (3-4): قدرة إيواء المرافق الفندقية حسب فئة الطابع خلال فترة 2018-2022

الطابع	2018		2019		2020		2021		2022	
	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية
حضري	74712	1002	80470	1045	81863	1070	85577	1115	93906	1154
ساحلي	32581	249	32926	252	32971	253	33588	258	37586	283
صحراوي	5477	73	5895	76	6299	80	6620	83	6946	86
حموي	4502	25	4502	25	4598	27	4598	27	5189	33
مناخي	1883	19	1883	19	1883	19	1883	19	1899	20
المجموع	119155	1368	125676	1417	127614	1449	132266	1502	145526	1576

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعة التقليدية، https://www.mta.gov.dz

ويمكن ملاحظة النقاط التالية من الجدول السابق:

- السعة الاستيعابية للمرافق الفندقية قد شهدت زيادة ملحوظة خلال الفترة المذكورة، حيث ارتفعت من 119,155 في عام 2018 إلى 145,526 في عام 2022؛
- يُلاحظ أيضًا أن الطابع "الحضري" هو الأكثر انتشارًا في الجزائر، حيث يمثل ما يقارب 64٪ من إجمالي السعة الاستيعابية للمرافق الفندقية في عام 2022؛
- يُلاحظ أن الطابع "الصحراوي" هو الأقل انتشارًا في الجزائر، حيث يمثل ما يقارب 5٪ من إجمالي السعة الاستيعابية للمرافق الفندقية في عام 2022؛
- شهد الطابع "المناخي" ثباتا شبه كلي في السعة الاستيعابية للمرافق الفندقية خلال الفترة المذكورة.

ويُظهر الجدول قدرة إيواء المرافق الفندقية في الجزائر حسب فئة الطابع القانوني خلال فترة 2018-2022:

جدول (3–5): قدرة إيواء المرافق الفندقية حسب فئة الطابع القانوني خلال فترة 2018–2022

الطبيعة القانونية	2018		2019		2020		2021		2022	
	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية	عدد الأسرة	عدد المؤسسات الفندقية
عام	18657	67	18657	67	19215	78	19557	80	19717	81
خاص	93992	1239	99230	1285	100610	1306	104920	1357	118020	1430
الجماعات المحلية	3134	54	3134	54	3134	54	3134	54	3134	54
مشترك العام والخاص	3372	08	4655	11	4655	11	4655	11	4655	11
المجموع	**119155**	**1368**	**125676**	**1417**	**127614**	**1449**	**132266**	**1502**	**145526**	**1567**

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعة التقليدية، https://www.mta.gov.dz

يتضح من الجدول السابق أن القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للنمو في قطاع الفنادق، حيث زاد عدد المؤسسات الفندقية الخاصة من 1239 في عام 2018 إلى 1430 في عام 2022، وزاد عدد الأسرة من 93992 في عام 2018 إلى 118020 في عام 2022. كما شهد القطاع العام أيضا نموا، حيث زاد عدد المؤسسات الفندقية العامة من 67 في عام 2018 إلى 81 في عام 2022، وزاد عدد الأسرة من 18657 في عام 2018 إلى 19717 في عام 2022.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياحة في الجزائر

أولا: الفترة من 1966 إلى 1980 (تأسيس القطاع السياحي في الجزائر)

بدأ الاهتمام الفعلي بالنشاط السياحي في الجزائر سنة 1966 (سنة تأسيس أول وزارة للسياحة بالجزائر)، وذلك بعد إتمام عملية حصر وإحصاء الإرث السياحي والمشاكل السياحية للقطاع بعد الاستقلال، كما تم تحديد سياسة التنمية السياحية، من خلال إصدار التشريعات الخاصة والتي تتمثل في[1]:

1) ميثاق السياحة لسنة 1966، الذي يتضمن أفاق تنمية السياحة في الجزائر المستقلة؛
2) إصدار المرسوم رقم 66 – 75، في أفريل 1966، المتضمن لمناطق التوسع السياحي؛

[1] هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطويرها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر، جامعة الجزائر 3، ص 109.

3) إدماج السياحة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية وقد احتوى ميثاق 1966 على التوجهات الأساسية للقطاع السياحي والمتمثلة في:

- التوجه نحو السياحة الدولية من أجل جلب العملة الصعبة وهذا للحاجة من أجل تمويل خطط الصناعة المصنعة المتبعة من طرف الدولة في تلك الفترة؛
- العمل على خلق مناصب شغل جديدة من أجل تنشيط وتفعيل النشاط السياحي؛
- من أجل تأهيل اليد العاملة كان لازما إنشاء جهاز خاص بالتكوين السياحي والفندقي.

هذا فيما يخص الأهداف الرئيسية التي نص عليها ميثاق السياحة في الجزائر، هناك أيضا أهداف أخرى، تعد أساسية لبلوغ الأهداف السابقة، ويمكن ذكر بعضها فيما يلي[1]:

- التعريف بالمقومات السياحية للبلاد وتقاليده، من خلال إنشاء وتأسيس هياكل قاعدية للاستقبال؛
- تنمية وتطوير المناطق النائية، لتحقيق التوازن الجهوي؛
- تحديد نوع الزبائن المرغوب فيهم وبالتالي تحديد نوع وطبيعة المنتجات السياحية الواجب ترقيتها استجابة لمتطلبات هذا النوع من السياح وشروط تنافسية وبناء على تلك الدراسات التي أقيمت في تلك الفترة تم التركيز على إنشاء هياكل استقبال ذات طابع بحري بالنسبة للإقامة و طابع صحراوي بالنسبة للرحلات، و لكن رغم هذا كله، فقد واجهت هذه المشاريع مشاكل في التسيير سببها عدم التوازن بين الموارد بالعملة الصعبة وسياسة استيراد التجهيزات السياحية، وكذلك الاهتمام بالسياحة الدولية على حساب السياحة الداخلية دون مراعاة الإمكانيات المتاحة.

أما باقي الفترات فتتمثل فيما يلي[2]:

ثـانيا: الفترة من 1980 إلى 1985 (بداية الإصلاح)

تماشيا مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البلاد، شهد قطاع السياحة عدة تغيرات وإصلاحات. بموجب ميثاق 1980م الذي ينص على:

- ✓ إنهاء البرامج المسجلة في المخططات السابقة.
- ✓ جمع المعلومات المتعلقة بالأماكن السياحية الوطنية.
- ✓ إنجاز مخططات تهيئة السياحية.

[1] هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطويرها، مرجع سبق ذكره، ص 110.

[2] صالح موهوب، تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها، ماجيستير، تخصص التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2017، ص ص 68، 69.

- ✓ تحديد نوعية النشاطات السياحية المبرمج انمائها.
- ✓ ترقية المنتوج السياحي والاستثمار والإشهار.
- ✓ إقامة سياحة صحراوية ذات طابع تجاري موجه للسوق العلمية.
- ✓ فتح مكاتب سياحية في جميع ولايات.
- ✓ تحديد وحماية المناطق السياحية.
- ✓ تشجيع السياحة الاجتماعية.

ثـالثا: الفترة من 1985 إلى 1989 (البحث عن استراتيجية سياحية)

برمجت السلطات الجزائرية خلال هذه الفترة إنشاء 100000 سرير من بينها 32000 سرير موجه للقطاع الخاص، ونظر لضعف الاقبال الأجنبي المسجل والفشل في دخول السوق العالمية للسياحة هذا الفشل يرجع في الأساس إلى غياب استراتيجية سياحية وطنية موجه نحو تسويق المنتوج السياحي الجزائري. تبنت السلطات الجزائرية توجهات جديدة تتمثل في:

- ✓ تحديد المحاور الكبرى للسياسة السياحية الجزائرية
- ✓ تحقيق الأهداف المتعلقة بترقية وبعث السياحة الوطنية
- ✓ إنشاء شركات سياحية مختلطة

فيما يتعلق بالمحاور الكبرى للسياسة السياحية الجزائرية في هذه الفترة نلاحظ أن أول محور ذو طابع اقتصادي بحث، حيث يهدف إلى الوصول إلى مليون ونصف سائح أجنبي، ومليوني سائح جزائري، وذلك للحصول على ستمائة مليار سنتيم سنويا. ومن بين المحاور الارتقاء بنوعية المؤسسات الفندقية حيث وضعت معايير لتصنيف المؤسسات الفندقية والسياحية وهذا ينص عليه القرار المؤرخ في 01 فيفري 1985 الصادر عن وزارة الثقافة والسياحة.

رابعا: الفترة 1989م إلى يومنا هذا

مع التغير الذي عرفته السياحة الجزائرية والتحول نحو الاقتصاد الحر، عرفت السياحة الجزائرية بدورها تغيرات جذرية في سياستها وتتمثل فيما يلي:

- ✓ القيام بجرد كامل للوضعية الحقيقية لقطاع السياحة مع توضيح الارادة السياسية الجديدة الداعمة للقطاع السياحي الخاص والرغبة في خلق شراكة مع الأجانب التحويل قطاع السياحة إلى صناعة قائمة بذاتها.

- ✓ الانفتاح على السوق العالمية السياحية بصورة أكثر فعالية من السابق وذلك بالمشاركة المعارض العالمية للسياحة والأسفار ابتداء بالمشاركة بالمعرض الذي أقيم في الدار البيضاء (BLAMCA) ما بين 23 و29 جانفي 1991م في إطار الاحتفال بالسنة السياحية الإفريقية.

كانت الأهداف من هذه المشاركة متعددة لكن نذكر منها الأهم وهو: تحسين صورة الجزائر بالنسبة لوسائل الإعلام الأجنبية ووكالات السفر العالمية والزبائن، يحتاج هذا الانفتاح إلى تنظيم يهتم بتنمية السياحة في الداخل من أجل ذلك تم تأسيس الوكالة الوطنية للتنمية السياحية وهذا وفق المرسوم التنفيذي رقم 70/98 الصادر في 21 ديسمبر 1998م.

المطلب الثـــالث: مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري

تساهم صناعة السياحة بشكل معتدل في الاقتصاد الجزائري. في عام 2021، شكل القطاع حوالي أربعة بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، ويتعافى ببطء بعد أزمة السياحة عام 2020 الناجمة عن جائحة كوفيد-19. علاوة على ذلك، وظفت الصناعات المرتبطة بالسياحة، مثل مرافق الإقامة ووكالات السفر ومناطق الجذب السياحي، حوالي خمسة بالمائة من السكان العاملين في الجزائر في عام 2021. وبالأرقام المطلقة، يُترجم هذا إلى ما يقرب من 550 ألف وظيفة. وفي حين تحسنت العمالة السياحية تدريجياً بعد عام 2020، إلا أنها لم تصل بعد إلى مستويات ما قبل الوباء والتي بلغت حوالي 630 ألف وظيفة في عام 2019[1].

إن التحليل المعمق لبيانات التوظيف في قطاع السياحة في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المختلفة المؤثرة عليه، من شأنه أن يُساهم في وضع استراتيجيات فعّالة لتنمية هذا القطاع وجعله أكثر مساهمة في الاقتصاد الوطني. فقد شهد قطاع السياحة في الجزائر نموا ملحوظا في توظيفه خلال السنوات الأخيرة، حيث وصلت حصته من إجمالي القوى العاملة إلى 5% في عام 2021 حيث تُعد هذه النسبة إيجابية، إلا أنها تُشير إلى إمكانية نمو أكبر، خاصةً بالنظر إلى الإمكانيات الهائلة التي يتمتع بها القطاع السياحي في الجزائر.

ففي عام 2019، وصلت حصة التوظيف في قطاع السياحة إلى أعلى مستوياتها خلال الفترة المذكورة في الشكل الموالي (3-12)، عند 5.6%. لكن وباء COVID-19 أدى إلى تراجع طفيف في عام 2020، قبل أن يبدأ القطاع في التعافي في عام 2021.

[1] سيف الدين جلال: تقرير منشور على الرابط التالي: https://www.statista.com/topics/9860/tourism-in-algeria/#topicOverview

شكل (3-12): العمالة في قطاع السياحة كنسبة من إجمالي العمالة في الجزائر من 2019 إلى 2021

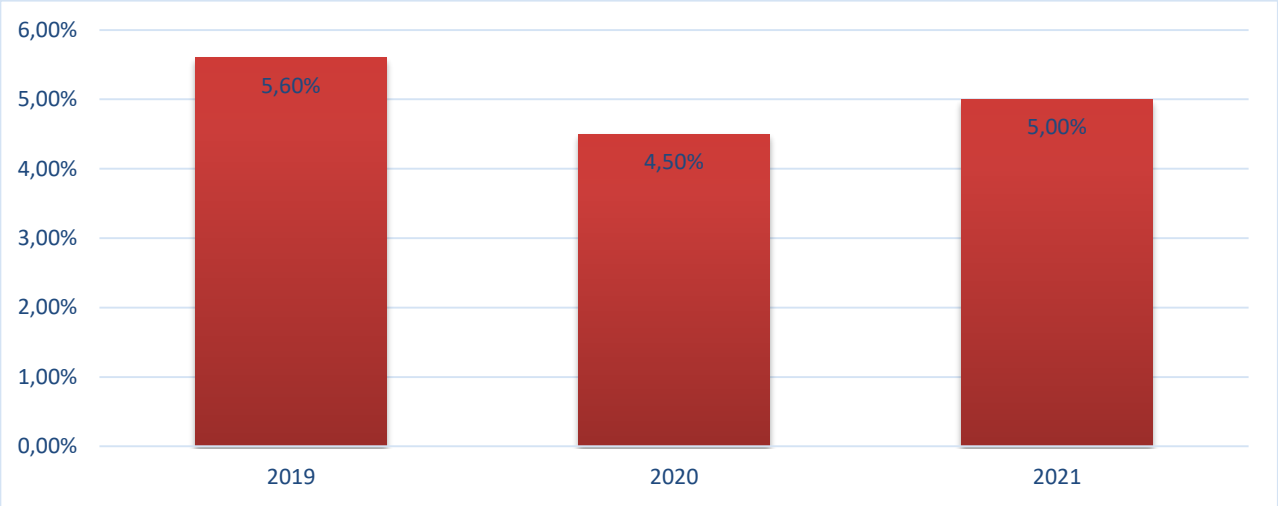

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد مركز التجارة العالمي.

وشهد قطاع السياحة الجزائري انتعاشا ملحوظا خلال عام 2022، حيث قفزت إيراداته الدولية (إيرادات السياحة الدولية هي نفقات الزائرين الدوليين، بما في ذلك المدفوعات لشركات النقل الوطنية للنقل الدولي) لتصل إلى 219 مليون دولار أمريكي، مُضاعفة الرقم المسجل في عام 2021 والذي بلغ 79 مليون دولار أمريكي وهو ما يُشير هذا الارتفاع الملفت إلى عودة قوية للنشاط السياحي في الجزائر بعد سنوات من التراجع. وتُظهر الأرقام متوسط إيرادات السياحة في الجزائر على مدى 25 عاما قد بلغ 232.2 مليون دولار أمريكي، مع أعلى مستوى تم تحقيقه في عام 2005 بـ 477.00 مليون دولار أمريكي وأدنى مستوى في عام 2020 بـ 50 مليون دولار أمريكي.

شكل (3-13): إيرادات السياحة في الجزائر خلال الفترة من 1998 إلى 2022 (مليون دولار)

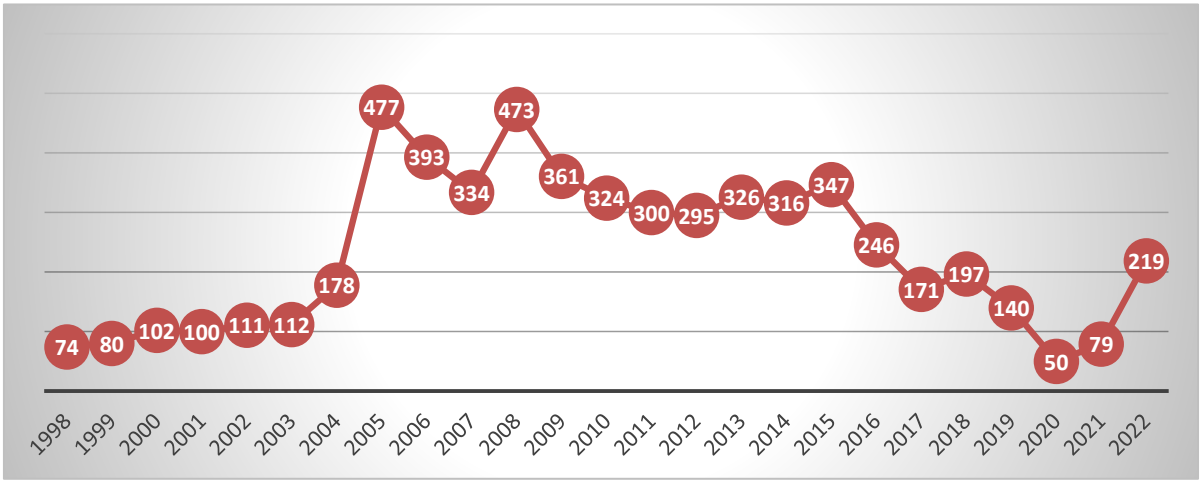

source: SESRIC - The Statistical, Economic & Social Res. & Training Centre for Islamic Countries

ويعرض الشكل التالي نسبة الإيرادات الدولية للسياحة كنسبة من الصادرات خلال فترة 2005 إلى 2020 حسب منظمة البنك الدولي:

شكل (3–14): إيرادات السياحة في الجزائر كنسبة من الصادرات خلال الفترة من 2005 إلى 2020

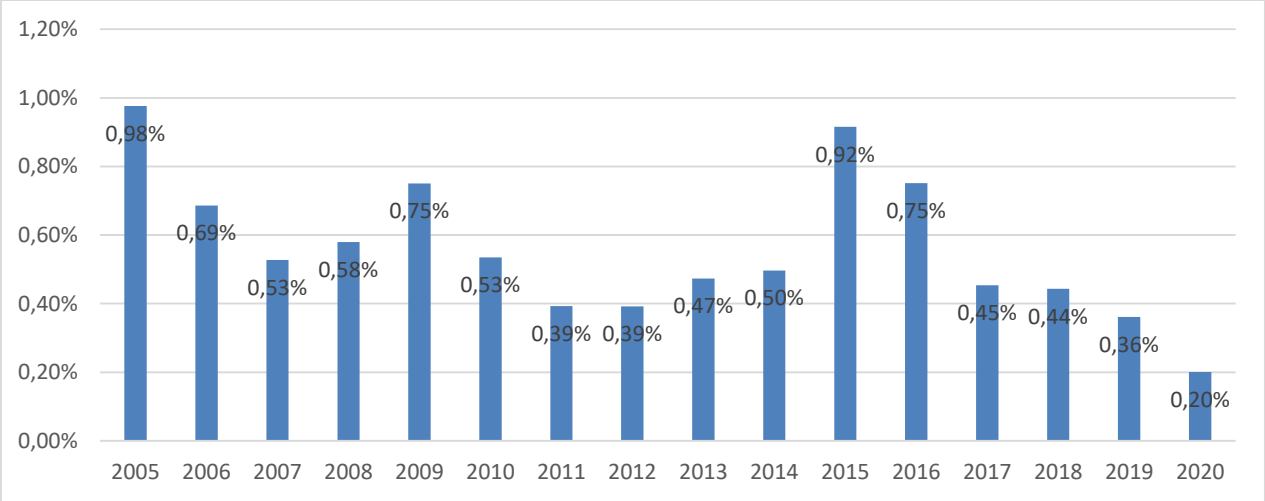

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على البنك الدولي.

شهدت إيرادات السياحة كنسبة من الصادرات اتجاها عاما **نازلا** خلال الفترة من 2005 إلى 2020 . حيث انخفضت النسبة من **0.98 %** في عام 2005 إلى 0.20**%** في عام 2020.

المبحث الثالث: سياسات الجزائر الداعمة لترقية القطاع السياحي كبديل اقتصادي

إدراكا منها لمحدودية الاعتماد على الريع البترولي، تُولِي الجزائر اهتمامًا بالغًا لِتنمية قطاع السياحة كأحد البدائل الاقتصادية الواعدة وذلك من خلال الاستراتيجيات والمخططات التي سنتناولها في هذا المبحث.

المطلب الأول: سياسات الجزائر الداعمة لرهان السياحة كبديل اقتصادي

أولا: المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030 (SDAT)[1]

يعتبر المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030 (SDAT) مرجعاً لسياسة جديدة تبنتها الدولة الجزائرية ويعد جزءاً من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 (SNAT) فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة وذلك من أجل تحقيق توازن ثلاثي يشمل الرقي الاجتماعي والفعالية الاقتصادية والاستدامة البيئية. ولهذا السبب وفي إطار التنمية المستدامة، تعطي الدولة توجيهات استراتيجية للتهيئة السياحية في كافة التراب الوطني. وللمخطط خمسة أهداف رئيسية تتمثل فيما يلي:

- جعل السياحة قطاع مساهم في تنمية الاقتصاد وكبديل لقطاع للمحروقات؛
- ضمان اشراك القطاعات الأخرى، كقطاع الأشغال العمومية، قطاع الفلاحة وقطاع الثقافة؛
- توفيق بين الترقية السياحة والبيئة؛
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي والديني؛
- تحسين صورة الجزائر بصفة دائمة.

[1] الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية: https://www.mta.gov.dz/

شكل (3-15): الأهداف الخمسة للمخطط التوجيهي لتهيئة السياحة 2030

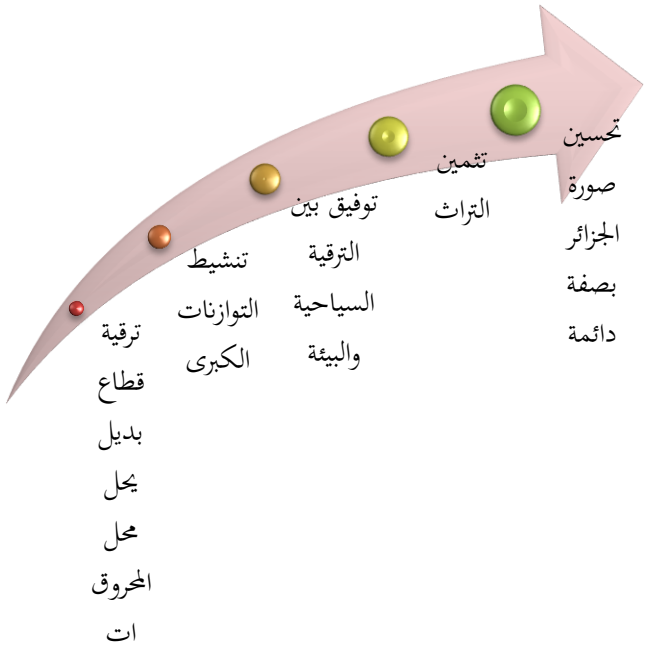

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على ما سبقه.

يرتكز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمس ديناميكيات هي:

- تثمين الوجهة الجزائرية لزيادة جاذبية وتنافس الجزائر؛
- تطوير الأقطاب والقرى السياحية المتميزة من خلال ترشيد الاستثمار والتنمية؛
- نشر مخطط جودة السياحة (PQT) لتطوير التميز في العروض السياحية الوطنية بإدماج التكوين من خلال الارتقاء المهني والتعليم والانفتاح على تكنولوجيا الاعلام والاتصال؛
- مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- مخطط تمويل السياحة.

وبخصوص النقطة الثانية الخاصة بتطوير أقطار وقرى سياحية مميزة، اعتمد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة على استراتيجية الشراكة والاستثمارات الأجنبية. تهدف هذه الاستراتيجية إلى إنشاء أقطاب سياحية تلبي احتياجات السياح المحليين والعالميين.ويوضح الجدول التالي أهم القرى السياحية المشمولة في هذه الاستراتيجية:

جدول (3-6): القرى السياحية ذات الامتياز

اقطاب الامتياز	المشاريع السياحية	المستثمر	عدد الأسرة
شمال شرق	القرية السياحية بمسيدة ولاية الطارف	المؤسسة الإماراتية للاستثمارات الدوليةEIIC	**2440سرير**
	القرية السياحية سيدي سالم بعنابة	الشركة السعودية سيدار	**4938سرير**
شمال وسط	القرية السياحية سعيرات ببومرداس	المجموعة الكويتية للاستثمار والمؤسسة الإماراتية للاستثمارات الدولية	**2697سرير**
	القرية السياحية بودواو البحري ببومرداس	المؤسسة الأمريكية التونسية الجزائرية سياحة.	**17510سرير**
	القرية السياحية بعين طاية بالجزائر	المجموعة الكويتية للاستثمار و المؤسسة الإماراتية للاستثمارات الدولية.	**5985سرير**
	القرية السياحية فوروم الجزائر موريتي 1 بالجزائر	المجموعة الإماراتية إميرال	**2004سرير**
	القرية السياحية بسيدي فرح بالجزائر	الشركة الإماراتية القدرة	**360سرير**
	القرية السياحية زرالدة غرب	المؤسسة السعودية سيدار	**6885سرير**
شمال غرب	القرية السياحية كولونيل عباس بتيبازة	الشركة الإماراتيةEEMAR	**1240سرير**
	القرية السياحية هيليوس كريستال بوهران	SARL résidence hélios France.	**220سرير**
	القرية السياحية موسكاردة بتلمسان	الشركة الإماراتية للإستثمارات الدولية EIIC وسياحة الجزائرية	**732سرير**

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية، نقلا عن: عزوزي خديجة، بلايلية ربيع، تطوير وترقية السياجة في الجزائر، الكتاب الجماعي بعنوان القطاع السياحي رهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، 2022، ص 99.

ثانيا: مخطط جودة السياحة[1]

يطمح مخطط جودة السياحة الجزائرية إلى توحيد جميع المهنيين الجزائريين في قطاع السياحة من خلال الانتهاج الارادي للجودة، الحريص على تلبية حاجات الزبائن وإرضائهم، وطنيين وأجانب. تم إعداد مخطط جودة السياحة الجزائرية مع المهنيين ومن أجل المهنيين، طبقا للمعايير الدولية، يسمح مخطط الجودة بتحديد المسار من أجل التحسين التدريجي للخدمات والحصول على العلامة التجارية جودة السياحة الجزائر. ويرتبط مخطط جودة السياحة الجزائرية بالنقاط التالية:

- تأسيس العلامة التجارية جودة السياحة الجزائر؛
- تدعيم كفاءات الموارد البشرية؛
- تنظيم الأنشطة السياحية؛
- تحديث البنى التحتية.

[1] الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية: https://www.mta.gov.dz/

ويسعى مخطط جودة السياحة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- دعم التنافسية الوطنية من خلال إدراج مفهوم الجودة في جميع مشاريع تنمية المؤسسات السياحية؛
- بلوغ أفضل مهنية في جميع قطاعات العرض السياحي الوطني؛
- تثمين المناطق السياحية الوطنية وثرواتها المحلية؛
- خلق ديمومة العرض السياحي الجزائري من خلال تحسين صورة جودة الخدمات للزبائن الوطنيين والأجانب؛
- افادة المؤسسات السياحية الملتزمة بانتهاج مسار الجودة وذلك بتوفير الوسائل الملائمة لتحقيق تنميتها وخاصة بمرافقتها في عمليات التجديد وإعادة التأهيل والتحديث والتوسيع والتكوين؛
- ضمان ترويج متزايد للمتعاملين المنخرطين في الجودة من خلال إدماجهم في شبكة المؤسسات الحاملة للعلامة التجارية "جودة السياحة الجزائر" وضمان اندماج أحسن في المجال التجاري وتموقع أفضل.

وتجسد علامة جودة السياحة عبر منح كل مؤسسة سياحية تلتزم انتهاج الجودة وتحترم شروط الانضمام علامة تحمل "جودة السياحة الجزائر" والتي تعد بمثابة وصل ضمان للسائحين وصورة حسنة للعلامة. تمنح علامة "جودة السياحة الجزائر" من قبل لجنة وطنية تابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية، تضم مستشارين إقليميين، وتتمثل مهام اللجنة أساساً في :

- تقييم ملفات الالتزام في مخطط " جودة السياحة الجزائر"؛
- فرز طلبات الانضمام إلى العلامة التجارية " جودة السياحة الجزائر"؛
- إبداء الرأي بخصوص خطوات الجودة التي التزمت بها المؤسسات المترشحة؛
- تحديد شبكة مفوضي العلامة "جودة السياحة الجزائر"؛
- تلقي وفحص تقارير التشخيص المنجزة من طرف مكاتب خبراء معتمدين؛
- مرافقة المهنيين في انتهاج الجودة؛
- الحرص على حسن استعمال العلامة التجارية " جودة السياحة الجزائر"؛
- ضمان التناسق وحسن تنفيذ مخطط " جودة السياحة الجزائر"؛
- التقييم الدوري لتطبيق الاليات المتعلقة بمخطط " جودة السياحة الجزائر"؛
- دراسة الصعوبات المحتملة واقتراح حلول لها؛
- ضمان تسيير موقع الأنترنت الخاص بمخطط "جودة السياحة الجزائر"؛

- إبداء الرأي بخصوص جميع المسائل المتعلقة بمخطط "جودة السياحة الجزائر"

وتضم هذه اللجنة الوطنية ممثلين عن القطاع المكلف بالسياحة (وزارة السياحة، الديوان الوطني للسياحة، الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، مؤسسة الديوان الوطني للسياحة، ممثلين عن الإدارات الأخرى المعنية بالسياحة (التجارة، الصحة، النقل، المديرية العامة للأمن الوطني، الدرك الوطني، الحماية المدنية)، ممثلين عن المعهد الجزائري للتقييس، ممثلين عن الجمعيات والاتحاديات المهنية الناشطة في ميدان السياحة وخبراء الجودة.

وتمنح العلامة التجارية "جودة السياحة الجزائر" للمؤسسات السياحية التي تلتزم انتهاج الجودة وتحترم شروط الانضمام التالية:

- الاستجابة إلى متطلبات المرجعية للجودة؛
- انتهاج مسار للجودة يعتمد على تشخيص خارجي، يسمح على السهر للتحسين المستمر لنوعية الخدمات وكذا ضمان للزبون علامة تستحق الثقة، والحفاظ على مصداقية العلامة "جودة السياحة الجزائر"؛
- إنشاء خلية دائمة مكلفة بالتشخيص الداخلي؛
- مطابقة شروط الاستغلال وممارسة النشاط؛
- مطابقة قواعد حفظ الصحة والأمن؛
- إدماج البعد البيئي؛
- إعداد نظام مكلف بمعالجة شكاوي الزبائن ما يسمح بمعرفة آراءهم.

تمنح العلامة التجارية " جودة السياحة الجزائر" للمؤسسات السياحية التي تلتزم انتهاج الجودة وتحترم شروط الانضمام التالية:

- الاستجابة إلى متطلبات المرجعية للجودة انتهاج مسار للجودة يعتمد على تشخيص خارجي، يسمح على السهر للتحسين المستمر لنوعية الخدمات وكذا ضمان للزبون علامة تستحق الثقة، والحفاظ على مصداقية العلامة "جودة السياحة الجزائر"؛
- إنشاء خلية دائمة مكلفة بالتشخيص الداخلي؛
- مطابقة شروط الاستغلال وممارسة النشاط؛

- مطابقة قواعد حفظ الصحة والأمن؛
- إدماج البعد البيئي؛
- إعداد نظام مكلف بمعالجة شكاوى الزبائن ما يسمح بمعرفة آراءهم.

يمرّ الانخراط في برنامج جودة السياحة الجزائرية بالمراحل السبعة التالية:

- معرفة المعايير والالتزامات الوطنية في الجودة والتي يحددها الفرع المهني من خلال المرجعية الوطنية لجودة السياحة. توجد المعلومات الخاصة لدى الإدارة المكلفة بالسياحة (على المستوى المركزي والمحلي)، لدى الهيئات المهنية وعلى الموقع الخاص؛
- إمضاء عقد الانخراط في مخطط الجودة وتكوين ملف الانضمام؛
- الموافقة على القيام بعملية تشخيص وتدقيق من قبل مكتب مختص في المجال (تعيّنه الإدارة المكلفة بالسياحة) بهدف تقييم درجة احترام الالتزامات المحددة في المرجعية الوطنية لجودة السياحة والتوصية باتباع خطة للتحسين والتطوير؛
- العمل بتوصيات مكتب التشخيص وتجاوز الصعوبات المحتملة؛
- القيام بعملية تشخيص للمرة الثانية للمصادقة على عملية التشخيص الأولى، وذلك بهدف مراقبة مدى التزام المؤسسة بتوصيات مكتب التشخيص؛
- تقديم الملف كاملا، مرفقا بتقرير مكتب التشخيص، إلى الأمانة التقنية للعلامة التجارية "جودة السياحة"، التي تدرس الملف وتقضي باستعمال العلامة التجارية "جودة السياحة الجزائر "؛
- تسلّم الهيئات المعنية لدى وزارة السياحة والصناعة التقليدية للمستفيد قرار منح العلامة التجارية "جودة السياحة الجزائر" الذي يخول له الحصول على لافتة تحمل علامة الجودة لكي يوضع في مدخل المؤسسة.

ثالثا: دعم وترقية العقار السياحي

قطاع السياحة والصناعة التقليدية لديه وعاء عقاري يتكون من **225** منطقة التوسع السياحي بمساحة إجمالية **56.472.06 هكتار** موزعة على **34 ولاية**. من بين 225 منطقة التوسع السياحي :

- 166منطقة التوسع السياحي موزعة على 14 ولاية ساحلية.
- 36منطقة التوسع السياحي موزعة على 12 ولاية في الهضاب العليا.

- 23منطقة التوسع السياحي موزعة على 8 ولايات جنوبية.

المطلب الثـــاني: معوقات السياحة الجزائرية في ظل سياسات الجزائر الراهنة على السياحة كبديل اقتصادي

يواجه قطاع السياحة في الجزائر جملة من التحديات التي عرقلت تقدمه بالشكل المأمول. ومن أبرز هذه المعوقات[1]:

أولا: العامل الأمني: تراكمات الماضي وصورة "العشرية السوداء":

لطالما ارتبط اسم الجزائر بظاهرة الإرهاب خلال فترة التسعينيات، مما ترك صورة سلبية راسخة في أذهان السياح الدوليين، وأثر سلبا على جاذبية البلاد كوجهة سياحية، ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الجزائرية لمكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار، إلا أن هذه الصورة النمطية لا تزال تُلقي بظلالها على القطاع السياحي.

ثانيا: تضارب وتشتت الاختصاصات بين الوزارات:

يُعاني قطاع السياحة في الجزائر من تشتت الاختصاصات بين مختلف الوزارات والجهات المعنية، مما يُعيق اتخاذ قرارات استراتيجية فعّالة وتنفيذ مشاريع متكاملة .ويفتقر القطاع إلى رؤية موحدة وتنسيق فعال بين مختلف الأطراف، ممّا يُؤدّي إلى ضياع الجهود وتنافر السياسات.

ثالثا: سوء التخطيط السياحي:

يُعاني التخطيط السياحي في الجزائر من غياب الرؤية الاستراتيجية واضطراب الأولويات. وتفتقر الخطط الموضوعة إلى دراسات جدوى واقعية واحتياجات السوق، مما يُؤدي إلى إقامة مشاريع سياحية غير مُجدية اقتصاديا ولا تلبي احتياجات السياح.

رابعا: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر:

[1] عوينان عبد القادر، معوقات وعراقيل السياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 4، ص 181. (بالتصرف)

تُعول الحكومة الجزائرية على قطاع السياحة كرافعة أساسية لتنويع الاقتصاد وخلق فرص العمل، خاصة في ظل تراجع مداخيل النفط والغاز. إلا أن تحقيق هذه الرهانات يتطلب استراتيجية وطنية شاملة تعالج المعوقات الحالية وتحفز الاستثمار في هذا القطاع الواعد.

خامسا: مشكلة ضعف الاستثمارات في القطاع السياحي:

يُعاني القطاع السياحي في الجزائر من نقص الاستثمارات، سواء من قبل القطاع العام أو الخاص .ويُعزى ذلك إلى عوامل متعددة، منها بيئة الاستثمار غير المشجّعة، وضعف البنية التحتية، وغياب ثقافة الاستثمار في المجال السياحي.

سادسا: غياب الثقافة السياحية:

يُعاني المجتمع الجزائري من غياب ثقافة السياحة، مما يؤثر سلبا على سلوكيات الأفراد تجاه السياح. وتفتقر البلاد إلى برامج التوعية والتثقيف بأهمية السياحة ودورها في تنمية المجتمع. وتشمل هذه التحديات غياب دراسات واضحة تحدد مسؤوليات الأجهزة المعنية بتطوير نوعية السياحة في كل منطقة، وضعف برامج التوعية والتثقيف السياحي لدى الأفراد في مختلف المراحل التعليمية، ونقص برامج الرحلات السياحية الداخلية التي تُشجع على زيارة المعالم السياحية في مختلف أنحاء البلاد، وقلة عدد المؤسسات التعليمية المتخصصة في تعليم أصول صناعة السياحة وفقًا لأحدث المعايير العالمية.

سابعا: غياب استراتيجية الترويج والتسويق السياحي:

تفتقر الجزائر إلى استراتيجية فعالة للترويج والتسويق السياحي على المستوى الدولي. وتعاني من ضعف تواجدها على المنصات الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي، ونقص المواد التسويقية المترجمة إلى اللغات الأجنبية.

خلاصة الفصل:

تُبذل الجهود من قبل السلطات الجزائرية لتطوير قطاع السياحة من خلال إصلاحات اقتصادية تعزز المنظومة القانونية وتطور الإدارة العمومية وتفتح المجال أمام القطاع الخاص. ويعد البرنامج الوطني للتهيئة السياحية الآفاق 2030 جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ويهدف إلى جعل الجزائر وجهة سياحية كباقي دول البحر الأبيض المتوسط من خلال نهضة شاملة تراعي التوازن الجهوي في إنشاء المرافق السياحية وتحديد أهداف محددة للعام 2030، بما في ذلك عدد السياح والمرافق السياحية ومساهمة القطاع في الناتج الوطني والتشغيل. كما يتمتع قطاع السياحة في الجزائر بأنماط سياحية أخرى قابلة للاعتماد عليها لتحقيق التنويع الاقتصادي، نظرا لإمكانيات الجزائر في هذا المجال وملاءمة البيئة المحلية لهذه الأنماط.

خـــــــاتمة

تكتسب السياحة أهمية متزايدة في الاقتصاد العالمي، حيث باتت تشكل صناعة قائمة بذاتها ذات مردود مادي هائل ومتنوع ينعكس إيجابا على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية .ولذلك، تسعى الدول جاهدة لتنمية هذا القطاع الحيوي، مسخرة كل إمكانياتها من مقومات طبيعية وثقافية وبنى تحتية، وللنشاط السياحي دور هام في زيادة النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد، إضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات.

أصبح تنويع الاقتصاد والموارد على المستوى المحلي ضرورة حتمية لخروج الدول من دائرة الاعتماد على مصدر دخل وحيد .ويعد القطاع السياحي بديلا استراتيجيا هاما للأنشطة الاقتصادية التقليدية، لما يتمتع به من مميزات فريدة تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، خلق فرص عمل جديدة، تعزيز التبادل الثقافي.

تمتلك الجزائر مقومات سياحية هائلة تؤهلها لأن تكون وجهات سياحية عالمية رائدة وتعد ترقية القطاع السياحي مدخلا هاما لتحقيق تنويع الاقتصاد في الجزائر، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى معيشة السكان، على الرغم من امتلاكها لهذه المقومات إلا أنها لم توفق في النهوض بالقطاع السياحي وتحويله إلى بديل للاقتصاد الريعي ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تشمل: غياب الجدية والفعالية في تنفيذ برامج الاستراتيجية الوطنية لتطوير القطاع السياحي، هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري (مما أدى إلى إهمال القطاعات الأخرى بما في ذلك السياحة)، قلة الاستثمارات في البنية التحتية السياحية (مثل الفنادق والطرق والمرافق)، ضعف التسويق والترويج للوجهات السياحية الجزائرية، عدم اهتمام الدولة بتطوير المهارات السياحية لدى العاملين في هذا المجال.

ولكن تشير الخطط الحكومية مثل المخططات التوجيهية للتهيئة السياحية منذ عام 2008، إلى وجود رغبة حقيقية من قبل السلطات في النهوض بهذا القطاع وإعطائه الأهمية التي يستحقها .ولذلك، يجب على الجزائر معالجة التحديات التي تواجهها من أجل النهوض بقطاعها السياحي وتحقيق الاستفادة القصوى من إمكاناته الهائلة.

نتائج اختبار الفرضيات: توصلنا بعد اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

- بالنسبة الفرضية الأولى: والتي مضمونها " تساهم السياحة في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال خلق فرص عمل، زيادة الدخل، تعزيز الاستثمار" تحققت صحتها، كما استنتجنا أن السياحة تساهم في الرفع في الناتج الإجمالي إضافة إلى المساهمة في الخروج من التبعية النفطية.

- أما للفرضية الثانية: " للجزائر مقومات سياحية هائلة لم يتم استغلالها بالشكل الأمثل" ثبتت صحتها من خلال التوصل إلى أن للجزائر مقومات طبيعية، تاريخية، حضارية بالإضافة إلى المقومات المادية إلا أن الجزائر تعتمد على قطاع المحروقات ما أدى إلى إهمالها لباقي القطاعات.

نتائج الدراسة:

- يعتبر التنويع الاقتصادي عملية تتضمن خروج الاقتصاد من حالة الانحصار في مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على قطاع معين من خلال إقامة قاعدة اقتصادية متنوعة؛
- يسعى التنويع الاقتصادي إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية؛
- تعتبر ماليزيا من الدول الناجحة في تحقيق التنويع الاقتصادي نتيجة إعطائها أهمية كبيرة للصناعة إضافة إلى تشجيع الاستثمار؛
- تعتبر الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول العربية في مجال التنويع الاقتصادي؛
- يُعد التنويع الاقتصادي من أهم استراتيجيات التنمية المستدامة التي تسعى إليها مختلف الدول؛
- تحافظ السياحة على التراث الثقافي والطبيعي للدولة.

قـــائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

- القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، الكتاب الجماعي بعنوان: القطاع السياحي ورهانات التنويع الاقتصادي في الجزائر، المحور الأول: الاستثمار السياحي في الجزائر كآلية للتنويع الاقتصادي في ظل متطلبات التنمية المستدامة، الجزء الأول، جامعة عاشور بوزيان، الجلفة، مارس 2022.
- كافي مصطفى يوسف، مبادئ السياحة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية

باللغة العربية:

- أسيا طويل وآخرون، تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية استراتيجية التنويع الاقتصادي ما بعد أزمة جائحة كوفيد-19، les cahiers du cread-vol37 ; n° 03 ; 2021.
- إكرام حجاب، كمال العقريب، التنويع الاقتصادي كخيار تنموي مستدام القطاع السياحي المغربي أنموذجا، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، 2020.
- توفيق بن الشيخ، تطوير القطاع الخاص خيار استراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد السابع، جوان 2017.
- جابي أمينة هناء وآخرون، ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية دراسة حالة ماليزيا، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الرابع، ديسمبر 2017.
- حاج موسى منصوري، عبد الغني بوشرى، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي: تجربة كوريا الجنوبية نموذجا، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، المجلد 2، العدد 2.
- خالد كواش، مجلة جديد الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، أهمية مساهمة القطاع السياحي في التنمية في الجزائر، ديسمبر 2011.
- خالي آمال، دروس التجربة الاندونيسية في توظيف الدبلوماسية الاقتصادية من أجل تعزيز التويع الاقتصادي: دراسة في مقاربة المشروع الإطار لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية في اندونيسيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 1.
- زعيش محمد، كوريا الجنوبية تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد الأول، مارس 2019.
- سميرة لطرش، نموذج ماليزيا في التنمية الدروس المستفادة، مجلة المعيار، المجلد 26، العدد 4، 2022.

- ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018.
- عامر هوام، عيسى بنشوري، دراسة تحليلية للمؤشرات السياحية بالجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 4، العدد 1، 2021.
- عامر هوام، عيسى بنشوري، دراسة تحليلية للمؤشرات السياحية بالجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 4، العدد 1، 2021.
- علالي الزهراء، نبو مجيد، استراتيجية التنويع الاقتصادي وسبل نجاحها مع عرض تجارب دولية رائدة، مجلة الأكاديمة للبحوث في العلوم الاجتماعية، المجلد 4، العدد 1.
- عوينان عبد القادر، معوقات وعراقيل السياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 3، العدد 4.
- منصوري حاج موسى، بوشرى عبد الغني، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي: تجربة كوريا الجنوبية نموذجا، مجلة الاقتصاد وادارة الأعمال، مجلد 02، العدد 07 (2018).
- موسى سعداوي، زروق صدوقي، السياحة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني.
- مويزة مسعود، دور السياحة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وفقا لتقارير منظمة السياحة العالمية –إشارة لحالة الجزائر –، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 4، العدد 3، 2018.
- هواري معراج، محمد سليمان جردات، السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية –حالة الاقتصاد الجزائري–، مجلة الباحث، العدد 01، 2004.

باللغة الأجنبية:

- Salim medjellekh,walid bechichi,measuring andanalyzing économic diversification in Alegria for the period 1996-2019, revue Algérienne d économie et gestion, vol16, n°01(2022).

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

- بن حدو آمنة، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية، دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عين تيموشنت، 2021.
- بن شاكر صبرينة، التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2020.

- جدوب رشا، ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر (خلال الفترة 2010-2015)، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2020.
- حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.
- داوي خالدية، ساسة خالد، التنويع الاقتصادي ضرورة حتمية للخروج من التبعية النفطية في الجزائر، التركيز على القطاع السياحي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم تجارية، جامعة بن خلدون تيارت، 2022.
- رفيق بودربالة، دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية – دراسة تحليلية مقارنة بين الجزائر والأردن-، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017.
- سامي فؤاد براك، التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020.
- صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، مذكرة ماجستر في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2014.
- صالح بزة، تحليل إطار استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: مقاربة السياسات والآليات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.
- صالح موهوب، تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها، ماجيستير، تخصص التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2017.
- فرطاسة سمير، دردیش أحمد، مقومات ومؤشرات التنمية السياحية في الجزائر وآثارها الاقتصادية، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية – بحوث ودراسات-، المجلد 10، العدد 01، 2023.
- قابوش فريال، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (خلال الفترة 1990-2015)، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2018
- كواشي عائشة، السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015.

- لواسيني محمد مهدي، دور الخدمات اللغوية والتواصلية في وكالات الاسفار –وكالة البستان كنموذج، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الترجمة، كلية الآداب واللغات الأجنبية، قسم الترجمة، تخصص سياحة وتراث ثقافي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2017.
- مسعودي محمد، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد رقم 02، العدد 07، 2018.
- موساوي فاروق، بوسنة وردة، التنويع الاقتصادي كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2017.
- الهذبة أجلية، الإمكانيات والمقومات السياحية في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 8، العدد 26، 2017.
- ياسين بوخزنة وآخرون، واقع وتحديات التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات العلمية

- ريم لونيسي، المعوقات التنظيمية للمقاولاتية في الجزائر –دراسة ميدانية للوكالات السياحية في مدينة باتنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة 1، باتنة، 2020
- الغرفة الشرقية، الاستثمار السياحي في المنطقة الشرقية الفرص والتحديات، قطاع الشؤون الاقتصادية، مركز الدراسات والبحوث، المملكة العربية السعودية.
- مربعي وهيبة، واقع العرض والطلب السياحي لولاية باتنة –دراسة تحليلية، الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، 19 و20 نوفمبر 2012، جامعة باتنة، الجزائر.
- يوفليح نبيل، تقرورت محمد دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا الجزائر، تونس، المغرب، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع والأفاق، 11-12 ماي 2010، جامعة البويرة، الجزائر.

خامسا: مواقع الانترنت

- https://www.albankaldawli.org/
- https://www.mta.gov.dz /
- https://www.statista.com
- https://www.mta.gov.dz/